الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الموضوع:

أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي الفلسفة

تخصص فلسفة عامة

تمت مناقشة المذكرة بتاريخ: 2017/05/20 على الساعة: 12.00-11.00

إعداد الطالبة:

زيتوني أحلام

إشراف الدكتور:

بوزبرة عبد السلام

د. زروخي الدراجي	رئيسا ومناقشا
أ. بوزبرة عبد السلام	مشرفا ومقررا
أ. أرفيس علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

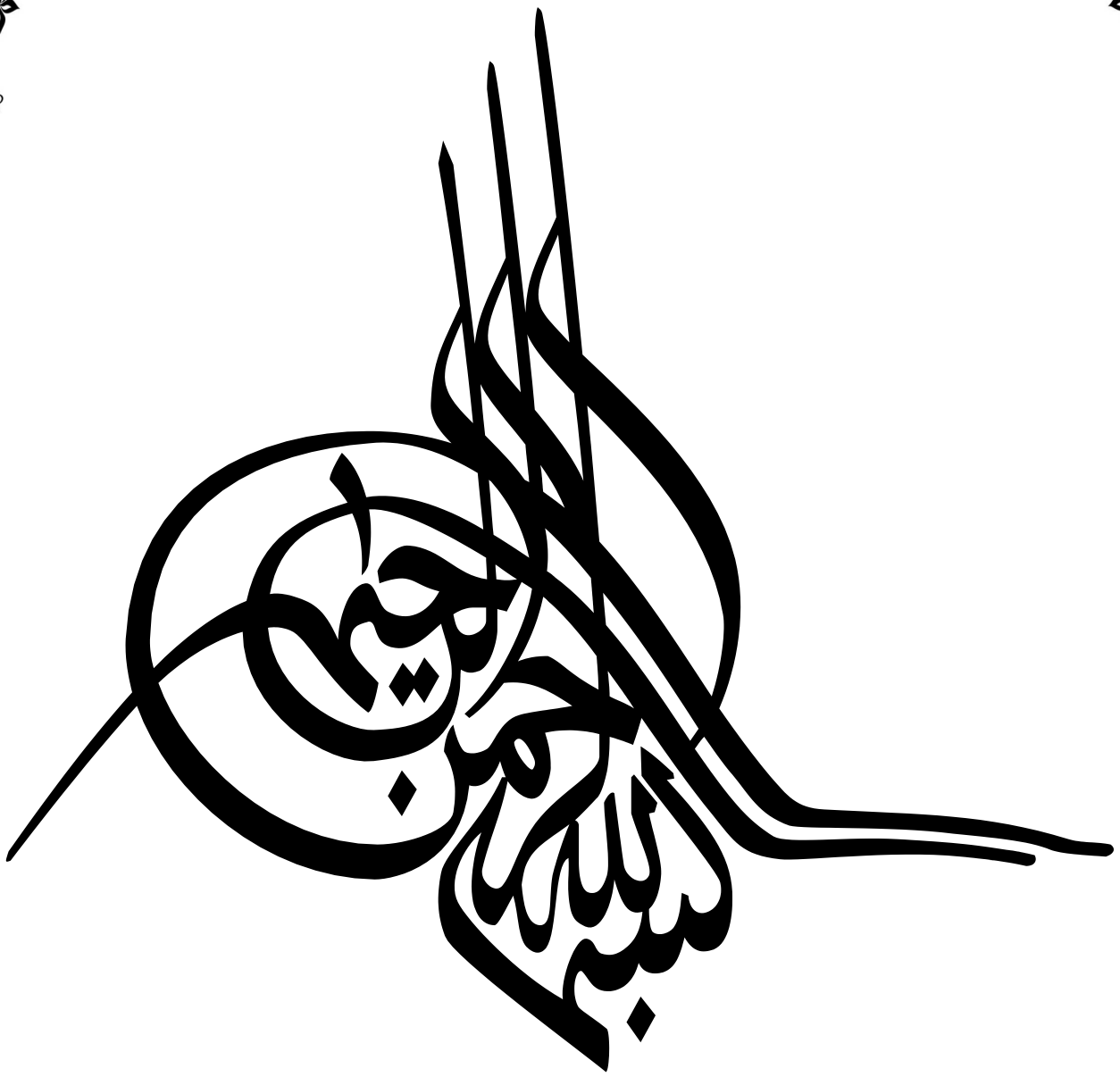
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعانني على انجاز هذه المذكرة، اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد وبعد:

فبعد أن أتممت مذكرتي أستذكر الجهود التي بُذلت في سبيل إنجازها ،لأن العمل قد تم على ماهو عليه بفضل الله تعالى أولا، وبفضل الذين كانت لهم الأيادي البيض عليه ،وهذه الكلمة أتوجه فيها إلى من أفادني من العلم حرفا،دعاء من القلب بأن يجزيه الله عني أوفى جزاء،فما كان لمذكرتي أن تخرج إلى النور لولا التوجيه السديد والرعاية الفائقة والمراقبة وتصحيح الأخطاء والمعلومات التي شملني بها الأستاذ الكريم "بوزبرة عبد السلام".فله مني جزيل الشكر،وسيظل فضله يحمل من تلمذتي له احتراما وتقديرا ،فشكرا لكرمه وجزاه الله خير جزاء ونسأل الله التوفيق.

كما أشكر الأساتذة الكرام: علي أرفيس، وخشعي عبد النور على مساعدتهما.

والى كل من أراد مساعدتي ولو بكلمة .

كما أشكر الأساتذة الذين سوف يتفضلون بقبول مناقشة هذا العمل بالتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى من خط على لوحة الكتابة ليصور لنا هذا العمل في أجمل صورة طاقم مكتبة حسين أخص بالذكر حسين لعيدي.

أحلام زيتوني

إهداء

قال عزوجل:"**وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**"سورة الاسراء –الآية 24.

– إن أعظم عاطفة في الوجود عاطفة الأمومة ولاشيء في هذا الكون أغلى من "**الأم**" هي أكثر حنانا وعطفا،أكن لكِ كل مشاعر الحب وأرقى معاني الامتنان، دمتي لي وأطال الله في عمرك وجعلك تاج فوق رؤوس أبنائك .

– إلى الذي علمني القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة، لولاه لم أكن في هذا المكان، إلى من ضحى من أجل ألا يشعر أبناءه بنقصان ... إليك "**أبي**" الغالي حفظك الله وبارك لك في عمرك.

– إلى من ذقتُ في كنفهم طعم السعادة :

إلى أخواتي :ربيعة – عبير . إلى رمز البراءة أختي الصغيرة :مايا . إلى إخواني : رضوان توفيق

– إلى من قضيت معهنّ أحلي أيام عمري : زهيرة – زينب – سميحة– حنان.

–إلى كل الأقارب الذين يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني، وجميع صديقاتي اللواتي قضيت معهنّ كل مراحل الدراسة.

أحلام زيتوني

مقدمة

مقدمة:

الدولة محطّة من محطّات الفكر البشري من خلال البحث في ماهيتها وفي نشأتها والأسس التي تقوم عليها حيث قدّمت العديد من التصورات في نشأتها على مرّ الحقب والعصور، حيث تجلت أهم معالمها في الحقبة الحديثة، ومن بين النّظريات التي قدّمت تصورا شاملا في مسألة الدولة نظرية العقد الاجتماعي. وكان من أبرز مؤسسي هذه النظرية الفلسفية التي نظرت للعقد الاجتماعي توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو فقد أسهموا بتقديم رآهم ورسموا أهم معالم فكرة العقد الاجتماعي الذي يقوم على أساس الاتفاق بين البشر في إطار المبادئ السياسية الكبرى التي من أهمها الحرية والمساواة والعدل.

التعاقد أو الميثاق كان هو الأساس الذي بنيت عليه عملية نشأة الدولة في نظرية العقد الاجتماعي والعقد هو ذلك الاتفاق الذي يأتي بين الأفراد الذّين قرروا العيش في أمان.

بناءا على هذه الرؤية تتحدد الإشكالية التي يتضمنها بحثنا حول أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة وعلى ضوء ما تم طرحه يتحدد السّؤال التالي:

ما هي المرتكزات التي استندت إليها نظرية التعاقد في نشأة الدولة عند كل من توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو.؟ هل يمكن القول بأنّ نظرية التعاقد نظرية تحوز على القبول العلمي والمنطقي(القبول الفلسفي) في تبرير نشأة الدولة؟.

وفق المادة المعرفية المتوافرة و رؤيتنا للموضوع، جاء تقسيمنا لهذا البحث على النحو التالي:

مقدمة، المقدمة كانت عبارة عن استهلال للعمل وهي بمثابة الإطار العام الذي ترتسم فيه ملامح الموضوع، وهذا من خلال الإحاطة بمعالمه الكبرى وأهميته ودواعي اختياري له، وإشكالية البحث والمنهج الذي سلكته.

أما بخصوص فصول البحث فقد اشتمل كل فصل على ثلاث مباحث، **الفصل الأول** يحمل عنوان "نظرة توماس هوبز لفكرة التعاقد في نشأة الدولة" ويعالج كيفية المرور من

المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني ونظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند توماس هوبز.

أما **الفصل الثاني** والذي خصصته للحديث عن "نظرة جون لوك لفكرة التعاقد في نشأة الدولة" وقد عالجت فيه المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جون لوك.

وفيما يتعلق **بالفصل الثالث** فقد عرضت فيه "نظرة جان جاك روسو لفكرة التعاقد في نشأة الدولة" المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جان جاك روسو،واستنتاج النتائج الحاصلة عن تطور الأفكار في نهاية كل فصل، و لأعرج في نهاية كل فصل فقد تطرقت إلى نقد فكرة التعاقد عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو لأهم الأفكار الواردة في البحث.

و قد أنهيت عملي بخاتمة ضمنتها أهم الاختلافات على شكل نتائج التي تم التوصل إليها مما تم عرضه وتحليله ونقد نظرية العقد الاجتماعي والآفاق المستقبلية في هذا البحث.

أما فيما يتعلق بالمنهج الذي اعتمدت عليه في معالجة هذا الموضوع فإنّني استندت إلى المنهج التحليلي، كونه يتناسب مع طبيعة الموضوع واتخاذه كوسيلة من أجل الفهم والإدراك.

وهذا العمل ما كان له أن يكتمل في صورته النهائية لولا اعتمادي على جملة من المصادر والمراجع، ومن بين المصادر أذكر:(**توماس هوبز، اللُّفياثان والأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. وجون لوك، في الحكم المدني. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**).

بالإضافة إلى مجموعة من المراجع:(**نصيف نصار، منطق السلطة:مدخل إلى فلسفة الأمر. جورج سباين، تطور الفكر السياسي. جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي**).

فمن دواعي اختياري لهذا البحث نجد أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أما الذاتية في نظري لا يمكن تجاوز الفكر السياسي الحديث لا كرغبة فلسفية، ولا كدراسات أكاديمية، فالرغبة في دراسة أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة هي قوتهم وقدرتهم وشهرتهم في هذه الفكرة والرغبة لمعرفة الموضوع بأكمله لدى فلاسفة العقد الاجتماعي.

أما الموضوعية وتدعو أسباب قراءة أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة غالبا إلى إدراك قيمة الفكر السياسي الحديث.

فلا يخلو بحث علمي من الصعوبات مع أنّني بذلت كل المستطاع على الإلمام بهذا البحث بالتواضع وتغطية كل الجوانب، وأيضا قلة المصادر والمراجع التي تتناول صور النقد الفلسفي خاصة لما يتعلق الأمر بموضوع واسع يتناول أكثر من مذهب فلسفي.

الفصل الأول

نظرة توماس هوبز لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند توماس هوبز

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند توماس هوبز

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند توماس هوبز.

الفصل الأول: نظرة توماس هوبز لفكرة التعاقد في نشأة الدولة

لم يعد هناك ثمة شك في أن " **توماس هوبز**"[*] من أعظم فلاسفة السياسة الإنجليز في العصر الحديث وأشدهم إثارة، وأول من وضع نظرية سياسية تقوم على أسس عقلية راسخة بحيث تقضي على البلبلة والاضطرابات التي سادت الحياة الإنجليزية آنذاك، فالحرب الأهلية التي عاصرها– بين الملك والبرلمان – كانت تقوم في نظره على أفكار جزئية وحيدة الجانب تتصارع بسبب سوء الفهم. و بأنّه الوحيد الذي يعرف كيف تبنى الدولة، وأن تسير دقائق الأمور في المجتمع. وهو على استعداد للدفاع على رأيه والصراع – إلى أقصى مدى– ولهذا وصف مذهب هوبز بأنّه "عقلانية سياسية" أو المذهب العقلي على نحو ما يطبق في ميدان علم السياسة أو أقل أنّه أراد السلطة على الأرض، لأنّه أراد أن يقيم البناء السياسي على أسس عقلية راسخة.

1 /مفهوم الحق الطبيعي عند توماس هوبز:

كان الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز من أبرز مؤسسي نظرية الحق الطبيعي، لقد عرضها في كتابه "اللفياثان[**] وهو أكثر المفاهيم تداولا واستعمالا سواء لدى الإنسان العادي أو المنظمات السياسية أو الفلاسفة، ومنه نطرح السؤال التالي: ما معنى الحق الطبيعي عند

---

[*]– **توماس هوبز(1588، 1649)**: ولد في مالمسبري عام 1588 لوالد قسيسا. وبعد تخرجه في أكسفورد حيث أغرم باللّغات القديمة والرياضيات، عمل في خدمة أسرة كافنديش بين عامي 1608 و1610، لكنه ظل ذا اهتمامات متنوعة بعضها أدبي وبعضها فلسفي، وظل طوال حياته يعتبر الرياضيات والهندسة الأساس لكل نظام فلسفي وفكري حتى في الجانب السياسي، بفضل مؤلفاته السياسية وهي كتابه "المواطن" الذي صدر سنة 1642 في باريس، وكتابه "التنين" الذي صدر سنة 1651، وله كتاب آخر بعنوان "في الطبيعة البشرية" سنة 1889، تم إعدامه عام 1649. أنظر إلى: توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، أبوظبي، ط1، 2011، ص ص9–10.

(**)– **اللفياثان (leviathan)**: (1)– المصطلح العربي عبري الأصل،وهو يرد في التوراة ست مرات، (27:1) ومعناه حيوان خيالي أو حقيقي. في سفر أشعياء. هو حيوان على هيئة أفعى ملتوية، وفي المزامير. (مزمور26 :04) حيوان يعيش على المياه، وفي سفر أيوب. (40:25) يسفره الشراح بأنه التسامح. (2)– هو عنوان كتاب لهوبز يبحث فيه عن الحكومة والمجتمع. انتهى من تأليفه وهو في السادسة و الثلاثين ونشره عام 1651. أنظر: مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط ،2007، ص545.

توماس هوبز ؟ يقول توماس هوبز :"**هو الحرية غير المحدودة الممنوحة لكل فرد، في حالة طبيعية، لحماية حياته، والدفاع عن وجوده مستخدما كافة الوسائل في سبيل تحقيق هذه الغاية. وإذا كان الحق يرادف حرية العقل فهو كذلك يعني حرية: الامتناع عن أن أسلك سبلا تؤذي وجودي أو تضر بقائي... ولا شك أن ذلك استخدام غريب لكلمة الحق... هو الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قوة خاصة للمحافظة على طبيعته الخاصة أعني المحافظة على حياته الخاصة، وبالتالي حريته في أن يفعل أي شيء يكون في تقديره، وأن يتصور عقله أنه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية**".[1] أي إن الحق الطبيعي مرادف للحرية.

فحق الطبيعة يمت بصلة إلى غريزة البقاء، ويعرفه هوبز بأنه :"**حرية كل فرد في استخدام قدرته الذاتية، وكما يشاء، من أجل حفظ طبيعته ذاتية، أي حفظ حياته الخاصة.**"[2].الإنسان له الحرية في استعمال القوة لغاية الحفاظ على قيد الحياة .

ويقول أيضا هوبز: "**أنا لا أعني بكلمة الحق طبقا للعقل السليم ومن ثم فإن الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي هو: كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه... ومادام لكل إنسان الحق في البقاء فلا بد أن يمنح أيضا حق استخدام الوسائل أعني أن يفعل أي شيء بدونه لا يمكن أن يبقى...**"[3]. إنّ الحق الطبيعي له أسس، على كل بشر يمتلك الاستطاعة والجهد العضلي للدفاع عن نفسه للبقاء، وله الحق في استعمال كافة الوسائل المتاحة له بأن يحفظ بقائه.

---

[1]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1985، ص 338.

[2]– إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، منشورات مكتب الفكر والتوعية للإتحاد الوطني، الكردستاني، العراق، ط1، 2012، ص 128.

[3]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، دار توبقال، الدار البيضاء: المغرب، ط3، 2008، ص ص 15-16.

2/ مفهوم القانون الطبيعي عند توماس هوبز:

القانون الطبيعي هو أن هناك قيما وحقوقا معينة هي متأصلة بفعل طبيعة الإنسان، ويشير إلى استخدام العقل في تحليل كل من طبيعة الإنسان الاجتماعية والشخصية للتوصل إلى قواعد ملزمة للسلوك الأخلاقي، و لأن قانون الطبيعة يتقرر بالطبيعة، ومنه نطرح السؤال التالي: ماذا يقصد بالقانون الطبيعي عند توماس هوبز ؟

يقول توماس هوبز إن قانون الطبيعة:" **هو مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل، وبها يُمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقتضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يظن أنه يمكن أن يحفظها**"[1]. إن قانون الطبيعة يجبر جميع الأفراد التقيد به وعدم التمرد عليه، لكي يحافظ على حياته وبقائه.

إن قانون الطبيعة فكرة أو:" **قاعدة عامة يكتشفها العقل، ليمنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار حياته، أو ينتزع وسائل المحافظة على الحياة، وأن يستبعد ما يرى أنه في الإمكان عمله من أجل هذه المحافظة على أفضل وجه**"[2].إن قانون الطبيعة أنه يلزم الأفراد الابتعاد عن كل ما يضر به للحفاظ على حياته.

فالقانون الطبيعي هو:" **فكرة أو قاعدة عامة يكتشف الإنسان عن طريق عقله أن مصلحتها طاعتها ومن ثم فهو ملزم بأن يفعل ذلك (فالمصلحة والواجب الأخلاقي) هما شيء واحد في هذا المذهب الطبيعي الأخلاقي**" [3]؛ ذلك يعني أنه على الأفراد عليهم استخدام عقلهم لفهم وتطبيق هذا القانون.ونجده هنا يبين أن القانون الطبيعي: "**هو الذي**

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص139.

[2]– جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، الكتاب الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، دت، ص 195.

[3]– وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة: محمود سيد أحمد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط1، 2010، ص89.

يحدد ويربط ويلزم، فهو " التحديد" و" التعيين" لهذا النشاط "[1]. أي القانون الطبيعي أنه هو الذي يوضح ويبين ويربط ويجبر لهذا النشاط.

3/ الفرق بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي عند توماس هوبز:

لقد اهتم هوبز أشد الاهتمام بالتفرقة بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي في معظم كتبه (التنين) و(المواطن)، ومنه نطرح السؤال التالي: كيف يفرق هوبز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي؟

يقول هوبز عن الفرق بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي أنه ينبغي مع ذلك التمييز بين الحق والقانون وذلك:" **لأن الحق يعتمد على الحرية، حرية المرء في أن يفعل فعلا ما أو يمتنع عن فعله، أما القانون الذي يرتبط بواحد منهما دون الآخر (أي بالفعل أو الامتناع عنه) فهو الذي يحدد، ومن ثم فالقانون والحق يختلفان اختلافا كبيرا مثلما يختلف الإلزام والحرية من حيث أنهما يتناقضان في الموضوع الواحد، فالحق تعبير عن النشاط البشري بصفة عامة في حين أن القانون تقييد وتحديد لهذا النشاط**"[2]. يختلف الحق الطبيعي عن القانون الطبيعي من حيث أن الحق يعتمد على الحرية المرء في أن يفعل أو أن يمتنع عن فعله، فهي حين أن القانون هو الذي يرتبط بواحد منهما دون الآخر (أي بالفعل أو الامتناع عنه) أعني أنه هو الذي يحدد ويلزم.

يقول توماس هوبز :"**فعلى الرغم من أن الذين يتكلمون عن هذا الموضوع يخلطون عادة بين الحق والقانون، غير أنه يجب التمييز بينهما**"[3].أي إن الذين يتكلمون عن هذا الموضوع لا يستطيعون التمييز بين الحق والقانون، ولهذا يرى أنه ينبغي تبيان الاختلاف بينهم.

---

[1]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، المرجع السابق، ص 339.

[2]– وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 16.

[3]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 139.

يقول توماس هوبز:" **لأن الحق يقوم على حرية الفعل أو عدمه، بينما القانون يحدد ويلزم بأحد الأمرين: لهذا يختلف القانون والحق بقدر ما يختلف الالتزام والحرية، وهما لا يصحان معا في موضوع واحد**"[1].أي يختلف الحق الطبيعي عن القانون الطبيعي الأول الحق مرادف للحرية بينما الثاني القانون يقوم على الالتزام به، فهما لا يمكن أن يكونان كلاهما في موضوع واحد.

ومن ثم الحق والقانون يختلفان اختلافا كبيرا مثلما:" **يختلف عن الحرية من حيث أنهما يتناقضان في الموضوع الواحد**"[2].وهذا واضح من خلال القول،والعلاقة بين الحق والقانون هو أن الحق ما خوّله ا لقانون.

4 / الحالة الطبيعية للجنس البشري قبل قيام الدولة عند توماس هوبز:

يعتبر الإنسان كائن اجتماعي، وذلك لامتلاكه غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه، لكن هوبز قابل هذه الفكرة بالرفض ويؤكد أن الإنسان ليس كائن اجتماعي وأنه لا يملك القدرة على الاجتماع والتعاون مع بني جنسه. و أن الإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش حالة غير منظمة أي حرب الكل ضد الكل.ومنه نطرح السؤال التالي: ماذا يقصد هوبز بالحالة الطبيعية ؟

يقول عن الحالة الطبيعية **توماس هوبز**:"**إن الطبيعة جعلت البشر متساويين في ملكات الجسد والفكر، بحيث أنه وجد في بعض الأحيان شخص متفوق جسديا بصورة واضحة، أو يتمتع بفكر أسرع من سواه، غير أن الفارق بين رجل وآخر ليس كبيرا لدرجة أن يزعم أحدهم لنفسه أية فائدة لا يقدر أن يطالب بها بالقدر نفسه. فالبنسبة إلى قوة الجسد، إن الأضعف يملك القوة الكافية لقتل الأقوى، إما بحيله السرية أو بالتحالف مع طرف آخر يتعرض له هو من خطر**"[3].

---

[1]– إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، ص 129.

[2]– جورج سباين، تطور الفكر السياسي، المرجع السابق، ص195.

[3]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص131.

يرى هوبز :"**أن الناس متساويين في ملكات الجسم والعقل بصورة أكبر مما هو معروف من قبل. والمساواة الأكثر أهمية هي القدرة المتساوية التي يمتلكها كل الناس لأن يقتل بعضهم بعضا. وهذه أكثر أهمية، لأن الاهتمام الأكبر للناس هو المحافظة على الذات هي بدورها أكثر أهمية، لأن الخوف من الموت العنيف هو الانفعال الأكثر قوة.**"[1].بمعنى إن المساواة في القدرات تولد عندنا ما يعرف بالمساواة في الأمل، والأمل يريد أن يحقق نهايات وغايات معينة،وأنه تؤدي المساواة في القدرة إلى المساواة في الآمال والمساواة في المنافسة بين الناس؛ بين أولئك الذين يرغبون إلى الأشياء نفسها بين أولئك الذين يرغبون إلى الأشياء نفسها.

ويخلص هوبز من ذلك إلى أن هناك طبيعة الإنسان ثلاثة أسباب أساسية تدفعه إلى التنازع والتخاصم، يتزايد تأثيرها وفعاليتها، إلى حد كبير في حالة انعدام وجود سلطة قوية قادرة على ردعهم والسيطرة عليهم، وتتظافر، وبالتالي، جعل البشر ينساقون إلى ما يسميه بحالة الطبيعية. وهذه الأسباب هي:

– أولا: "التنافس Competition: الذي يدفع البشر إلى العدوان واستخدام العنف من أجل الكسب والاستحواذ على ما يريدون نيله.

– ثانيا: الارتياب والشك Diffidence: الذي يدفع البشر إلى العدوان واستخدام العنف من أجل ضمان أمنهم وسلامتهم، والدفاع عن أنفسهم وعن أسرهم.

– ثالثا التمجيد أو التفاخر Glory: الذي يدفع البشر إلى العدوان واستخدام العنف طلبا للشهرة والسمعة الطيبة وردا على أية محاولة للحط من شأنهم"[2].

---

[1]– ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيد يديدس حتى إسبينوزا، ج1، ترجمة: محمد سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص 577.

[2]– نبيل عبد الحميد عبد الجبار، توماس هوبز ومذهبه في الأخلاق والسياسة، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان: الأردن، ط1، 2007، ص ص 163– 164 .

نتيجة حب التمتع بالأشياء يولد الصراع بين الأشخاص، لأن كل واحد منهم يريد أن يحقق أمله وأهدافه على حساب الآخرين.

ويحدد هوبز أسباب الصراع بثلاثة عوامل هي: "**المنافسة، وانعدام الثقة، والمجد فالإنسان في الحالة الطبيعية يصبح كل همه تحقيق هذه الأشياء الثلاثة، فالمنافسة يصنعها الإنسان عن طريق الكسب والعنف لجعل نفسه حاكما على الآخرين، وبالنسبة لعدم الثقة بالآخرين، تأتي ليدافع بها عن حياته ويحافظ عليها. أما المجد فيصنع بأي طريقة كانت**"[1].أي هذه الأسباب هي التي تسبب الصراع والحرب بين الأفراد، فالمنافسة تدفع الأشخاص إلى استعمال القوة لتجعلهم سادة على الآخرين، ويصبحون متحكمين في أشخاصهم وزوجاتهم وأولادهم وماشيتهم.

5/ الحقوق الطبيعية عند توماس هوبز:

وفي استطاعتنا أن نقول أن هوبز يذكر أربعة حقوق أساسية هي التي يطلق عليها اسم **(الحقوق الطبيعية)**: وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان بالطبيعة أعني أن العقل يفترض وجودها أدى كل فرد، وهو يحتم علينا التسليم بها، ذلك لأن الحق الأول أو المصادرة الكبرى التي تسمى **(بمصادرة العقل الطبيعي)** وهي حق البقاء، هي الأساس الذي يستنتج منه هوبز بقية الحقوق، فلو سلمنا بأنها (مصادرة عقلية) وجب أن نسلم بالطابع العقلي لبقية الحقوق. وهي على النحو التالي: ما هي الحقوق الطبيعية التي نادى بها هوبز؟

– **الحق الأول**: **حق البقاء والمحافظة على الذات :** وهو الأساس الذي ينبع منه كل حق آخر، وهو أساس عقلي لأن نفيه أو رفضه يؤدي في الحال إلى الوقوع في تناقض ومن ثم فهو مسلمة أساسية يبدأ منها كل إنسان سليم العقل أو أقل إنه بديهية واضحة بذاتها: "**وليس ثمة قانون، ولا فكرة معقولة، يجبر الإنسان على أن يتخلى عن المحافظة على حياته.**

---

[1]– إبراهيم موسى، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للطبعة والنشر، بيروت: لبنان، ط1، 1994، ص09.

بل إذا حرم الإنسان من الطعام أو من أية مادة أساسية. أو ضرورية، أخرى لحياته ولم يكن في استطاعته أن يحافظ على بقائه بطريقة أخرى، إلا إذا أقدم على شيء يخالف القانون، كما هي الحال، في المجاعة الهائلة التي لا يجد الإنسان فيها ما يسد رمقه، أخذ الطعام بالقوة، أو السرقة، فإذا لم يستطيع أن يحصل عليه بالمال أو بالإحسان أو أن يدافع عن حياته، استل السيف بسرعة من شخص آخر وهو فعل له ما يبرره تماما."[1].

فهذا فعل يتفق مع العقل، فليس مما ينافي العقل أن يبذل الإنسان كل ما في وسعه لكي يحافظ على جسمه وأعضائه من الموت والألم. وذلك الذي لا ينافي العقل يسميه الناس الحق Right أو القانون Jus أو هو الحرية التي لا لوم فيها ولا تثريب عليها، إذا ما استخدم الإنسان قوته وقدراته الطبيعية في سبيل تحقيق هذه الغاية، ومن ثم فحق طبيعي أن يحافظ على حياته وأعضائه بكل ما أوتي من قوة...

ويرى شتراوس: "**أن هذا الحق هو المصادرة الكبرى التي يقيم عليها هوبز فلسفته السياسية كلها وهي مصادرة العقل الطبيعي التي تريد إلى المذهب الطبيعي الذي يعتمد أساسا على المحافظة على الذات هو الآخر ومن ثم كان هذا الحق هو الشرط الضروري لإشباع أية رغبة. ويحاول هوبز أن يستنبط من الحق الطبيعي القانون وجميع الفضائل الأخلاقية الأخرى**"[2].إن الإنسان إذا فعل شيء يجب أن يتفق مع العقل، ولا ينافيه والمحافظة عليه وعلى سائر جسده من الموت والألم أو الأذى. والذي ما ينافي العقل هو الحرية، ولهذا رأى شتراوس أن الحق هو المصادرة الكبرى وهي العقل الطبيعي للمحافظة على الذات ولإشباع لأية رغبة، وقد استنبط من الحق الطبيعي القانون وجميع الفضائل.

– **الحق الثاني**: كان الحق الأول يعبر عن الغاية ألا وهي المحافظة على الذات أما الحق الثاني **فهو يعبر عن الوسيلة:" فإذا كان من حق الذات أن تبقى وأن تحافظ على نفسها فإنه يترتب، منطقيا، على هذا الحق حق آخر هو أن يكون من حق هذه الذات استخدام**

---

[1]–إبراهيم موسى، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ص ص333 – 334.

[2]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، ص14.

كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية: فكلما كان من حق الإنسان الوصول إلى تحقيق هذه الغاية، فإن من حقه أيضا استخدام كافة الوسائل المناسبة لبلوغ هذه النتيجة. بشرط أن تكون الوسائل ضرورية، كضرورة الغاية تمام بحيث لا يبلغها بدونها. ويترتب على ذلك انه لا ينافي العقل، بل إنه حق مكفول للإنسان أيضا، أن يستخدم كافة الوسائل المتاحة، وأن يقوم بجميع الأفعال الضرورية للمحافظة على جسمه[...] (وباختصار كما يقول هوبز بوضوح شديد) من له الحق في الغاية، له الحق في الوسيلة أيضا..."[1]. إن من حق الإنسان أن يحافظ على ذاته وعليه استخدام أو استعمال كافة وجميع الوسائل الضرورية واللازمة والتي تحفظ وتكفل وتضمن تحقيق هذه الغاية للحفاظ على حياته وأن لا تنافي العقل، من له الحق في الغاية. له الحق في الوسيلة.

– **الحق الثالث**: يترتب على هذين الحقين (حق الغاية، وحق الوسيلة) حق ثالث هو أن يكون من حق الإنسان تقرير **أنواع الوسائل الضرورية** التي تكفل تحقيق الغاية (وهي المحافظة على بقائه) وكذلك تقدير حجم الخطر. **يقول هوبز: "لكل إنسان الحق بالطبيعة في أن يحكم بنفسه أي أنواع الوسائل تكون ضرورية وأن يجيب عن السؤال: ما هي الوسائل اللازمة لتحقيق الغاية؟ ثم ما هو مقدار الخطر الذي يتهدده؟ إذا لو كان مما يتعارض مع العقل أن أحكم، أو أن أقدر مدى الخطر الذي أتعرض له، لكان معنى ذلك أن العقل يحيلني إلى شخص آخر استفتيه بحيث يصبح هو الذي يحكم بقدر نيابة عني، لكني بهذا المنطق نفسه الذي يقول أن شخصا آخر أقدر مني يعلى تحديد تلك المواقف التي أكون فيها عرضة للخطر، أجد أنني لابد أن أكون بدوري أقدر منه على تحديد المواقف التي يتعرض لها هذا الشخص نفسه [...] وهو افتراض لا يقبله عاقل فلا جدال أن كل شخص أدرى بقدرته، وإمكانياته، ووسائله الخاصة من غيره، ومن ثم فهو**

[1]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 335.

يعرف أفضل من الآخرين ما هي المواقف الخطرة... "[1]. فإن الإنسان لديه الحق في تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تضمن أو تكفل أو تحفظ له تحقيق الغاية وهي المحافظة على بقائه، وتقدير حجم الخطر الذي يتهدده مع اختيار نوع الوسيلة لاستعمالها للحفاظ على حياته وبقائه، وهذا لا يكون معارضا للعقل.

- **الحق الرابع حق الملكية**، أو وضع اليد أو الاستحواذ على أي شيء أجده أمامي، فليست هنا ملكية خاصة، ليس من حقك أن تقول ((هذا ملكي)) أو هذا ملكك؟ أو ليس هذا ملكي ولا هو ملكك! لا يجوز لأحد قط أن يردد أمثال هذه العبارة فالملكية هنا مشاع إن صح التعبير، أو قل بدقة أكثر، ((الكل يملك كل شيء، وبالتالي لا أحد يملك شيئا)) ولا ملكية على الإطلاق لأنه من حق كل إنسان أن يملك أي شيء وكل شيء:" **لقد منحت الطبيعة كل إنسان الحق في كل شيء... وأن يمتلك كل شيء وأن يفعل أي شيء، وهذا هو معنى المثل الذي يقول لقد أعطت الطبيعة الكل للكل...**"[2] . ذلك يعني أن لكل إنسان الحق في سائر الأشياء. ومن حقه أن يفعل ما يشاء، وقتما يشاء، ولمن يشاء، وأن يمتلك ويستخدم. ويستطيع بكل ما يريد، وبقدر ما يستطيع...الخ.

6/ القوانين الطبيعية عند توماس هوبز:

يحدد هوبز قوانين طبيعية، وهي قوانين موجودة لدى كل إنسان والعقل يفرض وجودها لدى كل فرد، ومنه نطرح السؤال التالي :ما هي القوانين الطبيعية عند توماس هوبز؟

أ- القانون الطبيعي الأول: نُشدان السلام.

ويعتبره هوبز القانون الأساسي حيث يقول: "**إن فكرة العقل أو قاعدة العامة هي أنه ينبغي على كل إنسان أن يسعى جاهدا التحقيق السلام بمقدار ما يأمل في بلوغه... والقسم الأول من هذه القاعدة يعبر عن القانون الأول والأساسي للطبيعية وهو نشدان السلام وسلوك سبيله. أما القسم الثاني فهو يعبر عن مجمل حق الطبيعة**

---

[1]- محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، ص 15.

[2]- إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 336 .

وهو أن ندافع عن أنفسنا بدل ما نستطيع من وسائل [...] وإذا كان هذا القانون الأول والأساسي للطبيعة يأمر الناس بنشدان السلام، فإن هوبز يقوم باستنباط بقية قوانين الطبيعية من هذا القانون الأول الذي يعده الغاية الكبرى للإنسان في حين أن بقية القوانين ترسم الطريق إلى تحقيق هذه الغاية: ينبغي عليك نشدان السلام"[1]. إن هذا القانون الأول الذي يقوم على نشدان السلام ويؤدي إلى السعادة الأبدية، والمحافظة على حياة الإنسان وبقائه، ويمكن أن يكون بمثابة الطريق للخروج من الحالة الطبيعية إلى السلام. أي البحث عن السلام ويتبعوه أول قوانين الطبيعة هو السعي إلى السلام والمحافظة عليه.

ب- القانون الثاني: وهو وسيلة ضرورية للقانون الأول.

هو أن يريد الإنسان، حين يكون الآخرون مريدين لهذا أيضا، أن يحصل على الأمن والدفاع عن النفس اللذين يرى أنهما ضروريان له:" **فيتنازل عن حقه في كل شيء، ويقنع بنفس القدرة من الحرية تجاه الآخرين، الذين يسمح هو به للآخرين تجاه نفسه هو وهذا يتم بالتعاقد مع الآخرين"**[2] .يقوم الأفراد بالتنازل عن جميع حقوقه للحصول على الحرية. يريد الإنسان حيث يكون أن يحصل على الأمن والدفاع عن النفس، فيتنازل عن حقه الكلي للحصول على نفس الحرية تجاه الآخرين ويسمى التعاقد."**وينبغي أن يكون لدى الإنسان الرغبة في السلام، عندما يكون لدى الآخرين نفس هذه الرغبة، وأن تكون لديه الرغبة في الدفاع عن نفسه عندما يجد أنه لابد أن يفعل ذلك، وأن يتنازل عن هذا الحق (الطبيعي) في ملكيته لجميع الأشياء، وأن يقنع بذلك القدر من الحرية إزاء الآخرين الذين يسمح به الآخرين** إزاءه..."[3]. القانون الثاني للقاعدة الذهبية، على الإنسان أن يحافظ على حياته ويكون لديه الدافع لذلك والرغبة في السلام، ويحدث التخلي المتبادل والإرادي عن الحقوق الطبيعية عن طريق اتفاق أو عقد. ويقصد هنا هوبز بالقانون الثاني": **هو تفسيره الطبيعي**

---

[1]- إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 346-347.

[2]- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2،، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984، ص 561.

[3]- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ص 89- 90.

للقاعدة الذهبية ويقصد بها عامل الآخرين بما يجب أن يعاملوك به. وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضا بهم".[1]. أي عامل الناس بما تحب أن تعامل به .

ج- القانون الطبيعي الثالث: إبرام المواثيق والعهود.

الطبيعة هو أن يلتزم الناس بتنفيذ هذا التعاقد. لكن ليكون العقد نافذا لابد من وجود سلطة ذات سيادة من شأنها :"**أن تجعل الظلم-وهو انتهاك شروط العقد- أشد ضررا وأذى من العدل أي المحافظة على تنفيذ العقد. ذلك أن العقود بغير سيوف هي مجرد كلمات جوفاء لا تضمن شيئا ولا تؤمن شيئا**"[2]. ونجده هنا يوضح أن القانون الطبيعي الثالث يتم فيه إبرام العقود التي تعهدوا بهاو على كل فرد أن يلتزم بها ومن يتعدى ذلك يعاقب.

وهكذا فإن قوانين الطبيعة الأخرى، التابعة للقوانين الثلاثة الأولى:" **تقتضي ممارسة الإخلاص، وعرفان الجميل، والحشمة والتأدب والنزاهة، والإنصاف، والاعتراف بالمساواة الطبيعية وتجنب الوقاحة والكبرياء والعجرفة**"[3].نفهم من قوله هذا أنه للقوانين الثلاثة الأولى يلزم ممارسة الأخلاق الفاضلة، والعدالة والمساواة الطبيعية وبين الأفراد وتفادي الأخلاق السيئة .

ينبغي هنا أن يلتزم الناس بتنفيذ ما يبرمونه من مواثيق و عهود : لأنه إذا لم يتم المحافظة عليها، أعني إذا مازالت الثقة والعهود، فسوف تختفي العدالة، ويندلع الصراع بينهم من جديد، ويقول هوبز: "**وقال الجاهل الأحمق في قلبه لا يوجد شيء اسمه العدالة [...] ومن الواضح أن هوبز يصر على أن يكون التعهد باحترام تنفيذه أتفق عليه متبادل بين الطرفين، وهذا هو أساس فكرته في إبرام العهود والمواثيق**"[4] .

---

[1]- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص89.

[2]- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج 2، المرجع السابق، ص ص 561 – 562.

[3]- إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز فلسفته السياسية، ص 151.

[4]- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، ص 652.

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند توماس هوبز.

إن هذا الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، هو ليس اعتباطي وإنما يتم وفقا لقوانين الطبيعة وهي قوانين عقلية، وإبرام عقد من أجل مجتمع منظم، ومنه نطرح السؤال التالي: كيف تم الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند هوبز؟

1/ المجتمع الطبيعي عند توماس هوبز :

حالة الإنسان الطبيعية هي :"**أن الإنسان لا يملك غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وأن الحالة التي وجد عليها لم تكن فيها المساواة تامة بين الجميع، إذا كان يتمتع فيها الأقوياء والأذكياء فقط لأن لاشيء يضمن البقاء إلا القوة. بينما الضعفاء لم يساورهم في خيرات الطبيعة وامتيازاتها، لأنهم لا يملكون القوة**"[1]. ذلك يعني أن الإنسان ليس قائم على غريزة حب البقاء والاجتماع والتعاون مع أخيه الإنسان، وللحفاظ وضمان حياته وبقائه يكون إلا بالقوة في حالة الطبيعة. يقول هوبز: "**الإنسان للإنسان ذئب، والكل في حرب ضد الكل، والواحد في حرب ضد المجموع والحياة إذن مجال للقوة الباطشة، بالنسبة إلى الأقوياء، والخداع والمكر والتحايل بالنسبة إلى الضعفاء**"[2]. أي أن هوبز قد شبه الإنسان بالحيوان ألا وهو مكر الذئب لنيل الفريسة بأبشع الطرق للحصول عليها، ولهذا فالإنسان أناني بطبعه بمعنى قوله أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.

2/ حال الحرب عند توماس هوبز :

حالة الطبيعة هي حالة حرب بالفعل، قوله هوبز: "**وهذه الحرب تكون حرب كل إنسان ضد كل إنسان في هذه الحالة: (يعيش الناس دون أمن وأمان غير ما تقدمه لهم قوتهم الخاصة، واختراعهم الخاص)**" [3] . ونجده هوبز يوضح أن الإنسان في حالة

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2001، ص 192.

[2]– عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج 2، ص560.

[3]– ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديديدس حتى إسبينوزا، ج1، ص ص 578 – 579 .

الطبيعة عاشوا حالة حرب حقا، أي حرب الكل ضد الكل أي الجميع ضد الجميع، دون العيش في سلم وأمن إلا بالدفاع عن أنفسهم وذلك بالقوة الذاتية فيهم.

وللخروج من هذه الحالة الطبيعية حالة الحروب المستمرة والشاملة الناجمة من حبنا للحرية لأنفسنا:" **أن يخرج من هذه الحالة عن طريق عقد باتفاق الجميع يتنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه وحريته لتكوين اجتماع سياسي أو مدني، ومن خلال هذا العقد والتنازل تنشأ قوة رادعة تخرج الفرد من حالته الطبيعية المتميزة بالكبرياء والبخل والموت، وتجنب هذه الأخيرة هو دوما حافزا يتفوق على الحوافز الأخرى كلها، فالإنسان يتحمل أي شيء متى كان الموت هو البديل الأوحد**"[1]. يعني أن الإنسان لخروجه من الحالة الطبيعية وحالة الحرب بواسطة العقد والقوانين الطبيعية لأنهما ساهم كثيرا في انتقالهم من حالتهم الأولى التي كان يعيشها الناس وقدرة تحملهم وفي بعض الأحيان كان البديل هو الموت.

يرى هوبز للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ولما كان الإنسان يملك من المؤهلات الغريزية والعقلية التي تدفعه للخروج من هذه الحالة، إلى حالة فيها السلم والأمن، انتقل إلى الحالة الجديدة التي تسود فيها القوانين الطبيعية والتي يمكن للجميع أن يتفاهموا حولها:" **لأنها تتميز بالعدل والإنصاف والتواضع والرحمة أو بعبارة أخرى أننا فيها نفعل للآخرين ما نفعله لأنفسنا، وهذه القوانين الطبيعية ليست أوامر، وإنما هي تعليمات وقواعد عامة للأخلاقيات التي يكشفها العقل ويمارسها، من أجل منع البشر من التصرف بشكل مغاير لمصلحتهم**"[2]. ذلك أن للإنسان قدرات هائلة سواء كانت عقلية أو ذهبية أو غريزية التي كانت سببا وحافزا لخروجهم أيضا من تلك الحالة، إلى الأمن والاستقرار، وانتقلوا إلى وضع آخر من ذي قبل وهي القوانين الطبيعية، هو ما يقوم به الإنسان اتجاه الآخرين من معاملة بنفس التي نريد نحن أن يعاملون بها أنفسهم أي أن يعامل بنفس ما يعامل به الآخرون.

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص194.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن هنا يتضح تمييز هوبز للقوانين الطبيعية عن الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان في فعل ما يحقق له البقاء في الوجود ولا تحدها حدود خارجية، بينما القوانين الطبيعية فهي التي أمام أي أمر لا يؤدي إلى حفظ البقاء عن طريق العقل، أو بعبارة أوضح : " **فان الإنسان بواسطة الحقوق الطبيعية يسعى إلى إرضاء رغباته ونزواته، بينما بواسطة القانون الطبيعي فإنه مضطرا لنبذ بعض الرغبات من أجل تحقيق أمنه وسعادته**"[1].لقد قارن هوبز بين القوانين الطبيعية عن الحقوق الطبيعية وذلك لتحقيق حفظ البقاء والسلام والأمن لحياة طبيعية، ولخروج الإنسان من المرحلة الطبيعية وحالة الحرب عليهم بإنشاء الدولة.

ولتحقيق سعادة الإنسان وتجنبه من الحروب، وإخراجه من تلك المرحلة: لا بد من استخدام القوة لمنع الجميع من الاستسلام والخضوع لشهواتهم الطبيعية الشريرة، وضمان البقاء لهم:" **لأن العقود والمواثيق الناتجة عن العقد إذا لم يعتمد فيها على قوة السيف فإنها تبقى مجرد ألفاظ وكلمات جوفاء، ومن ثم كان لابد لكل فرد من أفراد المجتمع أن يخلق لنفسه سلطة سيدة تكون فوقهم جميعا، وهذه القوة هي الدولة**[*] **التي تتكون من الأفراد باعتبارهم ذرات مادية لها، وتنشأ بمجرد أن يتنازل الناس جميعا عن سلطاتهم لصاحب السيادة المطلقة الذي تتركز في يده كل السلطات التي تصبح قوة يخافها الجميع، تحقق لهم السلام في الداخل والتعاون لصد أعدائهم في الخارج وصاحب السيادة هو الذي له سلطة السيادة، وكل من سواه من أفراد المجتمع يسمى**

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 195– 196.

[*]– **الدولة في اللغة:** الاستيلاء، والغلبة، والشيء المتداول، فيكون مرة لهذا ومرة لذاك. الدولة في الحرب بين الفئتين أن تلزم هذه مرة، وهذه مرة، ودالت الأيام دارت، والله يداولها بين الناس. ودال الدهر انتقل من حال إلى حال. والدولة في الاصطلاح جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص، أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له. فالدولة إذن هي الجسم السياسي والحقوقي الذي ينظم حياة مجموع من الأفراد يؤلفون أمة. أنظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب لبناني، بيروت: لبنان، ط1، 1982، ص 568.

رعية."[1] فلكي يحقق الإنسان سعادته وتجنه للحروب، وانتقاله من تلك الحالة، عليه استعمال القوة لمنع الكل تسليم نفسه لنزواته وشهواته الطبيعية، ولحفظ حياتهم وبقائهم على قيد الحياة عليهم باختبار عاهل يحكمهم ويسير أمورهم داخل الدولة وذلك بالعقد، وهذه القوة التي تنظم الأفراد هي التنين أو الدولة ويصبحون تحت سلطته وينفذون أموره ونواهيه.

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند توماس هوبز

إن فكرة نظرية العقد الاجتماعي تقوم على أساس وجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة، وعن الانتقال من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة السياسية المنظمة يتم بعقد اجتماعي، فاصل نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية طبق لهذه النظرية، نطرح السؤال التالي :فيما تمثلت نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند هوبز؟

1/ في أسباب نشوء الدولة عند توماس هوبز:

لقد اختلفت النظريات في تفسير أصل نشأة الدولة، وهوبز أرجع أصل نشأتها إلى إبرام عقد الذي افترض أن الأفراد انتقلوا من حالة الطبيعة والفوضى والحرب التي لا تطاق فيها الحياة إلى حالة الجماعة المنظمة بموجب العقد، ومنه نطرح السؤال التالي: ما هي أسباب نشأة الدولة وتعريفها عند هوبز؟

يقول توماس هوبز إن هدف البشر، من خلال فرض قيد على أنفسهم، يمكن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم وتحقيق المزيد من الرضا في الحياة، وبعبارات أخرى، يكمن هدفهم في الخروج من حالة الحرب البائسة هذه التي، وهي نتيجة ضرورية للأهواء الطبيعية التي تسير البشر، عند انتفاء قوة فعلية تنظم حياتهم، وتجعلهم يحترمون تنفيذ تعهداتهم التعاقدية خوفا من العقوبة كاحترام قوانين الطبيعة. وتشكل (العدالة، الإنصاف، التواضع، الرحمة، وعاملة الآخرين المعاملة، نفسها التي نرتقبها منهم). نقيضا للأهواء الطبيعية، التي تحملنا على التحيز والغرور والانتقام:" **لأنها تثير**

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 196 .

الخوف، هذا وإن الاتفاقيات، ليست سوى ألفاظ، خالية من أي قوة، تؤمن الحماية لأي كان".[1] أي لأجل أن يضمن البشر أن يحافظوا على ذواتهم الخاصة، فان القانون الطبيعي، يحتم على البشر البحث عن السلام والأمان، وأن يدافعوا على أنفسهم للحصول على السلام. ونقيض للأهواء الطبيعية هي الغرور والانتقام، لأنها تثير في نفوسهم الخوف.

هنا يفرق هوبز بين التجمع البشري والتجمعات الحيوانية : " **بين التجمع البشري الذي يؤدي بواسطة العقد... إلى تأسيس الدولة، أعني المجتمع الصناعي، وبين التجمعات الحيوانية الطبيعية**"[2]. ما يمكن أن نفهمه من هذا القول أن هوبز قد قام بالتمييز بين المجتمع الصناعي والتجمعات الحيوانية الطبيعية والفرق واضح حسبه، حيث أن الإنسان كرمه الله بالعقل والنطق وطريقة التواصل والتعاون مع بعضهم البعض عن سائر الكائنات الحية، والعكس بالنسبة للحيوانات، أعطى لنا مثال بالنملة والنحلة فهما يتميزان بالعمل والنشاط الدائم والمنظم، أما للتواصل مع بعضه البعض دون النطق، النملة تترك مواد كيميائية أي إفرازات من جسمها، فالنحلة تقوم برقصات أي إشارات، وطريقة عملهما منظم على الإنسان.

يقول **توماس هوبز** صحيح :"**أن بعض الكائنات الحية على غرار النحل والنمل، بعضها مع بعض اجتماعيا، (وبالتالي في عدد الكائنات السياسية وفقا لأرسطو)، ومع ذلك، لا تسيرها سوى ميولها وغرائزها الخاصة، كما أنها لا تملك القدرة على النطق التي بموجبها تستطيع إحداها أن تبلِّغ الأخرى ما تراه مناسبا للخير العام، فعلى سبيل المثال، قد نرغب في معرفة سبب عجز الجنس البشري**"[3]. في هذا السياق يقارن هوبز بين التجمع البشري والتجمعات الحيوانية وذلك لتأسيس الدولة، فالحيوانات تستطيع أن تسير شؤونها الخاصة بها وذلك رغم أنها لا تستطيع التكلم لأن

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص175– 176.

[2]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 372.

[3]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 178.

بطبعها صامتة لذلك لا تقدر إيصال ما تراه يليق أو يناسب للأخرى للخير العام، ونظرا أن النحل والنمل لصغر حجمها أو شكلها الصغير جدا إلا أنها تبقى مثالا نقتدي بها بالجد والعمل دائما وأبدا، أما الجنس البشري يبقى عاجزا على فعل مثل عمل الحيوانات ولو بشكل صغير أو ضئيل جدا رغم انه لديه القدرة الكافية سواء ا الفكرية أو الجسدية أو العقلية والإمكانيات اللازمة إلا أنه تبقى ضعيف في تأسيس دولة متكاملة، وبالقيام بالأمر نفسه.

"**إن الناس يتنافسون باستمرار على المجد والشرف وهي أمور لا توجد عند هذه الكائنات، ومن ثم فعلى هذا الأساس ينشأ بين الناس الحسد والحقد والكراهية، وأخيرا الحرب.لا يختلف الخير المشترك أو الصالح العام، عند هذه الكائنات الحية عن خير الفرد وصالحه، بل ربما كانت هذه الكائنات تميل بالطبيعة نحو خيرها الخاص لكنها في نفس اللحظة تجلب خيرا عاما أو صالحا مشتركا للكل، أما الإنسان الذي يقوم ويشعر بالغبطة كلما قارن نفسه بالآخرين فإنه لا يستمتع إلا بما هو متفرد ومتميز...**"[1] أي ما نفهمه من هذه العناصر: العنصر الأول، أن البشر في تنافس مستمر ولهذا ينتج عنه أمور مشينة وهو الأخلاق السيئة والحرب أخيرا.أما العنصر الثاني، إن الكائنات الحية تخدم نفسها والآخرين أما البشر فالعكس فتحمل في ذاتها صفات غير حميدة ويقارن نفسه بالآخرين بالتميز والانفراد.

"**إن هذه الكائنات التي لا تملك (على غرار البشر) قدرة استخدام العقل، لا ترى ولا تستطيع أن ترى الخطأ في إدارة شؤونها المشتركة، بينما يجد عدد من الناس في صفوف البشر أنفسهم أكثر وعيا وقدرة، وأفضل من الآخرين في تولي الشؤون العامة، فيجهد الأخيرون في سبيل التغيير والتحديث، كل في اتجاه معين، مما يؤدي إلى الانشقاق والحرب الأهلية**"[2]. يتبين لنا من هذا العنصر الثالث، أنه يميز بين الحيوان والإنسان، لأن الحيوان لا يملك ملكة العقل لتسيير شؤونه مثل الإنسان إلا أن الحيوان أحسن بكثير من

---

[1]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص373.

[2]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص179.

الإنسان، لهذا لقد ميز الله الإنسان بالعقل والتدبر به واستعماله في التشارك مع بني جنسه، ويؤدي التنافس إلى الحروب ...الخ .

" **أن هذه الكائنات، بالرغم من امتلاكها القدرة على استخدام صوتها لإظهار رغباتها وميولها الأخرى فيما بينها، محرومة من فن التعبير هذا الذي يُمكنُّ البشر من إظهار الخير بحلة الشر، والشر بحلة الخير، وبفضل ذلك، يرفعون أو يقلصون الحجم الظاهر للخير أو للشر، مثيرين التململ ومُعكرين صفو سلمهم حسب ما يحلو لهم**"[1].

أي أن الحيوان له حاسة الصوت لتبيان نزواتها فيما بينهم رغم أنها لا تستطيع فعل الشر.

" **لا تستطيع الكائنات غير العاقلة أن تفرق بين الظلم والضرر ومن ثم فهي تكون ساكنة وتشعر بالراحة مادام زملاؤها لا يسببون لها إزعاجا، أما الإنسان فانه ينزعج أكثر عندما يتركه الآخرون في حاله، انه يريد أن يظهر حكمته وان يوجه هو أفعاله، بل أفعال أولئك الذين يحمون الدولة.**

" **إن رضا أو اتفاق الكائنات الحية لأمر طبيعي، أما أتفاق الناس فهو تعهد أعني أنه اتفاق اصطناعي.**"[2]. أي إن الفارق بين المجتمع الحيواني الطبيعي، والمجتمع البشري الصناعي الذي لا ينمو بصورة طبيعية ويتحول في الأخير إلى دولة. بل يقوم على إرادة الأعضاء واتفاقهم وتنازلهم عن حقوقهم وذلك من أجل إنشاء هذه الدولة.

2/ تعريف الدولة عند توماس هوبز.

الدولة كانت موجودة منذ القدم إلا أن مفهومها تطور بتطور الفكر السياسي لاسيما مع ظهور فكرة التعاقد . فما معنى الدولة عند هوبز؟

يقول توماس هوبز عن الدولة :" **الدولة تعني باللغة اللاتينية "سيفيتاس" هذا هو جيل هذا اللفياثان الكبير أو بالأحرى هذا الإله الفاني، الذي ندين له، بالسلام والدفاع، وهذا أدنى رتبة من الله غير الفاني... في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي شخص واحد، ذات**

---

[1]– المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[2]– إمام عبد الفتاح، توماس هوبز وفيلسوف العقلانية، ص ص 373– 374.

الأعمال المنسوبة إلى فاعل، نتيجة الاتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة الكبرى. بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع، التي يعتبرها متلائمة مع سلمهم ومع دفاعهم المشترك في شخص واحد، تدعى الدولة."[1]. إنّ الدولة عنده تعني سيفيتاس،في هذا الإله فيه شخص واحد أقاموا عقد معه من أجل حمايتهم.

إن هوبز يعبر عن الدولة في كتابه "**اللفياثان**" أن الدولة ما هي إلا شخص اصطناعي يملك سلطة وهيمنة التصرف باسم الجميع أو الكل ويتمتع بقامة وقوة أضخم من التي يتمتع بها الإنسان الطبيعي الذي من أجل حماية والدفاع عنه ثم خلقه، وفيه تشك السيادة روحا اصطناعية للدولة. ولهذا **هوبز** يؤكد على :"**أن الدولة صناعية، تكون لشخص واحد شرط أن يتم ذلك برضى الأفراد** "[2]. وتوجد وسيلتان لبلوغ هذه السلطة المطلقة: الوسيلة الأولى:هي بواسطة القوة الطبيعية كما يفعل أي رجل مع أولاده بهدف اخضائهم لحكمه، فيستطيع إبادتهم إن رفضوا، وإمّا أن يقوم عبر الحرب بإخضاع أعدائه لمشيئته، دون التعرّض لحياتهم وفي ظل هذا الشرط عينه.أما الوسيلة الثانية: فهي اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أيّا كان، أو إلى مجموعة أشخاص، وذلك طوعيّا، من باب الثقة، طامحين بأن يحميهم من الآخرين كل الآخرين والوسيلة الأخيرة، وقد تسمى الدولة السياسية.

3 / في حقوق الحكام المطلقين بموجب فعل التأسيس عند توماس هوبز.

لتأسيس الدولة يكون بواسطة العقد، يقول توماس هوبز يقال أنه جرى تأسيس الدولة: "**عندما تتّفق وتتّوافقُ مجموعةٌ من الأشخاص ويتفق كلّ واحد مع الآخر، بهدف العيش بسلام والحصول على الحماية من خطر الآخرين. تنحدر من تأسيس الدولة هذا جميع حقوق وقدرات ذلك أو أولئك الذين منحوا السلطة المطلقة بموجب قبول الشعب**

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص180.

[2]– المصدر نفسه، ص181.

مجتمعا"[1] . لذا يقال أنه في تأسيس الدولة يتم الاتفاق فيما بين الأشخاص ويتفق كل واحد مع الآخر، والهدف هو الحصول على الحماية والعيش بسلام وأمان من شر الآخرين أو الأعداء، وعند تأسيس الدولة توجد حقوق الحكام المطلقين بموجب فعل التأسيس.

" **يجب أن يفهم أن الذين وضعوا اتفاقا، بتأسيس الدولة هم ملزمون بموجب اتفاقية، باعتماد أفعال وآراء شخص واحد، لا يستطيعون أن يضعوا اتفاقية جديدة فيما بينهما، يطيعون بموجبها شخصا آخر، لقاء أي شخص، دون إذنه**"[2]. لهذا يجب على الذين اتفقوا على تأسيس الدولة الالتزام بموجب اتفاقية التي سَنُّوها، والاتكال على أفعال وآراء شخص واحد، دون فعل أي شيء دون أخذ التصريح منه.

"**وطالما أن الحق في أن يكون ركيزة لشخص الجميع، ممنوح لمن جعلوه حاكما مطلقا، إن أي فسخ للاتفاقية غير جائز من جهة الحاكم المطلق، والرأي القائل إن كل عاهل يستمد سلطته من اتفاقية ما**"[3]. أي بمعنى آخر بموجب شروط معينة، وتلك المجموعة من الأشخاص، الذين يملكون السلطة المطلقة، وذات الأفعال الحائزة على قرار الجميع، والمنفذ بقوة الجميع مجتمعة في شخص الحاكم المطلق.يوضح لنا من خلال هذا أنه دائما أن الحق هو بمثابة الأساس لشخص الجميع، الذي جعلوه في الحاكم المطلق، وإن أي تغيير في الاتفاقيات فهو غير جائز من قبل الحاكم المطلق، وانه يستمد سلطته من اتفاقية ما.

" **لأنه عندما يجري تكريس الحاكم المطلق بموجب موافقة أغلبية الأصوات، على من كان معارضا أن يوافق مع الآخرين، وعليه أن يرفض التقيد بذلك، أو إن عارض أيا من قراراتهم، فسوف يتصرف أخلاقيا لاتفاقية مطلوبة أم لا، فإما أن يخضع لقراراتهم أو أن يبقى في حالة الحرب التي كان فيها سابقا، حيث يجوز استبعاده من قبل أي كان،**

---

[1]–توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 182.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 182–183.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 183– 185.

دونما إجحاف".[1] بمعنى أنه على الحاكم المطلق أن يكون راضيا بعض الأصوات، إما يبقى تحت قراراهم أو يبقى في حالة الحرب التي كانوا عليها في الحالة الطبيعية، أو يتم إلغاءه من أي كان.

" **لأن كل فرد هو، بموجب هذا التأسيس، صانع لكل أفعاله وآراء الحاكم المطلق المنصب، لكن وبموجب تأسيس الدولة هذه، يكون كل فرد صانعا لما يقوم به الحاكم المطلق، وبالتالي من يشتكي من إجحاف معين صادر عن حاكمه، يشتكي مما هو صانعه، وعليه، لا يجوز أن يتهم بالظلم إلا نفسه، كلا! ليس الظلم منسوبا إليه، لأنه يستحيل ارتكاب الظلم حيال الذات. ولكن لن يكون الأمر ظلما أو ضرار بالمعنى الحقيقي**"[2] . يرى هوبز أنه بموجب فعل التأسيس على كل فرد أن يكون مسؤولا عن أفعاله وآرائه للحاكم، لكن كل فرد هو بمثابة المرآة العاكسة لحاكمه المطلق ومن يشتكي منه يعتبر إجحاف في حقه وحق الحاكم.

"**وعلى ضوء ما تقدم، لن يكون ممكنا أن يعدمه شخص يملك السلطة المطلقة بحق، أو أن يعاقب بأي أسلوب كان، من أفراد مجتمعة. ويعود ذلك إلى أن كل فرد هو صانع لأفعال حاكمه المطلق، لذلك فهو يعاقب غيره على أفعاله ارتكبها بنفسه**"[3]. أي لن يكون منصفا أن يعاقب العاهل بأي أسلوب كان، سواء من أفراد مجتمعه، أو من قبل القانون.

يعتبر نوعا من منح السلطة المطلقة :" **أن يكون الفرد حكما في الآراء والعقائد المخالفة أو المؤيدة للسلام، تترتّب أفعال الأفراد على آرائهم، وتكمن السيطرة الجيدة على أفعال البشر في سبيل السلام والوفاق، في السيطرة الجيّدة على الآراء.**"[4]. أي يجب

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص185.

[2]– المصدر نفسه، ص ص165– 185.

[3]– المصدر نفسه، ص186.

[4]– المصدر نفسه، ص ص 186 –187 .

عليه أن يكون حاكما أو منصفا في إصدار الأحكام والآراء والأفعال، ويستحيل أن يتجاوز أو يخالف السلام والوئام قوانين الطبيعة.

"**يشكل منحا للسلطة المطلقة فرض القواعد، التي من خلالها يطلع كل فرد على الأموال التي يستطيع التمتع بها، والأفعال التي يجوز أن يقوم بها دون مخاصمة أبناء جنسه، وهذا ما نسميه بالملكية** "[1] . فالسلطة كانت جدُّ ضرورية وذلك لإعطاء الحق للجميع، وإحلال السلم والأمن داخل الدولة. ويرجع الفضل أيضا إلى القوانين المدنية.

" **إن حق الحكم، أي حق سماع وفصل النزاعات التي تطرأ في موضوع القانون، المدني أو الطبيعي، أو في مسألة متعلقة بالوقائع، هي من صلاحيات السلطة المطلقة** "[2]. ذلك بمعنى أنه أصبح من الضروري للعاهل التحكم في زمام الأمور وحل المشاكل المطروحة من قبل الشعب وفرض صلاحياته عليهم، وإن لم يفصل في الأمر فلن يكون الفرد محميا من ضرر الآخرين.

"**يدخل في صلاحيات السلطة، حقُّ خوض الحرب والسلم مع أمم أخرى ودول أخرى، وبتعبير آخر، حقّ اتخاذ قرار تحديد حجم القوى التي ينبغي جمعُها وتسليحُها وتمويلُها في هذا الصدد، وجمع الأموال لدى الأفراد لتسديد المصاريف اللازمة، عندما تقتضي ذلك المصلحة العامة.**"[3].ذلك بمعنى أنه من صلاحيات السلطة، التّوسع مع الدول الأخرى سواء في خوض الحروب أو السلم واتّخاذ قرار المؤونة والأسلحة والجيش الذي ينبغي عليه الخوض في الحرب، وتأمين الحماية اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار الدولة، وأن يكونوا متّحدين في ذلك، تجعل من يسيطر عليها الحاكم المطلق.

تندرج أيضا في صلاحيّات السلطة المطلقة:" **مسألة اختيار المستشارين والقضاة، والمأمورين العاميّن، وذلك في أوقات الحرب كما في أوقات السلم. ولمّا كان**

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص 187– 188.

[2]– المصدر نفسه، ص188.

[3]–المصدر نفسه، ص188.

الحاكم المطلق مؤتمنا على هدف، وهو السلام والدفاع المشترك، فمن المُسلّم به أنه يملك سلطة استخدام الوسائل التي يعتبرها الأكثر تلاؤما مع مهمته"[1]. أي إن من صلاحيات السلطة المطلقة. هو مسألة اختيار حاشيته من المستشارين، والقضاة والمأمورين العامين، واستخدامهم ومشورتهم عند الضرورة في الحروب..الخ.

" **يترتب على الحاكم المطلق أمر مكافأة الأفراد بالأموال والتكريم، وأمر إنزال العقوبات الجسدية أو المالية بهم، أو إلحاق العار بهم وذلك استنادا إلى القانون الذي سبق ووضعه، أو عند انعدام وجود القانون، استنادًا إلى ما يعتبره الأكثر تلاؤما لتشجيع الناس على مساعدة الدولة، أو على صرفهم عن الإساءة إليها.**"[2]. ذلك يعني أنه يجب على الحاكم المطلق أن يقوم بعدة أعمال من مكافأة وتكريم وتشجيع أو عقوبات جسدية أو مالية بهم أي الأفراد، وفرض العقوبات اللازمة حسب الجرم، أو صرفهم عن الإساءة إليهم.

"**وبالنظر إلى الثمن الذي يجعل الأفراد مستعدين تلقائيا لنسبته إلى أنفسهم، وإلى الاحترام الذي يودون الحصول عليه من الآخرين، وبالنظر إلى قلة العرفان الذي يكنونه للآخرين، يؤدي كل ذلك إلى نشوء التنافس، والخلافات، والانشقاقات وفي النهاية إلى الحرب، وينتهي بهم الأمر إلى إبادة بعضهم بعضًا، وإلى إضعاف قوتهم تجاه العدّو المشترك. فيتعين على الحاكم المطلق أيضا أن يمنح ألقاب الشرف، وأن يُحدّد مراكز وأماكن الوجاهة التي تعود إلى كل فرد، وأن يُعيّن أساليب الاحترام التي يجب التعبير عنها حيال الآخرين في الاجتماعات العامة أو الخاصة.**"[3]. أي أنه على الحاكم المطلق أن يحترم الأفراد والعكس أيضًا، يؤدي إلى نشوء التنافس والتناحر أو نزاعات حادة مع بعضهم البعض فينشب الحرب، ومنحهم أيضا ألقاب الشرف والاحترام المتبادل. يقول

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 188.

[2]– المصدر نفسه، ص189.

[3]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

توماس هوبز :"**هذه هي الحقوق التي تشكل جوهر السلطة المطلقة، وهي علامات تعكس وجود السلطة المطلقة في يد شخص أو مجموعة أشخاص. وهذه الحقوق غير قابلة للنقل وغير قابلة للفصل.**"[1]. أي أن الحقوق هي ماهية السلطة المطلقة .

4/ أشكال الحكم عند توماس هوبز:

إن توماس هوبز قد وضع أشكال للحكم وهي ثلاثة :النظام الملكي والنظام الديمقراطي والنظام الأرستقراطي.

أ)" النظام الملكي: في الواقع يجب على الممثل أن يكون بالضرورة شخصا أو أكثر وإن كانوا عدة أشخاص، فتكون مجموعة تضم الجميع، أو تضم قسما من الأشخاص. عندما يكون الممثل شخصا واحدا، تكون الدولة على شكل نظام ملكي.

ب) النظام الديمقراطي: عندما تكون مجموعة كل الذين أرادوا التجمع تكون الدولة على شكل ديمقراطي أو دولة شعبية.

ج) النظام الأرستقراطية: ولن يتوافر آخر من الدول، لأن أيّ نوع، أو بعض الأنواع، أو كلّها، ينبغي أن تتمتّع بالسلطة المطلقة بأكملها (أي أنها غير قابلة للتجزئة)."[2]. معنى ذلك أن النظام الملكي هنا ينحصر في شخص واحد وتكون له كامل السيادة المطلقة، أما النظام الديمقراطي يمثله مجموعة من الناس ليمثل الناس جميعا. أما بالنسبة إلى النظام الأرستقراطية فتكون اللجنة ممثلة لجانب من الشعب وليس الشعب بأكمله أو جميعا، وهذا هو النظام الأرستقراطي وإذا كره إنسان الملكية تُسمى: " **الطغيان وعلى الرغم من ذلك يؤكد هوبز أن أي شكل من أشكال الحكم المطلق، فإنه مع ذلك يفضل النظام الملكي، أي الملكية، لأنه أفضل وسيلة لتحقيق السلام والأمان، وأن مصلحة الملك هي مصلحة الرعية، وما هو خير للملك خير للشعب**"[3]. وبالبحث في ثنايا هذه

---

[1]–توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص189– 199.

[2]– المصدر نفسه، ص193.

[3]– عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، ص522.

الأنظمة ومركزاتها والغايات والمقاصد التي تحققها داخل الدولة وخارجها ، نجد أن هوبز يرى يفضل نظام للحكم هو نظام الحكم المطلق أي الملكي بهدف تحقيق الأمان للشعب.

5/ العقد وظهور السيادة المطلقة للحاكم عند توماس هوبز:

يعتبر هوبز من أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي، والذي ينادي بالسيادة المطلق للحاكم، ومنه نطرح السؤال التالي: ما المقصود بالعقد عند هوبز؟ وكيف ظهرت السيادة المطلقة للحاكم عنده؟

أ- العقد أو الميثاق عند هوبز:

يرى هوبز أن التعاقد هو شرط أساسي وذلك بالتنازل بمحض إرادته إما أن يكون فردا أو جماعة وليس في العقد، عن كل حقوقهم له، أي الشخص الذي سوف يحكمهم ليحفظ لهم حقوقهم وحمايتهم وضمان بقائهم، ويقوم كل واحد بنقل حقه الكلي والمطلق لشخص واحد.

وتتجلى سلطة الحاكم في إتباع أو الالتزام لكل أوامره ونواهيه، والقوانين التي يضعها، وإن التنازل عن الحق الكلي والمطلق لا رجعة فيه، ومنه تتكون الوحدة الاجتماعية أو الدولة، وعلى الجميع احترام نصوص العقد ومعاقبة المخالفين أو الذين يتجاوزونه بمعنى أن السيادة هي نفس اصطناعية، وبناءا على القول أنه على كل شخص قام أو تعاقد وتنازل على أملاكه والالتزام لا يمكن أن يتراجع عن هذا الالتزام، ولا يستطيع الإدعاء أو الإنكار أنه لم يوافق على بنود العقد، فإن سلطة الحاكم يجب الانقياد تحت لوائه وعدم تجاوز أوامره ونواهيه والقوانين التي يضعها تطبق بحذافيرها.

ب - ظهور السيادة المطلقة للحاكم عند توماس هوبز:

إن مع ظهور المجتمع السياسي الذي نشأ عن العقد تظهر السيادة المطلقة للحاكم فهما متلازمتان، لأن المجتمع قبل تعيين صاحب السيادة لم يكن سوى جمهرة من الناس أي كانت مجرد فوضى لا قانون ولا نظام لهم، وأصبح المجتمع بعد التعاقد فيما بينهم وتوحدوا لاختيار حاكم واحد ليرعى شؤونهم ويلتزمون بمقرراته، وان خالفوا الحاكم والقوانين التي سنها سيتم معاقبة من خالفها، فكل سلطة بدون قوة لا تستطيع أن تحقق الغاية

من وجودها وهي المحافظة على المجتمع، وعلى الأفراد اختيار إما الدولة القوية التي لا تقهر وإما الفوضى الكاملة العارمة.وأن السيادة الكاملة والمطلقة جزء لا يتجزأ، وإلا تحطمت، إن حاجة الناس إلى السيادة الموحدة المطلقة كحاجتهم للطعام والشراب فهي من الضروريات، وإن الهدف من الامتثال لسلطة الحاكم المطلق لأنه وحده القادر على السيطرة على زمام الأمور وتحقيق الأمن والحماية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع، وكان سببا في الانتقال من المرحلة الطبيعية إلى المرحلة السياسية التي بنيت على العقد، وذلك لتثبيت العقد الذي يسعى إلى النظام الملكي المطلق.

فصاحب السيادة إذا فقد السيطرة على الحكم في الحروب أو شابه ذلك، فإنه يفقد القوة التي بها يمارس أو يزاول عمله التي وجد من أجلها، وإذا فقد القوة عند هوبز معناه فقدان مشروعية الوجود في الحكم المطلق، لذا ففي هذه الحالة وجب من حق الأفراد استبدال السلطة الضعيفة بأخرى قوية والتي تستطيع أو تقدر على القيام بواجباتها اللازمة اتجاه الناس الذين اختاروا الشخص المناسب للحكم والحفاظ على حياتهم وأملاكهم وتوفير الحماية اللازمة لهم. وفرض سلطته وحنكته في الحروب مع الأعداء وأخذ الاحتياطات اللازمة. مثل: الحراس والجنود والأسلحة المختلفة والطعام والشراب والأماكن السرية للاختباء...الخ.

6/ هوبز والفردانية:

لقد جعل هوبز من وظيفة الدولة في الحفاظ على الفرد وعلى وجوده أداة للفرد التي تميزت بها نظرية السياسية. في قوله: "**إن الدولة تؤسس من عدد من الناس... لتحديد الشخص السيد عليهم جميعا أي الذي يكون مندوبهم، وحاكمهم، وسلطته تعلوهم جميعا، وتذوب فيه إرادات الجميع.**"[1] . ذلك يعني أن هوبز جعل وظيفة الدولة أنها تحفظ وجود الفرد وهذه الصفة تميزت بها نظريته السياسية، وهذا الإله الاصطناعي قد قضى على خصوصيته الفرد في الدولة، وأكل في جوفه كل حقوق الأفراد وإرادتهم ورغباتهم

[1]– إسماعيل زورخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص200.

وشخصياتهم، فرغم من تحقيق الأمن والاستقرار غرس فيهم الرعب والخوف، لأنه لولا الناس لما تأسست الدولة، فلولا الشعب لما أصبح السيد حاكما وذلك بفضل اختيار الناس له. وتعلو سلطته علي وأيضا أن هوبز اعتبر الدولة بمثابة المقياس لكل قانون ديني وأخلاقي، لأنها توفر له الحماية والحفاظ على الذات، ولهذا ينظر هوبز إلى المجتمع الطبيعي على أنه كان يعيش في فوضى، ولهذا قام بفكرة التعاقد وهذا لا يعني بأن الناس ليس لديهم خصوصياتهم الخاصة بهم.

ولذلك يرى :" **فإن المجتمع ما هو إلا مجرد فكرة خيالية، لا يمكن أن يكتسب حقوقا لأنه لا يؤدي عملا، بينما الأفراد وحدهم الذين يكتسبون حقوقا لأنهم يؤدون عملا، فكل عمل يؤديه المجتمع هو في حقيقته أن فردا أو أفرادا هم وحدهم الذين أدوا هذا العمل باسم المجتمع بصفته وكيلا عنه، فالمجتمع ليس جسما جماعيا ولكنه شخص واحد هو الرئيس أو الحاكم الذي تمثل إرادته إرادة جميع أعضائه، إذ بدون الحاكم لا يكون للمجتمع وجود إطلاقا**"[1].يرى هوبز أن الأفراد عند قيامهم بعمل فلديهم الحق في ذلك، فهناك المجتمع هو تحت إمارة الحاكم فهم بمثابة شخص واحد الذي يمثل إرادة الكل. فلولاه لما وجد المجتمع أبدا.

7/ في السلطة الأبوية والسلطة الاستبدادية عند توماس هوبز:

إن السلطة من أهم المواضيع التي تناولها هوبز تتمثل في السلطة الأبوية من خلال الولادة والغزو، أو السلطة الاستبدادية: من خلال الولادة. ومن خلال الغزو.

1- حق السلطة من خلال الولادة: هو الحق العائد لأحد الوالدين سلطة على الولد بسبب ولادته، بقدر ما تأتي من قبول الولد، إما صراحة، وإما عبر تصريحات أخرى صريحة بما يكفي. في الواقع، وبالنسبة إلى الولادة، ويقول **توماس هوبز**:" **أن الله لطالما شاء أن يكون له معين، فهناك دائما والدان متساويان، وعليه فأن السلطة على الولد يجب أن**

[1]- إسماعيل زورخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص201.

تعود إلى الاثنين، وهو أمر مستحيل، طالما أن أحدا لا يستطيع إطاعة سيدين. وبالرغم من أن بعضهم قد منح السلطة إلى الرجل وحده، لأنه من الجنس الممتاز، فقد أخطأ التقدير في هذا الصدد. إذ لا يوجد في الواقع فرق كاف من ناحية القوة والتحفظ بين الرجل والمرأة"[1]. ذلك يعني أنه على الوالدين من ولادة الطفل السلطة تعطى للأب، لكن قد أخطأ بعضهم التقدير، فليس هناك تميز بين الأم والأب.

وإذا كان الرجل والمرأة ملكين على مملكتين مختلفتين، وكان لهما ولد، ووضعا عقدا لتحديد هوية من تؤول إليه السلطة على الأخير، يكون الحق بالسلطة عبر القانون أما إذا لم يضعا عقدا، فتكون السلطة مطابقة لمحل إقامة الولد. في الواقع، للحاكم المطلق السلطة على كل من يقيم في البلد. ومن له سلطة على الولد، له أيضا سلطة على أبناء هذا الولد، كما على أبناء أبنائه. لهذا يقول **توماس هوبز** :" **لأن من له السلطة على شخص، له سلطة على كل ما يعود للأخير، وإلا ستكون السلطة مجرد شعار دون نتائج. وهذا ويخضع الحق بخلافة السلطة الأبوية للآلية عينها الخاصة بحق الخلافة الخاص بالسلطة الملكية**"[2].بمعنى أن السلطة من خلال الولادة تأتي من الله لطالما شاء أن يكون له معين، وقد منح السلطة إلى الرجل فقط وحده، لأنه من الجنس الممتاز، وإذا كان الرجل والمرأة ملكين مختلفين فإن السلطة للولد لأن له الحق بالسلطة عبر القانون، فإن للولد له القدرة سواء الجسدية أو الفكرية أو كتمان السّر والتحفظ عليه والقوة اللازمة على المرأة في الحكم.

2- السلطة المكتسبة عن طريق الغزو أو الانتصار في الحرب، هي التي يسميها بعض الكتاب السياسيين السلطة الاستبدادية، وهي سلطة (سيطرة) المولى على خادمه. هذه السلطة مكتسبة من المنتصر لاستخدامها وفقا لما يحلو له، وللمدة التي يكون هذان العنصران فيها تحت يده، أما سبب هذا التسليم، فهو تحاشي المهزوم الضربة القاضية في الساعة الصعبة. وعند تحرير الاتفاقية، يصبح المهزوم خادما وليس قبل ذلك، في الواقع.

---

[1]- توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص206-207.

[2]- المصدر نفسه، ص ص207-208.

يقول **توماس هوبز :" أن لفظة خادم (سواء كانت مشتقة في اللغة اللاتينية من Servire أي خدم أو Servare أي أنقذ، لا تعني الأسير المسجون أو المقيد "**[1].يرى هوبز بأن السلطة الاستبدادية وهي تسلط الحاكم على عبده أو خادمه، والخادم يكون تحت رحمة مولاه وإتباع أوامره ونواهيه.

يقول توماس هوبز:" أن يقرر من اشتراه، مصيره ... بل المقصود هنا هو الأسير الذي تركت له حرية الجسد لقاء وعده بعدم الهروب، وعدم تعنيف مولاه، والذي يمنحه الأخير ثقته. وعليه، فليس النصر هو الذي يعطي حق السلطة (السيطرة) على المهزوم، بل اتفاقيته الخاصة، وهو ليس ملزما لأنه موضع الغزو، أي موضع ضرب، أو قبض، أو تهريب، بل لأنه سلم نفسه للمنتصر وخضع له. والمنتصر ليس ملزما بمجرد تسليم العدو نفسه له لأن ذلك رهن بقراره، مما لا يلزم المنتصر لفترة أطول مما يرجوه"[2]. يرى هوبز أنه يمكن للعبد أو الأسير أن يصبح حرا بالهروب.

و ما نقوم به عندما نطلب الرحمة، وهو تحاشي غضب المنتصر على الفور من خلال الخضوع وعقد الصلح للبقاء على قيد الحياة، عبر دفع فدية أو التطوع في خدمته. فمن نال الرحمة، لم يحافظ على حياته، بل أصبحت حياته معلقة إلى أجل غير مسمى، فهو لم يخضع من أجل إنقاذ حياته بل سلم إلى استنسابية المنتصر. والعبودية الموجبة عليه...عندما يثق به المنتصر ويمنحه حرية الجسد. **يقول توماس هوبز:" أن الرقيق العاملين في السجون، أو المقيدين، لا يقومون بذلك من باب الواجب، بل بغية تفادي وحشية حراسهم"**[3]. نفهم من خلال هذا أنه يجب تحاشي غضب المنتصر وتسليم نفسه له للحفاظ على حياته، وتفادي وحشية المنتصر.

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص208 –209.

[2]– المصدر نفسه، ص209.

[3]– المصدر نفسه، ص ص209– 210.

يقول توماس هوبز:"وهذا وإنّ مولى الخادم هو أيضا مولى كل ما يملك الأخير، وهو قادر على فرض استخدامه... بالقدر الذي يناسبه من الناحية الزمنية. ويعود إلى حياة الخادم رهن بالمولى وإذا ما قام المولى، بعد رفض معين، بقتله وسجنه، أو بمعاقبته بأي طريقة بسبب عصيانه، سوف يكون الخادم هو السبب، ولن يتمكن من اتهام مولاه بالظلم"[1]. ذلك بمعنى أن السلطة المكتسبة عن طريق الغزو أو السلطة الاستبدادية،وذلك من خلال التحكم أو السيطرة المولى على خادمه، وتختلف أساليب السلطة الاستبدادية بواسطة ألفاظ إشارات، تسليم حياة وحرية جسده إلى المنتصر لاستخدامها وفقا لما يحلو له، وهنا يصبح المهزوم خادما للمنتصر وأسيرا له، وليس النصر هو الذي يعطي حق السلطة على المهزوم خادما للمنتصر وأسيرا له، وليس النصر هو الذي يعطي حق السلطة على المهزوم بل الاتفاقية الخاصة، لأنه سلم نفسه وخضع للمنتصر، للحفاظ على نفسه وبقائه على قيد الحياة، ويستولي المنتصر على أملاك وخدام، وأولاد، المهزوم ويصبح رهن له وخادم للمولى، وتسليط أي نوع من العقوبة للمهزوم.

8 / حق الأقوى نفي لأي حق عند توماس هوبز:

لكل إنسان بطبعه الحق في كل شيء، أي في استطاعته أن يعمل ما يريد وأن يمتلك كل ما شاء أن يملك وما أمكنه أن يملكه فيستعمله ويستمتع به. إذا اعتبرنا بأن كل الأشياء التي يريدها يمكن أن تكون مفيدة له حسب رأيه، ما دامت إرادته تقع عليها. كما يمكنها أن تعمل على حفظه وصيانته، فيترتب عن ذلك أن بإمكانه أن يعمل كل شيء بكيفية مشروعه، ولهذا قيل عن حق:" **أن الطبيعة قد خولت جميع الناس كل الأشياء، بحيث يغدو الحق والمفيد هو الشيء نفسه. بيد أن هذا الحق الذي يتمتع به الجميع في كل شيء ليس أفضل مما لم يكن لأي الحق في أي شيء. لأنه لن يتأتى للإنسان أن يمارس ذلك الحق أو يستفيد منه إذا كان لإنسان آخر يعادله قوة، أو يتفوق عليه، الحق في الشيء**

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص210.

نفسه."[1]. يرى هوبز أن الإنسان بطبيعته أي بفطرته لديه الحق في أي شيء يريده وله القدرة على امتلاك كل شيء هو قادر على أخذه ولو بالقوة، وذلك فقط من أجل الاستمتاع بنزواته ورغباته. لكي يحفظ أمنه واستقراره ولهذا قيل أن الطبيعة منحت لجميع الشعب كل الأشياء، إذا كان هذا الحق لدى الإنسان آخر ويريد آخر أن يتمتع به فهنا يمارس في حقه القوة لأخذه وحتى لو كان يعادله قوة، أي لديه الحق في الشيء نفسه.

9/ حرية الأفراد عند توماس هوبز:

إن حرية الأفراد إنما تصدر الأفعال عن المرء نفسه بحيث يشعر أن الفعل صادر عن ارادته وضميره يقول **توماس هوبز:"إن لفظة الحرية أو لفظة الإعفاء تعني انعدام المعارضة. واللفظة مطبقة بالقدر ذاته على المخلوقات غير الناطقة وغير المتحركة، كما على المخلوقات العاقلة. فيقال عن الأشياء الثابتة في بيئة معينة لا تستطيع أن تتحرك فيها، إلا في مساحة محددة، مساحة تعينها مقاومة جسم خارجي، إنها غير حرة في التقدم. والأمر هو عينه بالنسبة إلى جميع الكائنات الحية الأخرى عندما تكون مسجونة، أو محتجزة بين**"[2]. أي أن حرية الأفراد هي الإعفاء، وليس الحرية للإنسان فقط بل للحيوان أيضا.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المياه عندما تحجزها الضفاف أو تكون موجودة في أوان، حتى لو لم تكن في هذه الوضعية، لسالت في مساحة أكثر امتدادا، **فيقال:" أنها غير حرة التحرك وفقا للآلية التي ستكون عليها دون هذه العوائق الخارجية. لكن، وإذا كان عائق الحركة هو تكوين الشيء بذاته، لن يقال إنه يفتقد إلى الحرية، بل إلى القدرة على التحرك، كما لو بقيت صخرة في مكان معين، أو عندما يسمرنا المرض الفراش.**"[3].ذلك يعني أنه تعود لفظة الحرية أو الإعفاء إلى انعدام المعارضة، وهي مطبقة على المخلوقات

---

[1]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص12.

[2]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص216.

[3]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أو الكائنات الحية غير الناطقة والمتحركة أيضا. فقد أعطى لنا عدة أمثلة من ذلك المياه المحتجزة من قبل الضفاف الموجودة في الوديان. أو في أوان فهي إذن غير حرة بالنسبة إلى هذه الحواجز.

الرجل الحر، هو الذي لا يعيقه شيء عن القيام بما يشاء القيام به، وذلك بالنسبة إلى الأمور التي يستطيع :" **أن يقوم بها وفقا لقدرته وذكائه. لا يجوز أن نستنتج من خلال استخدام إرادة حرة، أي حرية في الإرادة، في الرغبة أو في الميل، بل حرية الفرد كامنة في عدم مصادفته العوائق أمام تحقيق ما يريد، أو يرغب أو يميل إلى القيام به**"[1]. مثلا الرجل الحر هنا فلديه القدرة على إنجاز ما يريد فعله، وفقا لذكائه أو دهائه وفطنته وميوله ورغباته ونزواته، وتكمن حرية الفرد هو قدرته على اجتياز الصعوبات والحواجز وذلك بإرادته الحرة.

يقول توماس هوبز: "أن الخوف والحرية متطابقان، فنحن عندما نرمي في البحر ما نملك، إنما نفعل هذا خوفا من أن تغرق السفينة، فنقوم بذلك بصورة إرادية، وقد نرفض القيام به إن أردنا ذلك. فالفعل هنا هو فعل شخص حر. وعلى هذا النحو يجري تسديد الديون أحيانا، خوفا من دخول السجن، وهو عمل شخص متمتع بالحرية، لأن الاحتفاظ بالمال لا يعوقه عائق. فبصورة عمومية، وفي كل الدول، تكون كل الأفعال المنفذة خوفا من القانون، أفعالا صادرة عن أشخاص يملكون الحرية في عدم القيام بها."[2].

أي أن الخوف والحرية متطابقان، هنا أعطى لنا مثال: عندما نرمي في البحر ما نملك، خوفا من الغرق، يكون ذلك بصورة إرادية. فالفعل هو فعل شخص يملك الحرية.

يقول توماس هوبز:"هذا وإن الحرية والضرورة متطابقتان، فعلى هذا النحو، ليست المياه حرة فحسب، بل هي بصورة ضرورية ملزمة بإتباع القناة. والأمر متشابه بالنسبة إلى أفعال البشر التي تترتب عن إرادتهم، وبالتالي، عن حريتهم. ومع ذلك، فطالما

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص 216–217.

[2]– المصدر نفسه، ص 217.

أن مصدر كل فعل إرادي، كل رغبة، وكل ميل، هو سبب معين، وهذا السبب مترتب عن آخر، وفق سلسلة مترابطة "[1]. ذلك أن حرية الأفراد بأن الحرية والضرورة متطابقان وأعطى لنا هوبز مثالا على ذلك المياه هي ليست حرة ذلك عليها إتباع القناة بصورة ضرورية وهذا مطابق بالنسبة للبشر، وأن منبع كل فعل إرادي، رغبة وميل، وتكون وفق سلسلة مترابطة.

يترتب كل ذلك عن الضرورة، فمن يستطيع :" **أن يرى الترابط بين هذه الأسباب ستبدو له ضرورة كل الأفعال البشرية الإرادية جلية، وعليه، فإن الله الذي يرى ويتصرف بجميع الأمور، يرى أيضا أن حرية الإنسان في القيام بما يريد، تترافق مع ضرورة فعل ما يريده الله، ليس أقل ولا ...و إن لم تضمن إرادته ضرورة الإرادة البشرية... سوف تكون حرية البشر معاكسة، وتشكل عائقا أمام قدرة الله الكلية وحريته. و يكفي كل ما ورد بشأن هذه الحرية الطبيعية التي وحدها تحمل تسمية حرية بالمعنى الحقيقي**"[2]. نفهم من خلال هذين المقولتين السابقتين أن الحرية والضرورة متطابقان، فإن مصدر كل فعل إرادي أو ميل، وهذا السبب مترتب عن الآخر، وفق سلسلة مترابطة لا يمكن أن نفصلها وتسمى بالضرورة، فعلى البشر أن يكونوا حريصين في أفعالهم لأن الله تعالى لا يأمرنا بها، والشغف وراءه الله تعالى ومن عارضها تشكل له عائقا في حياته بشأن الحرية الطبيعية.

كذلك، وبغية التوصل إلى السلام، وبفضله، إلى حب البقاء، صنع البشرية رجلا اصطناعيا، هو ما نسميه بالدولة، **يقول توماس هوبز:" كما صنعوا سلاسل اصطناعية تدعى قوانين المدينة، التي عمدوا عبر الاتفاقيات المتبادلة إلى وضع حدها الأول في أقوال هذا الرجل أو تلك المجموعة، الذين منحوهم السلطة المطلقة، ووضعوا حدها الآخر، في قدرتهم على الإصغاء. وتعتبر هذه الروابط ضعيفة بطبيعتها، ومع ذلك، فهم قادرون**

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص 217– 218.

[2]– المصدر نفسه، ص 218.

على الاستمرار، ليس لصعوبة فك الروابط، بل لخطورة القيام بذلك."[1].أي للوصول إلى السلام وحفظ البقاء صنعوا البشر رجلا اصطناعيا وهو ما يسمى بالدولة والتنين. وصنعوا سلاسل أيضا هي القوانين المدنية ووضعوا بما يعرف بالاتفاقيات.

سوف يجري البحث في حرية الأفراد بالنسبة لهذه الروابط فقط، فإذا ما أخذت الحرية في معناها الحقيقي، بمعنى الحرية الجسدية، أي ما تم تحريره **من** السلاسل والسجن، **يقول توماس هوبز:**" **وإن أخذنا الحرية في شقها غير المعنى بالقوانين، من السخف أيضا المطالبة، كما هو الحال، بالحرية التي يصبح فيها الآخرون أسيادا على حياتنا، تكمن حرية الأفراد في نطاق تنظيم أفعالهم الذي لم يكن موضوع اعتبار من الحاكم المطلق، ليس أكثر، فعلى سبيل المثال، يتعلق الأمر بحرية الشراء، والبيع وتحرير العقود بين الأفراد، واختيار منازلهم، ومأكلهم، ومهنهم، وتعليم أولادهم كما يرتأون، وهكذا دواليك.**"[2]. ذلك بمعنى أن الحرية إذا أخذت معناها الحقيقي بمعنى الحرية الجسدية. تم التحرير، وتنظيم أفعالهم فأعطى أمثلة على ذلك: حرية الشراء البيع وتحرير العقود بين الأفراد والى غير ذلك.

لكن البشر قد يخدعون بسهولة بسبب لفظة الحرية المموهة، كما أنهم عديمو المنطق للتميز بين الأمور، فيخلطون بين ما يتعلق حصريا بحق الملك العام، والإرث الخاص أو الحق المترتب عن الولادة. وعندما يثبت الخطأ عينه من سلطة الذين يتمتعون بسمعة حسنة لكتاباتهم حول الموضوع، لا عجب إن أدى ذلك إلى الفتنة وإلى تدمير الحكم. وبالعودة إلى تفاصيل حرية الفرد الحقيقة أي معرفة الأمور التي يستطيع الفرد :" **أن يرفضها دون ارتكاب جور معين، وبالرغم من تنظيمها من ناحية الحاكم المطلق، ومعرفة الحرية التي نحرم أنفسنا منها، من خلال تبني جميع أفعال ذلك الرجل، أو تلك المجموعة، والذي**

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص218.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 218– 219.

أو التي اخترناهما كسلطة علينا. وطالما أن الجميع أحرار بحكم الطبيعة"[1]. لكن الأفراد قد يموهون بسبب لفظة الحرية، قد نحرم من حريتنا من ذلك الرجل الاصطناعي الحاكم بالبرهان على جميع أفعالنا، وطالما الجميع أحرار بحكم الطبيعة.

فالالتزام وحرية الفرد مشتقان إما من هذه الألفاظ، وإما من هدف تأسيس السلطة المطلقة، أي السلام بين الأفراد، والذود عنهم ضد العدو المشترك **يقول توماس هوبز**:" **أن السلطة المطلقة بموجب فعل التأسيس تكمن في اتفاقية معقودة من كل فرد مع أي فرد، وان السلطة المطلقة بموجب واقعة الاكتساب تكمن في اتفاقيات معقودة بين المهزوم والمنتصر، أو بين الطفل وأحد الوالدين، فمن الواضح أن لكل فرد الحرية في جميع الأمور حيث يكون الحق عليها غير قابل للانتقال عبر الاتفاقية، أن الاتفاقيات التي تتناول عدم الدفاع عن الجسد هي باطلة** "[2]؛ نفهم من خلال هذا أن السلطة المطلقة بموجب فعل التأسيس تتضمن عقد بين الأفراد، والسلطة المطلقة بموجب واقعة الاكتساب تحتوي إبرام مواثيق بين المهزوم والمنتصر، وأعطى لنا مثال بين الطفل وأحد الوالدين الأب والأم.

إذا ما أمر الحاكم المطلق أحدا بقتل نفسه، أو جرح نفسه، أو عدم مقاومة المعتمدين عليه، أو رفض الطعام، أو الهواء أو أي أمر آخر ضروري لحياته، بالرغم من كل ذلك، يستطيع الأخير العصيان، لذلك **يقول توماس هوبز**:"**إن تم إستجواب أحدهم من الحاكم المطلق، أو ممن هو دون سلطته، بشأن جريمة إرتكبها، ليس ملزما بالاعتراف لأنه (كما سبق وذكرنا)، ما من أحد ملزم باتهام ذاته بموجب اتفاقية.**"[3] إن الحاكم المطلق إذا أصيب بأي أذى أو أي شيء ضروري لحياته،وإن تم سؤال أحدهم من طرف الحاكم المطلق ليس من سلطته بشأن جريمة ارتكبها، أو اتهام نفسه بموجب اتفاقية.

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ص 221– 223.

[2]– المصدر نفسه، ص 223.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 223 – 224.

وإذا كان الفرد في حالة نزاع مع حاكمه المطلق، بشأن دين أو حق حيازة على أرض أو أموال، بشأن خدمة مطلوبة منه، أو بشأن عقوبة جسدية أو مالية، استنادا إلى قانون سابق، يتمتع بحرية إثبات حقه بقدر الحرية التي يتمتع بها حيال أي فرد، من خلال التوجه إلى قضاة يسميهم الحاكم المطلق. وحيث **يقول توماس:" أن ما يفرضه الحاكم المطلق هو بموجب قوة القانون السابق، وليس بموجب سلطته، فهو بالتالي يصرح بأنه لا يريد إطلاقا شيئا أكثر مما هو مستحق بموجب هذا القانون"**[1]. ونفهم من خلال هذا إذا كان الفرد في حالة نزاع مع الحاكم المطلق، على أملاك أو أموال...الخ ويستطيع الفرد أن يتجه إلى القانون لاسترجاع حقه من الحاكم المطلق وله الحرية في ذلك .

إذ يتمتع الفرد بحرية المطالبة بسماع قضيته وبإصدار الحكم استنادا إلى ذلك القانون. ولكن، وإذا ما قام الحاكم المطلق بإعطاء أمر ما، أو بأخذ شيء ما، متذرعا بسلطته، حينئذ، يكون عمل القانون مفتقدا لأي أساس يقول **توماس هوبز:" لأن كل ما يحصل بموجب سلطة الحاكم المطلق، إنما يحصل بموجب سلطة كل فرد، وعليه، من يقاضي الحاكم المطلق، يقاضي نفسه وإن الصلاحيات الضرورية لممارسة سلطة الحاكم المطلق: صلاحية إعلان الحرب، وعقد السلم صلاحية الحكم، صلاحية تسمية المأمورين المدنيين، والمستشارين، صلاحية جباية الضرائب"**[2]. إن التزام الأفراد حيال الحاكم المطلق مرتبط بالمدة التي يقضيها الأخير في السلطة ويكون قادرا من خلالها على حمايتهم. في الواقع، إن الحق الطبيعي بحماية الذات، الذي يملكه البشر، عندما لا يستطيع أي شخص آخر أن يقوم به لا يجوز التخلي عنه بموجب أي اتفاقية.

فالسلطة المطلقة هي روح الدولة عندما تنفصل عنها، تتوقف الأعضاء عن تلقي الحركة من الروح. أما هدف الطاعة فهو الحماية، أينما وجدت، في السيف الشخصي أو في سيف الآخر، والطبيعة تفرض الطاعة والمكافحة في سبيل الحفاظ على الحماية. **يقول**

---

[1]– توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 226.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 226– 227.

توماس هوبز وبالرغم من:" **أن السلطة، هي بنظر من يضعها غير فانية، تعرضها طبيعتها إلى الموت المفاجئ، من خلال الحروب الخارجية، بل أيضا تعرضها للجهل، ولنزوات البشر الذين زرعوا فيها، منذ تأسيسها، بذور الموت الطبيعي عبر الشقاق المدني**"[1]. ذلك يعني إن التقيد البشر حيال العاهل مرتبط بالمدة في حكمه وتكون لديه القدرة على القيام بما اتفقوا عليه وهي الحماية. ولهذا سميت السلطة المطلقة الروح المطلق وعليهم أي الشعب الطاعة للحاكم لكي يقوم بواجباته الممنوحة إليه، والسلطة معرضة للموت المفاجئ.

وإذا تخلى عاهل ما عن سلطته المطلقة، وعن انتقالها إلى ورثته، عندها يعودون هم وأفراد مملكته إلى الحرية المطلقة الطبيعية، وإذا قام الحاكم المطلق بنفي فرد من أفراد مجتمعه، يعتبر الأخير طيلة فترة النفي فردا خارجا عن المجتمع المذكور، أما رسوله، أو من يجوز له السفر، فيبقى فردا من المجتمع المذكور. **يقول توماس هوبز:**" **لأن هناك عقد بين الحكام المطلقين، وليس بموجب اتفاقية خضوع، وإذا قام عاهل ما، مهزوم في حرب معينة بالخضوع بنفسه إلى المنتصر، يتحرر أفراد مملكته من موجبهم السابق، ويصبحون ملزمين تجاه المنتصر.في المقابل، إن بقي في الأسر، أولم يكن يملك حريته الجسدية، فلا يفترض أن يكون تنازل عن حقه في السلطة المطلقة، وعليه، فإن أفراد مملكته ملزمون بإطاعته القضاة المعنيين سابقا، والذين يحكمون ليس باسمهم الخاص، بل باسمه.**"[2] ما يمكن أن نستشف من خلال هذا أنه وإذا عجز العاهل عن القيام بتسيير أموره في الحكم، التنازل عليه، هنا يصبح الشعب أحرار من العاهل، فينقادون نحو الشخص المنتصر، وإطاعة القضاة المعنيين سابقا.

يمككنا استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة عند توماس هوبز، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

---

[1]–توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص 227.

[2]– المصدر نفسه، ص288.

1- لما كانت حالة الفطرة تقوم على الفوضى سيطرة الأقوياء أي حالة من الصراع والحرب، ولرغبتهم في السلم والأمان والنظام، تنازل كل واحد منهم عن دعواه في حق السيطرة على كل شيء لشخص واحد، وكان هذا التنازل بمثابة عقد اجتماعي، أدى إلى نشوء الدولة على القوة، وعلى تركيز السلطة المطلقة في يد شخص قوي مستبد، لم يشارك في العقد، لم يلتزم بأي شيء هو الملك، له كل السلطة وكل الحقوق.

2-إن الإنسان هو أناني محب لذاته لا يعمل إلا مدفوعا بمصلحته الخاصة.

3- كان هوبر من أنصار الحكم الملكي المطلق، إلا أنه يبقى له في نظريته فضله في رد مصدر هذه السلطة المطلقة إلى إرادة الشعب، فلم يعد الحاكم يستمد سلطته المطلقة من الذات الإلهية ولكن البشر هم الذين منحوه هذه السلطة التماسا للأمن والسلم.

4/ تنشأ الدولة نتيجة تعاقد إرادي وميثاق حُر بين البشر، حتى ينتقلوا من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، إن غاية الدولة هي تحقيق السلم والأمن وذلك بخضوع إرادات الأفراد لإرادة الحاكم وسلطته.

أ- أن الحكومة ذا سلطة قوية مطلقة وتتضمن:

- قوة السلطة لا تحدد بشرط ما دامت السلطة هي نتيجة لقعد وليست جزء ملحق به.
- إن العقد المبرم غير قابل للنقض.
- جميع الأفراد في المجتمع يخضعون بحقوقهم المكتسبة للسلطة المطلقة.
- تتجسد في السلطة رغبة الجميع، وهي تمثلهم بالأعمال كأنما كل شخص يعمل بوكيل عنه.
- أن تكون السلطة مستقلة وغير منحازة إلى أي جهة، وأن لا تكون هنالك أي سلطة أخرى تضاهيها في القوة أو تساويها في الصلاحيات.
- السلطة لا تتجزأ، كما أن الملك (الحاكم) لا يعاقب.

ب- القانون ليس استشارية، بل إجباريا.

ج-حرية الفرد ضرورية من خلال:

- الحقوق التي تجزيها السلطة المطلقة.
- الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها سواء في ظل قانون الطبيعة أو القانون الوضعي على النفس إذ لا يمكن أن يجبر الفرد على قتل نفسه أو أن يمنع من أكل الطعام، أو أخذ الدواء، فضلا عن أنه لا يمكن أن يجبر على اتهام نفسه
- أن يتعهد الفرد بطاعة السلطة والقانون، وأن لا يتجاوز حدودها.
- أما الحريات الأخرى، فإن الفرد حر بما يفعل، ما لم يجرمه القانون والسلطة العليا.

وخلال ما تم تحليله، سننتج أن تفسير "هوبز" للسلطة القوية المطلقة كأساس للدولة، قد تم بنائها على تعاقد حر أساسه الجانب السيكولوجي لهاجس الخوف.

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند هوبز.

من المعروف أن الفلسفة السياسية لتوماس هوبز كغيرها من الفلسفات لم تسلم من النقد، ولذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات تمس نظرية العقد الاجتماعي.

إن أهم نقد موجه لنظرية هوبز في فكرة التعاقد الاجتماعي":

1-إن نظرية التعاقد الاجتماعي، لم تكن ضمن مراحل تاريخية كي تثبت مدى استمرارها أم حتمية زوالها.

2- إن وجهة نظرة (هوبز) بأن الإنسان أناني بطبعه، لا يمكن أن تستمر كسمة ثانية في الطبيعة الإنسانية.

3-إن جدلية نظريته حول التنازل عن جميع الحقوق الطبيعية للحاكم، ما هو إلا إهانة إلى المنطق العام.

4- لقد أخطأ في تصوره أن الإنسان متوحش في دولة الطبيعة، وقديس في دولة التعاقد، بدليل أن الإنسان البدائي كان قد استقر على الحالة التي كان فيها، وتطور فيما بعد."[1].

يوضح لنا من هذه العناصر التالية أولا لنظرية العقد الاجتماعي عبر مراحل تاريخية ثانيا أن نظرة هوبز للإنسان في حالة الطبيعة كان شرير وأناني، الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وحرب الكل ضد الكل، فحقيقة الإنسان خيرة وشريرة ولكن يجب العمل بالصفات الخيرة، وثالثا بالنسبة للعقد الذي أبرم والمواثيق على التنازل عن كل الحقوق وذلك بهدف الحفاظ على حياتهم وهذا غير منطقي رغم أن العقد كان بين الأفراد والحاكم لم يكن طرفا فيه، رابعا لقد كان هوبز في نظريته متناقض قبل العقد كان الإنسان متوحش وبعد العقد قديس.

و هكذا... يصور لنا (هوبز) كيان الدولة ونشأة السلطة السياسية عبر اتفاق حر يعقده الأفراد فيما بينهم. لاختيار من يمثلهم بكل الثقة المولاة إليه.

"**إن هذا العقد ينقل إلى الأمير الذي لم يكن طرفا فيه من خلال سلطة نزل إليها الجميع بأنفسهم، وبمحض إرادتهم، على أن يملك الأمير (الحاكم المطلق) كل السلطة، لتحقيق الأمن لرعاياه الذين هم قد فقدوا أساسا بالعقد قدرة التمييز بين ما هو عادل وغير عادل، حين تركوا لحاكمهم كل ما يراه من الأمر دون أن يكون للرعية حق الرد والاعتراض والمناقشة الشرعية أيا كانت عيوب وأخطاء تلك السلطة المطلقة"[2].**

من خلال نقده هذا للعقد الذي تم بين الأفراد، لن يكون عقدا كاملا إن لم يكن الحاكم طرفا فيه، ليس منصفا في حق الشعب التنازل عن حقوقهم والعاهل يستحوذ على السلطة كلها.

---

[1]- عبد الصمد سعدون الشمّري، النظرية السياسية الحديثة مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2012، ص ص 87- 88.

[2]- المرجع نفسه، ص88.

الفصل الثاني

نظرة جون لوك لفكرة التعاقد في نشأة الدولة

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون لوك

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جون لوك

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند جون لوك.

الفصل الثاني: نظرة جون لوك لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.

بعد عرضنا وتحليلنا لأهم أفكار توماس هوبز بشأن فكرة العقد الاجتماعي وأهم القواعد التي بنيت عليها في كيفية نشأة الدولة، وهذا تبعا للظروف التي كانت تعيشها بريطانيا في عصرهما. سوف نتطرق أيضا بالعرض والتحليل لرؤية أخرى تنظر لكيفية التعاقد وتحدد أيضا جملة من الأسس والمبادئ التي تنشأ بموجبها الدولة، والأمر يتعلق بالفيلسوف **جون لوك**(*) الذي للوجود وأوضاع بريطانيا سياسيا لا تبعث عن الارتياح، حيث تمكنت الطبقة الأرستقراطية من الإحاطة بالملك، ولكن المشكل الذي ظهر هو هيمنة الطبقة الأرستقراطية على الحكم وحرمان الطبقات السفلى (العمال والفلاحين) من المساهمة والمشاركة في هذا النظام. في هذه الأثناء يأتي لوك لإعلان شأن الفرد وإبراز أهميته الاجتماعية والسياسية باعتباره يتمتع بالمساواة أمام الله وأمام العدالة وليس هناك فرق بين الأفراد وهم أحرار ولهم عقول سليمة فيجب بالتالي وضع الخطط الكفيلة لحماية هذه المكتسبات الطبيعية وتحسين وضعيته الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فقد سلك جون لوك مسلك توماس هوبز فيما يخص تعاقد الأفراد فيما بينهم والتخلي عن جزء من حرياتهم للسلطة السياسية مقابل تحقيق الأمن والاستقرار وحماية حقوقهم وممتلكاتهم، ولكن يختلف معه في شأن هذا العقد إذ يعتبر الحاكم طرفا فيه عكس هوبز.

(*)– **جون لوك (1732–1804) John Locke** : فيلسوف إنجليزي واقتصادي وكاتب سياسي. ولد في سومرست (Somerset) بالقرب من بريستول، وكان أبوه محاميا خاض غمار الحرب الأهلية، دفاعا عن البرلمان، فنشأ الابن على حب الحرية، وظل متعلقا بها إلى آخر حياته. لما بلغ العشرين، دخل جامعة أكسفورد، حيث أمضى فيها ست سنوات متابعا الدراسات المؤدية إلى الكهنوت. ولكنه لم يتذوق الفلسفة المدرسية بشكل خاص والفلسفة بشكل عام إلا عندما قرأ ديكارت و غاسندي، وبداله أن الوجهة الأخلاقية من الدين أجدر بالعناية من الوجهة الاقتصادية. سافر إلى فرنسا مرتين ثم إلى هولندة، وقد عاد إلى بلاده بعد نشوب ثورة 1688. ساهم في جميع الحركات الفكرية التي كان يضطرب بها عصره، وصنف فيها كتبا. من مؤلفاته: (رسالة في التسامح) 1689، (رسالة في الحكومة المدنية) 1690، (في الفهم الإنساني) 1690 (رسالة في التربية) 1693. ". أنظر إلى :كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2000، ص499.

و قبل أن نشير لمسألة **القانون الطبيعي عند جون لوك**، علينا أن نعرف أولا ما يسميه **بالحالة الطبيعية**.

1/ تعريف الحالة الطبيعية عند جون لوك:

يقول جون لوك عن الحالة الطبيعية لنفهم السّلطة السياسية حق فهمها علينا: "**أن نبحث عن أساسها الذي كنا قد استقيناها منه. علينا أن نعرّف الدولة أو الحالة الطبيعية هي حالة الحرية الكاملة، وهي تلك الدولة التي كان يحتفظ فيها الإنسان بحاجاته، والتي كان يحافظ فيها على نفسه، وكان متمسكا بها ومعتمدا في بقائه على ما يعرف بالقانون الطبيعي لأن القانون الطبيعي يحدد الواجبات بين أفراد تلك المجتمعات دون اعتماد تلك المجتمعات على إرادة شخص آخر يفض في المنازعات التي تقع بين الأشخاص**".[1]. أي أن الإنسان في الطور الطبيعي يكون الأفراد يمتلكون الحرية التامة والمساواة بين الناس.

2/ تعريف القانون الطبيعي عند جون لوك:

هو شيء فطري في الإنسان. وهو عام عند الناس جميعا، وكل واحد مسؤول عن تطبيق هذا القانون الطبيعي لأن مسؤوليته التطبيقية هي مسؤولية جماعية. ولا يستطيع شخص بإرادته الخروج عن هذا القانون الطبيعي. وكأنما لوك هنا يريد أن يقول: "**إن الإنسان خير بطبيعته وإن الإنسان يسعى إلى أن يعيش في مجتمعه، وبالنسبة إلى القانون الطبيعي تقوم هذه الأدلة:إذا كان هناك معان فطرية لابد أن تعرف مسبقا والأفكار لا تعرف مسبقا، إذا ليست هناك معان فطرية.لابد أن يكون هناك إجماع بين الناس حول كل موضوع. وبما أنّه لا يوجد هناك إجماع بين الناس إذا ليس هناك معان فطرية. إذا كانت هناك أفكار فإنها تعلم ولكن الأفكار الفطرية لا تعلم إذا ليس هناك معان فطرية**"[2]. هي مرحلة القانون الطبيعي تمثلت في بدون قانون الطبيعة لا يوجد فضيلة ولا رذيلة، وحيث لا يوجد قانون الطبيعة، فكل شيء يعتمد على الإرادة الإنسانية.

---

[1]– محمد محمد بالروين، فلسفة السياسية عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، ص 86.

[2]– المرجع نفسه ص 86.

ومن ثم لا يوجد شيء يسمي فعلا واجبا،ولا يكون الإنسان ملتزما بأي شيء، وتختفي مصطلحات (عادل ومستقيم وفاضل) وتصبح هذه المصطلحات فارغة جوفاء لا معنى لها،كما يقول **جون لوك:**" **أنّ الإنسان يفتقد حينئذ القدرة على الفعل الجائر؛ لأنّه لا يوجد قانون يأمر أو يحرم.**"[1]. ونفهم من خلال هذا التعريف أنه من غير قانون الطبيعة لا يوجد أخلاق حسنة منه لا فضيلة ولا رذيلة ولا إثابة لا بالخير أعقاب بالشر، فالجميع يعتمد على الإرادة الإنسانية،لا يستطيع الإنسان الالتزام فعلا بالواجب وتختفي الفضائل الحميدة للإنسان، لأنه لا يوجد قانون يأمر أو يمنع.

3/ الحالة الطبيعية عند جون لوك:

يرى أن حالة الطبيعية عبارة عن الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتئون، ضمن إطار سنّة الطبيعة وحدها، ودون :"**أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيّدوا بمشيئة إنسان. وهو وضع من المساواة أيضا، حيث تتكافأ السلطة والسيادة كل التكافؤ: فلا يكون حظ أحد أكثر من حظ آخر، إذ ليس من أن مخلوقات هذا النوع والمرتبة نفيها تنعم دون تمييز بالميزات الطبيعية ذاتها وبالوظائف عينها، ينبغي أن تتساوى بينها.**"[2]. نفهم من خلال هذا القول أن الإنسان في الحالة الطبيعية وقبل توافق الناس على الدولة سادت حرية كاملة ومساواة مطلقة بين الجميع.

فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، ذلك في قول جون لوك:" **أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها، فللطور الطبيعي سنّة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل وهو تلك السنّة يعلم البشر جميعا لو**

---

[1]– فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة، دط، 2005، ص 33.

[2]– علي عبود المحمدواي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، ص 139.

استشاروه، أنهم جميعا متساوون وأحرار."[1]. نجده هنا يبين أن الناس جميعهم متساوون وأحرارا في الطور الطبيعي، لكن هذا لا يعني الحرية الإباحية لكل شيء.

يحيل إلى الله مهمة رعاية الناس، في هذا الطور، عبر سنته وعنايته لهم، لأنه خالف البشر كافة، ويقوموا على شؤونهم الخاصة.لكن يجب أن يكون هنالك رادع لأيّ تجاوز يحصل في هذا الطور الطبيعي! ويعتقد لوك أن الردع، هنا، هو لأجل احترام السنّة الطبيعية التي تقود إلى السلام، والحفاظ ويعتقد لوك أن الردع، هنا، هو لأجل احترام السنة الطبيعية التي تقود إلى السلام، والحفاظ على القاعدة التي تقول: "**إنّ العقل الإنساني هو الحاكم في إدارة شأن الطور الطبيعي، لكن هذا الردع سيكون مباحا لكل واحد من الناس فيه. لأنّه لا توجد سلطة تقوم بحماية الأبرياء ومعاقبة المعتدين، ولذلك أصبحت الحرية، هنا، عائقا ومقدمة للحرب**"[2]. نجده هنا يوضح لنا أن للأفراد سلطة غير محددة على نفسه و ملكيته، ومع كل هذا يخضع جميع البشر للقانون الطبيعي وفي أعلى درجاته نجد حفظ اله للطبيعة التي خلقها.

أي أن لوك يعتقد أن الإنسان في الحالة الطبيعية:" **أنّه كان ينعم بالحرية والسلام، ولقد تم إنشاء (الدولة) من أجل الإبقاء على هذه الحالة الطبيعية ومن أجل تحقيق المساواة بين الناس**"[3]. نفهم من خلال هذا أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يتمتع بالحرية والملكية والقانون يمنع ذلك،ولهذا يعتبر العقل هو الذي يسيطر على شأن الدولة الطبيعية.

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 204.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 139– 140.

[3]– فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط1، 1933، ص145.

4/ حالة الحرب عند جون لوك:

حالة الحرب هي إعلان سافر للرغبة في القضاء على الآخر،فان السيطرة والاستبداد ما هو إلا شكل من أشكال الحرب، **يقول جون لوك** أنّ حالة الحرب هي: " **إنّ حال الحرب ليست سوى نزعة للعدوان والتحطيم، ولذلك لا تعبر – بالكلام أو الفعل المجرد – عن الانفعال والتسرع، بل تمتاز بالتروي والتآمر على حياة شخص آخر، لترغمه على دخول حرب مع الذي أظهر هذه النية، وبذلك يضع حياته تحت رحمة الآخر أو هؤلاء الذين يقفون بجانبه ويتعاونون معه**"[1]. إن حالة الحرب تتسم بالتقتيل ومحاولة افتراس الآخر وسلبه كل ما يملك بالقوة ولو على حساب حياة شخص الجاني عليه، وممارسة القوة في فرض سيطرة امرئ ما على بقية الناس وساب حقوقهم وممتلكاتهم.

إذ يحق لي بحسب سنة العقل ومنطوق العدالة أن أقضي على من يهدد بالقضاء عليّ. فلمّا كانت السنة الطبيعية الأساسية تنص على أن بقاء الإنسان واجب ما أمكن الأمر، إذا استحالة المحافظة على سلامة الجميع. فيحق للمرء **في قول جون لوك : "أن يفتك بمن يعلن الحرب عليه أو يناصبه العداء جهارا، مثلما يحق له الفتك بالذئب أو الأسد لأنّ هذا المرء، مثل الذئب أو الأسد، لا يخضع لسنة العقل العامة ولا يقرّ قاعدة سوى قاعدة السطوة والعنف، لذلك وجب أن يعامل معاملة الوحوش الضارية: أي تلك المخلوقات الخطرة الفتاكة التي لا تتورع عن قتله إذا وقع بين مخلبها**"[2].

يرى لوك أن السنّة الطبيعية تقتضي بوجوب بقاء الإنسان وسلامته تفضل على سلامة الجاني عليه ، وحماية نفسه للبقاء على قيد الحياة .

---

[1]– جون لوك، الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة: محمود شوقي الكيالي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: مصر، د ط، د ت، ص 30.

[2]– جون لوك، في الحكم المدني، نقله من الأصل الإنجليزي إلى العربية: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 147.

إذ تعرضّ الشخص للتهديد والدمار والفناء فالحق لهذا الشخص:" **أن يستعمل حقه الطبيعي للمحافظة على نفسه... في حالة التهديد والدمار من حق الفرد أن يتجرد من القانون الطبيعي أو يتجرد من أي رباط هذا الشخص المعتدي عليه بالآخرين**"[1]. نجده هنا يبين أن الإنسان إذا تعرض لأي تهديد أو ما شابه ذلك عليه التصدي له باستخدام أي أداة أو وسيلة تكفل له البقاء والتجرد من القانون.

إنّ حال الحرب هو استخدام القوة بدون حق وبدون عدالة، وبدون سلطة: "**إنّ استخدام القوّة بدون سلطة تضع من يستخدمها باستمرار في حالة حرب**"[2]. نستشف من خلال هذا أن حالة الحرب لا يخضعون للمقاييس العقلية، ولا يعترفون إلا بمذهب القوة والعنف، واستعمال القوة بدون حق في الطور الطبيعي، يؤدي إلى حالة حرب دائمة.

5/ من الحالة الطبيعية إلى حالة الحرب: إنّ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حال الحرب تمثّل ذلك في :

" **تتّسم حالة الطبيعة بغياب حاكم عام، وبغياب أي قانون سوى قانون الطبيعة. في حين أن المجتمع المدني، هو نقيض حالة الطبيعة، يتسم بوجود حاكم عام ذي سلطة لغرض القانون المدني، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالتالي، سواء داخل حالة طبيعية، أو داخل المجتمع المدني.توجد حالة الحرب إذ استخدمت القوة بدون وجه حق. أو توجد حالة السلام، نقيض حالة الحرب، إذا لم يوجد استخدام للقوة بدون حق**"[3].

ذلك يعني أن حالة السلام قد تسود أحيانا، وقد تسود أحيانا حالة حرب أحيانا أخرى، في حالة الطبيعة، وأيضا في المجتمع المدني، وأنه مهما ميزنا بوضوح حالة الطبيعة، وحالة الحرب بعضهما عن بعض.

---

[1]– محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، ص 33.

[2]– ليوشترواس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية : من جون لوك إلى هيدجر، ج 2، ترجمة: محمود سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص ص 13– 14.

[3]– المرجع نفسه، ص 14.

هنا نرى بوضوح الفرق بين الطور الطبيعي وطور الحرب اللذين يختلفان كما تختلف حال من السلم وحسن الطوية والتعاون والبقاء عن حال من العداء والمكر والعنف والتقتيل، رغم خلط بعضهم بينهما، عندما يعيش البشر معا بحسب سنّة العقل دون:" **أن يكون بين ظهرانيهم حاكم بشري عام يتمتع بسلطة القضاء بينهم، فذلك هو الطور الطبيعي. أما اللجوء إلى القوّة أو الرغبة الصريحة في السطوة على شخص آخر حيث لا سلطة عامة يمكن أن يستنجد بها المظلوم فتلك حال الحرب. فانعدام مثل هذا الموئل يلجأ إليه المرء هو ما يخوله حق الحرب على المعتدي، حتى ولو كان قرينا له في المجتمع.**"[1]. عندما يفرق بين حالة الحرب وبين الدولة الطبيعية فتراه يعطي خصائص عامة ليفرق فيما بين هاتين الحالتين، **فيقول :" وإنّ الاختلاف بين الاثنين واضح لأن الحالة الطبيعية هي دولة السلام أو حالة الرغبة الطبيعية أو حالة التعاون المشترك، وهي كذلك حالة البقاء، أما حالة الحرب فهي حالة العدوان أو الحزن أو حالة الفناء المشترك فالفرق بين الحالتين واضح حسب المعايير التي يضعها جون لوك.**"[2].وعلى اللص الذي لا يمكنني الإضرار به إلا عن طريق القانون نظير سرقته لكل ما أمتلك، يمكن :" **أن أقتله إذا سرق مني حصانا أو معطفا، لأن القانون الذي وضع للمحافظة على كياني لا يمكن أن يتدخل لتأمين حياتي ضد القوة الراهنة والتي إذا فقدت فلن يمكن استعادتها، وهذا يعطيني حق الدفاع الشخصي وشن الحرب، ويتيح لي حرية قتل المعتدي الذي لا يدع لي فرصة الالتجاء إلى من نحتكم إليه، والقانون نفسه سوف يعجز عن علاج خلل لا يمكن إصلاحه**"[3]. يظهر لنا من خلال هذا أن القانون لا يستطيع حماية الإنسان في الحالات الطارئة للحفاظ على حياته لذا عليه استخدام قوته لردع اللص الذي يريد قتله.

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ص148.

[2]– محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، ص ص 90– 91.

[3]– جون لوك، الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ص25.

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون لوك.

ولتحقيق الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني (السياسي) صاغ لوك نظرية مهمة في الملكية، أدّت بدورها إلى نظريته في العمل. وقد بدأ لوك من المصادرة القائمة في القانون الطبيعي والقائلة :" **بأنّ الإنسان يملك حياته**" [1]. وأستنتج من ذلك أنّ للإنسان حق امتلاك الأشياء الضرورية للمحافظة على حياته، طالما كانت هذه الأشياء مملوكة له بطريقة شرعية (قانونية) أي مأخوذة من الثروة المشتركة بين الناس في الوقت الذي فيه كان الامتلاك الخاص لا يَضُرُّ أحدا آخر ولا يجرّده مما يملك. وهكذا كان للإنسان الحق في حياته، وفي عمله، ومن ثم أيضا صار له الحق فيها (مزج عمله به) أي فيما يملك.

فالأفراد ينتقلون إلى هذه المرحلة عندما يتفقون فيما بينهم على عقد أو ميثاق تنبثق عنه هيئة تشريعية تعتمد نظام الأكثرية في إصدار التشريعات وحفظ حقوق الرعية الطبيعية، وكما تضع هذه الهيئة ميثاقا آخر بينهما وبين الحكومة التي تطبق القانون حتى يصبح حكم هذه الأخيرة مشروعا، ومن ثم تعمل هذه الحكومة على حماية المصلحة العامة، وتجسيد حقوق الأفراد، وذلك بما يتوافق والقانون الطبيعي التي تكون فيها مجموعة القوانين خاضعة لحكومة أو سلطة مدنية، تلزم بها الجميع، :" **فإنّ المجتمع الناشئ لم يقم على القوّة والإكراه، وإنّما قام على أساس الاختيار و الرضى المتبادل بين الأفراد لإحساسهم المشترك بالحاجة إلى الحماية المتبادلة لما يملكون من حياة وحرية وأملاك، لأنّهم جميعا يساهمون في هذه الوضعية الجديدة ولا أحد يستثنى منها.**" [2].هنا يرى جون لوك أنّه عندما ينتقلون الأفراد من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني يتطلب عقد اتفاق فيما بينهم وفق هيئة تشريعية لحماية المصلحة العامة، وحقوق الأفراد وفقا لمجموعة من القوانين يلزمون بها الجميع على أساس الرضى المتبادل بين الأفراد دون استثناء.

---

[1]– عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج1، ص 577.

[2]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص208.

ومن هنا يظهر المجتمع السياسي الذي يحافظ على الجميع الذي يكون طرفاه في العقد عنصران هما الشعب ومن جهة والحكومة من جهة ثانية، وفي هذه المسألة على اعتبار: "**أنّ العقد يكون بين أفراد الشعب فقط، والمجتمع السياسي بعد العقد هو عبارة عن هيئة واحدة ولهم قانون واحد وقضاء واحد يرجعون إليه، وهذا يستلزم وجود سلطة تقوم بتطبيق هذه القوانين، وتحد من تعدي الأفراد بعضهم عن بعض، وكل جماعة لم تقم بهذا النظام والتنظيم فإنها تعيش في الحالة الطبيعية، ولا يجوز الانتقال إلى المرحلة السياسية إلا برضاء الأفراد سواء كان صريحا أو ضمنيا**"[1].إن العقد يتم ظهور المجتمع السياسي هناك طرفان الشعب و الحكومة، والعقد بين أفراد الشعب فقط، ويأتي بعده المجتمع السياسي، ولا يمكن المرور إلى المرحلة السياسة إلا بتراضي كل الأفراد علنا.

وكلازمة لهذه صاغ لوك نظريته في القيمة، عن قيمة السلع في أي مجتمع تعكس العمل الذي بذل في تحصيلها، :" **أنّه رد القيمة إلى العمل المبذول في إيجاد السلعة، وثم نوعان من العلاقات بين النّاس: الأول هو العقد الاجتماعي الطبيعي، الذي يتم بممارسة الاعتبارات العقلية للمحافظة على النّفس، والثاني يتحدد بحقوق التملك (الحقوق في الملكية)**"[2]. لقد وضع لوك نظريته في القيمة، وهناك نوعان من العلاقات بين الناس: العقد الاجتماعي الطبيعي، وحقوق التملك.

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جون لوك.

ظهرت فكرة العقد الاجتماعي قديما كأساس لنشأة المجتمع المدني، فالنظام المدني يتم بالعقد، كما أن الدولة لا تنشأ بكامل أركانها إلا بعد قيام السلطة السياسية، ومنه نطرح السؤال التالي: كيف نشأت المجتمعات السياسية عند جون لوك؟

---

[1]–إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص208– 209.

[2]– عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج1، ص577.

1/ نشأة المجتمعات السياسية عند جون لوك:

لقد بنى لوك نظرية العقد الاجتماعي على الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحقوق التي لا تزول بقيام الحكومة المدنية. حيث يقول لوك : "**أنّ البشر كما قيل هم بالطبيعة أحرار ومتساوون ومستقلون، فإنّ أحدا لا يمكن أن يحرم من هذه الحالة ولا أن يخضع للسلطة السياسية الأخرى بدون موافقته الخاصة، إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات والاتحاد في جماعة بحيث يعيشون مع بعض في الرفاهية والأمن والسّلام ويتمتعون بأمن أموالهم ويحمون أنفسهم**"[1].أي إنّ من أهم مناقشات لوك في نظرية التعاقد: "**إنّ في دولة الطبيعة يكون الناس أحرارا أو متساويين وفق رغباتهم الخاصة، وأما في دولة التعاقد فهناك قانون طبيعي أو قانون سببي يأمر الجميع في احترام كل منهم الآخر ودون أن يضر بالحرية أو بالحقوق المكتسبة لكل فرد**"[2]. ونجده هنا يبين لنا أن الإنسان في الطور الطبيعي يعيش الأفراد في حرية ومساواة بين الجميع ،بينما في دولة التعاقد فيخضعون لقانون يكون الكل ملزمون بالانقياد به دون تجاوزه.

"**إنّ الأفراد تعاقدوا وتخلوا عن جزء من حرياتهم للسلطة السياسية لكي تحافظ على أمنهم وحماية حقوقهم، والحاكم هنا طرف في العقد فعليه التزامات وواجبات ويخضع للقانون و لا يكون فوقه و قد ركز على التزام الحاكم بالقوانين لأنّ مصدر المآسي الإنسانية سببها الحكام الطغاة**"[3]. إنّ العقد عند لوك هو أن يتخلى الأفراد عن جزء من حرياتهم للسلطة السياسية أو المدنية، والحاكم يكون طرفا أيضا في العقد لأنه هو يخضع للقانون ولديه واجبات على رعيته وذلك من أجل الحفاظ على حقوقهم.

---

[1]– نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط3، 2012، ص 285.

[2]– عبد الصمد سعدون الشمّري، النظرية السياسية الحديثة، ص88.

[3]– نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ص 285.

فعندما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، بموافقة كل منهم، فتلك الجماعة تصبح هيئة واحدة، لها صلاحية التصرف كهيئة واحدة، أي كما تختار الأكثرية وتقرر. لأن ما يحرك جماعة ما إن هو إلا موافقة أفرادها، ولما كانت الجماعة تؤلف هيئة واحدة اقتضى:"**أن تتحرك في اتجاه واحد، فلزم أن تتحرك تلك الهيئة في الاتجاه الذي تدفعها فيه القوة الغالية، وهي موافقة الأكثرية. وإلا استحلال أن تفعل أو تستمر كهيئة واحدة، أو جماعة واحدة، كما أراد كل فرد التحق بها أن تكون. فيتوجب على كل امرئ، إذن، أن يتقيد بقرار الأكثرية. لذلك نجد في المجالس التي خولتها القوانين الوضعية إصدار الأحكام، دون أن تحدد عدد أعضائها، إنّ قرار الأكثرية يعتبر بمثابة قرار المجموع، فكان يلزم ولا شك، ما دام عبارة عن سلطة المجموع، وفقا لكلا العقل والسنّة الطبيعية.**"[1].للقيام بتأليف جماعة أو هيئة واحدة يكون لها صلاحية التصرف، والانقياد نحوها وتطبيق الأوامر التي قررها الأكثرية والالتزام لها، وفقا للعقل والسنة الطبيعية.

يقول **جون لوك** عن الحالة الطبيعية للإنسان لذلك فكل من يطلق الطور الطبيعي ليندمج في جماعة ما يتوجب عليه:"**أن يتنازل عن السّلطة اللازمة لتحقيق الأغراض التي تألّف المجتمع من أجلها، لأكثرية تلك الجماعة، ما لم يتفق صراحة على تقليدها لعدد يربو على الأكثرية. والسبيل إلى ذلك هي الموافقة على تأليف مجتمع سياسي واحد. وذلك هو العقد الوحيد المترتب على الأفراد الذين يلتحقون بدولة ما أو يؤلفونها. وهكذا فما ينشئ المجتمع السياسي ويكونه، إن هو إلا اتفاق فئة من النّاس الأحرار، الذين يؤلفون أكثرية، على الإتحاد وتأليف مثل هذا المجتمع. وعلى هذا الوجه فقط نشأت وتنشأ كل حكومة شرعية في العالم**"[2].يجب تأليف مجتمع سياسي واحد، لإنشائه إلا بالعقد هو اتفاق فئة من الناس الأحرار الذين يؤلفون أكثرية لنشأة الحكومة الشرعية.

---

[1]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، ص ص25–26.

[2]– جون لوك، في الحكم المدني، ص 197.

ولكن هناك اعتراضيين على ذلك:عدم وجود هذه الظاهرة في تاريخ جماعة من الرجال المستقلين المتساوين فيما بينهم، ثم تقابلوا، وبهذه الطريقة كونوا حكومة لهم :" **أنّه ليس من حق هؤلاء أن يفعلوا ذلك، فالنّاس عندما يولدون في ظل حكومة معينة على الخضوع لها، ولن يكون لهم حرية تكوين غيرها.**"[1]، **أي** لقد تم طرح اعتراضين على نشأة المجتمع السياسي، و قد أجاب على ذلك.

فالجواب على الاعتراض الأول:" **أنّه ليس من العجيب قط أن لا يسهب التاريخ في سرد أحوال البشر الذين عاشوا معا في الطور الطبيعي. لأن مساوئ ذلك الوضع والحرص على تأليف المجتمع والشغف به، ما أن جمعت بين عدد منهم حتى اتحدوا واتفقوا، إذا كان بودهم البقاء معا. و إذا افترضنا أنّ البشر لم يعيشوا قبلا في (الطور الطبيعي) لأنّنا لا نقرأ الكثير عنهم في ذلك الطور.**"[2]، إن لوك قد أجاب عن الاعتراضين، الأول تمثل في طريقة التكلم وسرد الأحداث التاريخية،في عدم تأليف المجتمع لهذه الظاهرة في تاريخ الجماعة المستقلين والمتساوين لتكوين حكومة لهم.

فقيام الحكومة في كل مكان يسبق إنشاء السجلات كما يتبادل الناس الرسائل فيما بينهم إلا إذا كفل لهم المجتمع الطرق والوسائل التي تضمن تداولها في سهولة ويسر. وعندئذ يبدأون في العناية بالتاريخ وتدوينه، والبحث في أصولهم ونشأتهم بما تستعفهم ذاكرتهم، حيث **يقول جون لوك :" أنّهم يجهلون عادة أصل مولودهم، أما إذا كانوا على بينة من أصلهم فهم يقاومونه بما ينقله الرواة من حوادث وأخبار. وينطبق ذلك على كل الأمم والطوائف في العالم فيها عدا اليهود الذين ذكر تاريخهم بالتفصيل.**"[3].أي أن هناك اعتراضيين الذين ذكرناهم كما عدم تأليف المجتمع هذه الظاهرة في تاريخ جماعة الرجال المستقلين والمتساوين

---

[1]– جون لوك، في الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ص86.

[2]– جون لوك، في الحكم المدني، المصدر نفسه، ص 197.

[3]–جون لوك، في الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ص ص 86–87.

لتكوين حكومة لهم، أو ليس الظاهرة من حق لهؤلاء أن يفعلوا ذلك، والناس يخضعون لحكومة معينة منذ أن يولدون من حق هؤلاء أن يفعلوا ذلك، والناس يخضعون لحكومة معينة منذ أن يولدون.

2/الاختلاف بين حالة الطبيعية وحالة المجتمع المنظم عند جون لوك:

و يميز لوك بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع المنظم، فمن بين نقائص الحالة الطبيعية مثلا أنه عندما يكون الناس هم القضاة في قضاياهم، ينجم عن ذلك نقص في ثلاث نواحي: " **تكون الأحكام متحيزة، تكون قوة تنفيذ الأحكام غير ملائمة، تختلف الأحكام التي يصدرها الأشخاص المختلفون في القضايا المماثلة.ولعلاج هذا النقص تطلب الأمر ثلاثة أشياء :قاض يطبق القانون بلا تحيز، قوة تنفيذية تفرض أحكام القاضي.جهاز تشريعي يضع، قواعد موحدة لإصدار الأحكام بمقتضاها**"[1].وهذه هي المرحلة التي ينتقل منها أفراد المجتمع من الحياة الطبيعية إلى الحياة المنظمة ومنه إلى المجتمع المنظم. يرى لوك عكس هوبز:" **أنّ الحياة العادية قبل التعاقد لم تكن متوحشة فقيرة بغيضة بهيمة، بل كانت تحتوي على مزايا وأنّ سبب التعاقد هو تحسين وضعيتهم وإنشاء حكومة قادرة على خدمة المجتمع والدفاع عن مصالح أفراده.**"[2].

3/ حق الملكية عند جون لوك:

لقد ذهب كل نظام إلى نوع خاص من الملكية،يبدو عند لوك أن الملكية الخاصة تعد من المظاهر المميزة لفلسفته.

يقول جون لوك في حق الملكية أنه : "**سواءا اعتمدنا دليل العقل الطبيعي الذي يقضي بأن للبشر منذ ولادتهم الحق بالبقاء وما يلحق به من المأكل والمشرب وما شابهه من الأمور التي تدربها الطبيعة من أجل قوام أودهم، أو(الوحي) الذي يبسط لنا كيف وهب الله العام لآدم ولنوح وأولاده. فمن** الواضح **كل الوضوح أن الله، كما يقول الملك**

---

[1]– نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ص ص 285 – 286.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

داوود ، (قد أعطى الأرض لبني آدم) :أي أعطاها للبشر جميعا."[1]. يرى لوك بأن حق الملكية حق طبيعي لجميع البشر أو الإنسان، وقد وهبها الله عز وجل لهم وأدركوها بعقولهم ولا يستطيعون الاستمرار في الوجود دون الحفاظ عليها فهي مرتبطة بطبيعة البشر وما يلحقها من مأكل ومشرب أي ضروريات الحياة.

الأرض هي هبة إلهية وهبها الله للإنسان، وقد كانت هذه الهبة في البدء وفي حالة الطبيعية عامة إذ :"**أنّ الكل يشاركون في ملكية عامة. ولم يكن أحد من الناس ينفرد بملكية شيء، غير أنّ كل إنسان كان له حق ملكية على شخصه، وكان يملك عمله الذي هو امتداد مباشر لشخصه. ولما كانت الأرض في البدء كثيرة وجرداء وعدد الناس قليلا فإن الأرض وما بها من موارد لم يكن لها حساب ولا قيمة وإنما كانت القيمة كلها تتركز في العمل الذي يمكنني من أن أستغل موارد الطبيعة ومن هنا يحول العمل الموجودات الطبيعية المشاعة بين الجميع إلى ملكية خاصة لمن أضاف إليها مجهوده.**"[2]. أي أن الأرض منحها لنا الله أي للبشر، وفي تصوره حق مشترك بين الجميع في حالة الطبيعية، وكانت القيمة تتمحور على استغلال الأرض والعمل فيها وبذل الجهد العضلي هنا تصبح الأرض ملكية خاصة.

والأرض تتحول ملكا خاصا لمن فلحها وزرعها، ومن هنا:" **فإنّ حق الملكية هو حق طبيعي لا يستمد ولا يسلب من قبل أيّة حكومة أو سلطة زمنية، ويترتب على ذلك أنّ زيادة اجتهاد الإنسان ينتهي إلى تزايد الفوارق بين الناس، تلك الملكية ينبغي قيام سلطة زمنية تحميها من اعتداء الآخرين غير المنتجين الذين قد يضيعون على المنتجين حقوقهم، ولهذا يتحتم وجود حكومة تأخذ على عاتقها حماية الأفراد وملكيتهم من اعتداء الآخرين، ومن هنا تصبح المهمة الرئيسية للحكومة هي ضمان**

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ، ص152.

[2]– أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، د ط، 1996، ص ص 92-93.

الملكية وحمايتها لأهلها وضمان قدرة الإنسان على العمل وزيادة الإنتاج. وكذلك يفسر سلوك العامل الأساسي في انتقال الإنسان في حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني على أنّه عامل الملكية، وكذلك تدخل الملكية كعنصر فعال في نشأة السلطة السياسية."[1].أي أنّ الأرض تصبح ملكا خاصا لمن يخدمها، وحق الملكية يعتبر حق طبيعي لا يمكن سلبه من مالكه حتى من الحكومة أو أية هيئة أخرى، وقد ساهمت الملكية في نشأة السلطة السياسية لضمان الحماية للملكية من طرف السلطة للإنسان.

إنّ قانون الطبيعية الذي يحيز لنا الملكية إنما يحدد أيضا هذه الملكية، يحددها بقدر ما يستطيع الإنسان:" **أن يستخدمها فيما يعود عليه بالفائدة في حياته قبل أن تفسد وهذا القدر هو ما يحق له أن يثبت فيه ملكيته وكل ما هو أكثر من ذلك يعد فوق نصيبه فهوملك للآخرين...**" و أيضا: " **إنّ الله عندما منح الأرض للجنس البشري كله مشاعا أمره أيضا بأن يعمل، كما أن حالته المعوزة تتطلب منه ذلك، إن الله والعقل يأمرانه بأن يعمل على إخضاع الأرض أي أن يحسنها لفائدة الحياة، وبذلك يضيف إليها شيئا من عنده هو عمله، كما أن هذا الإقطاع لأي جزء من الأرض عن طريق تحسينه لم يكن يلحق ضررا بأحد حيث أنه كان لا يزال هناك قدر كاف وبنفس الجودة للجميع.**"[2].يذكرنا بأن حق الملكية مهما تضخمت تبقى محدودة دائما بحدود طبيعية ومعقولة بحيث لا يمكن أن تصل إلى التضخيم غير الطبيعي الذي يؤدي بها إلى الفساد والآثار.

4/ في العبودية عند جون لوك :

إنّ التعاقد غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع، فكل من العبودية والخضوع نفي لتلك الغاية وإقصاء لها.

يقول جون لوك عن حرية الإنسان الطبيعية تعني استقلاله على الأرض عن أي سلطة على الأرض، وعدم خضوعه لإرادة بشري قط أو سلطته التشريعية، ورضوخه للسنة

[1]–أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 93.

[2]– المرجع نفسه، ص 93– 94.

الطبيعية وحسب. أما حرية الإنسان في المجتمع فتعني :" **أنّه ليس مسخرا لسلطة تشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة، وأنه ليس خاضعا لأي إرادة أو مقيدا بأي قانون سوى ما تسنه تلك السلطة التشريعية، وفقا للأمانة التي عهدها إليها، أي العمل بحكم مشيئتي في كل الأمور التي لا تنص عليها تلك القاعدة والاستقلال عن كل إرادة أخرى متقلبة خفية مستندة، كما أن الحرية الطبيعية معناها الاستقلال عن كل سلطة عدا السنة الطبيعية**"[1]. أي أن العبودية هي نقيض الحرية أي الاستقلال عن أي سلطة كانت.

يقول جون لوك :"ولابد أنّ تفريطه في حياته نتيجة لخطيئة ارتكابها تستحق الموت عقابها لها، قد جعل لهذا الذي قصر في حقه، حرية الاستفادة منه في خدمته، دون أن يكون في ذلك إجحاف له، فإذا ظهر له أن عذاب عبوديته لا يوازي قيمة حياته، فإنّ بوسعه إذا عارض إرادة سيده أن يحكم على نفسه بالموت الذي يشتهيه"[2]. إن أي تفريط في الحياة يؤدي إلى الموت الحتمي.

وتلك هي حال العبودية الحق التي ليست سوى حال الحرب المتواصلة بين الغالب والمغلوب. فمتى قام بينهما ضرب من التعاقد القاضي بتحديد سلطة الغالب وعبودية المغلوب فإن حالتي الحرب والعبودية تنقطعان طالما يستمر العقد، إذ يستحيل على أي امرئ: "**أن يخلع على قرينة على عقد، أمرا مالا يملكه هو: أعني السلطة على حياته**"[3]. إن حال العبودية الحق وحالة الحرب تنقطان طالما يستمر العقد، إذ من المستحيل أن يخلع على قرينه أمرا ما لا يملكه هو كما عناه السلطة على حياته.

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ص150.

[2]– المصدر نفسه، ص 28.

[3]– المصدر نفسه، ص 151.

5/ السلطة الأبوية عند جون لوك:

يقول جون لوك عن السلطة الأبوية :"**قد يؤخذ علينا في بحث كهذا البحث التّصدي لبعض الألفاظ والأسماء الشّائعة بالنّقد. ولكنّه قد يكون من الخير لنا استنباط ألفاظ جديدة، حيث تعرض الألفاظ القديمة النّاس للوقوع في الخطأ، كما هي الحال مع عبارة السلطة الأبوية فيما نرجح، إذ يبدو من أمرها أنها تقصر على الأب وحده سلطة الأبوين على الأولاد، كما لو لم يكن للأم نصيب منها قط. ومع ذلك، فنحن إذا اعتمدنا دليل العقل أو دليل الوحي وجدنا أن لها مثل حق الأب.**"[1].نفهم من هذه المقولة أن جون لوك في السلطة الأبوية هي مسؤولية تقع على عتق الأب وحده على أولاده، وليس للأم أي نصيب لهذه المسؤولية قط، وإذ اعتمدنا دليل العقل والوحي نجد أن لها نفس حق الأب.

يقول جون لوك :" فحقوق الآباء على الأبناء، وحكم الطبيعة، يجعلان الوجود للأب والأم معا دون تمييز لأحدهما على الآخر، فحتى عندما يطالب الله الأبناء بطاعة الآباء، نجده يجمع الأب والأم في كثير من نصائح الكتاب المقدس فيقول (أكرم الأب والأم) وعليك احترام أبيك وأمك"[2]. وردت ذلك أيضا في القرآن الكريم بحيث **قال تعالى: " وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**"[3].ذلك يعني أن الأبوة وقيمة الوالدين والإحسان لهما عندما يكبر كلاهما علينا خفض جناح الذل من الرحمة، وأن نرجع لهما إحسانهم غلينا منذ ولادتنا إلى كبرنا لأنهم كانوا مسؤولين على تربيتنا وكم تعبوا وسهروا على راحة أولادهم ، في الصغر فمهما عملنا لن نرجع ما قدموه لنا من عطف وحنان ورعاية.

---

[1]–جون لوك، في الحكم المدني، ص167.

[2]– المصدر نفسه، ص49.

[3]– سورة الإسراء، الآية: 23– 24.

يقول جون لوك عن حقيقة الأبوة :"**إذ في الحقيقة تفسر معنى الأبوة وترجع سلطتها وسيطرتها إلى الأب وحده(...)، إذ تشترك الأم أيضا في السيطرة على الأبناء. و منه يتغير الأساس الأول في الحكم الذي يستمد أصوله من سلطة الآباء، فيشترك اثنان في الحكم بعد أن كان واحد فقط يسيطر على هذا الحكم**"[1]. نفهم من هذه المقولة أن لوك قد أرجع رعاية الأولاد بكلمة السيطرة وسلطته على الأب وحده، إذ هنا يتغير وجهة نظره في الحكم إذ ترجع السلطة إلى الاثنين الأم والأب إذ كانت لشخص واحد وهو الحكم للأب فقط.

يقول جون لوك عن السلطة الأبوية على الأبناء فسلطة الوالدين على الأولاد **إذن** تنبني على الواجب الملقى على عاتقهما بتعهد بينهما والعناية بهم في أثناء سني الطفولة الناقصة. فتثقيف عقول البنين القاصرين والهيمنة على تصرفاتهم، حتى يكتمل إدراكهم ويرتفع عن كاهل الوالدين عبء هذه التبعة، هو ما يفتقر إليه الأولاد وما يتوجب على الوالدين. إذ لما وهب الله الإنسان الإدراك حتى يتمكن من تدبر شؤونه بنفسه، فقد أجاز له أيضا حرية الإرادة وحرية الفعل، كصفتين تخصانه بحق، ضمن إطار تلك السنة التي ينبغي :" **أن يرضخ لها. ولكن مادام في وضع لم يكتمل إدراكه معه فيستطيع توجيه إرادته، فليس له بالفعل إرادة يسترشد بها. فينبغي لمن يدرك عنه أن يريد عنه (أي والده) ويرسم لإرادته ما ينبغي لها فعله وينظم أفعاله. ولكن عندما يبلغ الولد الطور الذي جعل من والده إِمْرَءًا حرا قبله، يصبح إِمْرَءًا حرا أيضا**"[2]. إن في نظر لوك فلسلطة الوالدين على الأولاد هي الواجب الملقى عليهم هو العناية وتثقيفهم وتعليمهم وتربيتهم وتوجيههم في سن الطفولة حتى يكملوا سن الرشد واكتمال عقولهم ونضجها ويدركون ما معنى الصواب والخطأ، أي حتى ينتهي العبء الملقى على الوالدين، حتى يستطيع إدراك حرية الفعل والإرادة وتنظيم أفعاله يصبح هنا إمرءا حرا.

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ص 50.

[2]– المصدر نفسه، ص 170.

وإذن فالشّق الأول من السلطة الأبوية أي الواجب التربية وهو من مسؤولية الأب الذي قد ينتهي في سن معين، ويتوقف مهمة التربية من طرف الوالد من تلقاء نفسها، ويمكن للأب إعطاء هذه التربية إلى مربٍّ آخر تهتم بابنه وتوجيهه ورغم هذا يبقى الاحترام والتقدير من حق الأب من دون شك، وعلى الابن إكرام واحترام الأب وهو القسم الآخر فإن سلطة الأب لا يمكن أن يحرم الأم من حقها نحو الابن الذي حملته وربته ولن يحلّ مكانه أي شخص آخر قط، فسلطة الأم من قد تنتهي ببلوغ سن الرشد، وإكرام الأبوين ويكنون لهم الاحترام والعون والحماية وإجلالهما واعتلالهما والاعتراف بالجميل.

يقول جون لوك عن السلطة الأبوية والسياسية:"**أنّ السلطة الأبوية والسلطة السياسية منفصلتان تماما ويقومان على أسس مختلفة تفضي إلى غايات مختلفة فكل أب من السلطة الأبوية على أولاده مثل ما للحاكم على هذا الأب، كما أنّ الحاكم بدوره يحس بالولاء نحو والديه ويدين لهم بالطاعة مثله في ذلك مثل رعاياه، دون أن يكون له أي نوع من السيادة التي يمارسها بين رعيته، وعن طريق هذه السلطة يجبر الآباء أولادهم على طاعتهم، حتى لو جاوزوا سن الرشد، وأكثر من ذلك يخضعونهم لهذا النوع أو ذاك من السلطة السياسية ولكن هذا بالطبع ليس واحدا من حقوق الآباء، فهي طاعة إجبارية يضطر إليها الأبناء أملا في المنفعة التي ستعود عليهم من وراء إرثهم**"[1]. يرى جون لوك أنّ السلطة السياسية والأبوية منفصلان تماما وكل منهما غايات معينة فالسّلطة الأبوية هو رعاية أولاده وإجباره على الطاعة والاحترام لمنفعة عليه، أما السّلطة السّياسية وهو نوع من السيادة على الرعايا والشعب وإخضاعهم لقوانين يجب الخضوع إليها والعمل بها.أمّا بخصوص الملكية الوراثية إذا تقدم الآباء في السن وتركوا خلفهم ورثة لحمل أعباء التركة التي خلفت ورائهم، والحكام يقومون بتولي أيضا الشؤون الدينية التي ضمنها ما آل إليهم عن آبائهم، بحيث يقومون بتوزيعها عليهم وفق الأحكام.

[1]– جون لوك، الحكومة المدنية، ص ص 63– 64.

6/ في المجتمع السياسي أو المدني عند جون لوك:

لقد تأسّس المجتمع السياسي عند جون لوك على وجود عقد انتقل به الأفراد من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

يقول جون لوك عن المجتمع المدني عندما خلق الله الإنسان فرض عليه ظروفا قاهرة من الضرورة والمنفعة والرغبة ألجأته إلى حياة الاجتماع، لعلمه أنه مخلوق لا يصلح لحياة العزلة، وجهزه بالإدراك والنطق كي يستمر عليها وينعم بها. وكانت الجماعة الأولى تقتصر على الرجل والمرأة وعنها نشأت الأسرة التي اشتملت على الأبوين والأبناء، ثم أضيف إليها، بعد ذلك، الأسياد والعبيد. ومع أنه يتفق لهؤلاء :" **أن يؤلفوا أسرة واحدة وهو ما كان يحصل غالبا يمارس ربتها ضربا من السّلطة العائلية عليها، فقد قصّروا جماعة أو وحدانا عن بلوغ شأو (المجتمع السياسي). كما سنرى عندما نفحص عن أهداف كل من المجتمعين وروابطهما وحدودها**"[1]. يرى لوك أن في المجتمع السياسي أو المدني منذ أن خلقه الله تعالى فرض عليه ظروفا قاهرة وهي حياة الاجتماع، لا يستطيع العيش بمفرده، ومنحه الإدراك والنطق للاستمرار في الحياة، وتقتصر الجماعة الأولى على الرجل والمرأة وعنها نشأت الأسرة التي تضم الأبوين والأبناء والأسياد والعبيد. لتأليف أسرة واحدة أي السلطة العائلة بلوغ المجتمع السياسي. "**يتألّف مجتمع الزّواج من عقد طوعي بين الرّجل والمرأة، وعلى الرغم من أنه يكون بشكل رئيسي في شراكة، وحق كل واحد في جسم الآخر بحسب ما يكون ذلك ضروريا لغايته الرّئيسية، ألا وهي الإنجاب.إنّ نظرات لوك جديدة ومثيرة عن الإنسان والعلاقات الشخصية وبدءا من السياسة والاقتصاد إلى الزّواج**"[2]. أن المجتمع الزوجي ينشأ عن تعاقد بين الرجل والمرأة. ليصبحوا شخص واحد لغرض أساسي من هذا المجتمع:

---

[1]–جون لوك، الحكومة المدنية، ص 183.

[2]– غنارسكيريك ونلزغيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: نجوى نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: لبنان، ط1، 2012، ص 472.

التناسل التعاون المتبادل والتحاب فيما بينهم، وكذلك الواجبات نحو أولادهم من حق التغذية والتعليم إلى غيره ذلك من المسؤولية اتجاه الأولاد.

يقول جون لوك عن الرجل والمرأة :" **أنّ الرّجل والمرأة إنما يعملان من أجل مأرب واحد، فإرادتاهما قد تتضاربان بعض الأحيان لأن إدراكيهما مختلفان أصلا. ولما كان من الضروري إسناد القرار الأخير (أي الحكم) إلى شخص ما اقتضى طبعا أن يجعل من نصيب الرجل، وهو الفريق الأحذق والأقوى. فهو يدع للمرأة حق التملك الكامل الأصيل لكل ما يخصها بالاتفاق من حقوق، فلا يكون للرجل عليها سلطة إلا كمثل سلطتها على حياته**"[1]. أي إن العلاقة بين الرجل والمرأة قد تتعارض في بعض الأحيان لاختلاف إدراكهما ولكن يبقى الحكم والرأي والقرار الأخير للأب أو الرجل، إذ يمتلك الأحق والأقوى وللمرأة حق التملك.

يقول جون لوك:" **ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره ما لم يسند إليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطو عليها في ذلك المجتمع، فليس من مجتمع سياسي إلا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة تنازلا تاما شرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره تلك الجماعة**"[2]. نفهم من قوله أنه لا يمكن قيام مجتمع سياسي أو استمراره إلا بالاستناد إلى سلطة المحافظة على الملكية ومعاقبة كل من يسطو عليها، والتنازل عن حقه للجماعة وفقا ما يقره القانون.

يقول جون لوك عن نشأة سلطة المجتمع السياسي من هنا نشأت سلطة المجتمع المدني التشريعية والتنفيذية، أي سلطة تعيين العقوبات التي يجب :" **أن تلحق بمرتكب جريمة ما داخل الدولة، بناء على القوانين المرعية، وسلطة النظر، بين حين وآخر، بالاستناد إلى ملابسات القضية الخاصة، في الاعتداءات الخارجية ومعاقبتها، واستخدام قوى جميع**

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ص 185.

[2]– المصدر نفسه، ص 188.

أبناء المجتمع في كلا هاتين الحالتين.كلما دعت الحاجة إلى ذلك"[1]. يرى لوك أنه من هنا نشأت سلطة المجتمع المدني أو السياسي التشريعية والتنفيذية، أو سلطة تعيين العقوبات بكل من يرتكب الجريمة بناء على القوانين وملابسات القضية الخاصة.

والحق أن للرعية حق اللجوء إلى القانون في الملكيات المطلقة، شيمة سائر حكومات العالم، وفيها قضاة يفصلون في الخصومات ويحدون من عنف النزاع الذي ينشأ بين أفراد الرعية. وذلك أمر يسلم كل امرئ بضرورته: فلو حاول امرؤ ما :" **أن يبطله لا يستحق أن يدعي عدوا لدودا للمجتمع والبشرية [...] ففي المجتمع المدني لا يجوز أن يُحَلَّ أي كان من التقيد بالقانون، إذ لو جاز للمرء أن يفعل ما يشاء ولم يكن ثمة سلطة يمكن اللّواذ بها، بغية الانتصاف منه أو الأمان من شره**"[2]. نفهم من خلال هذه المقولة أن لوك يرى والحق أن للرعية حق اللجوء إلى القانون في الملكيات المطلقة، وتحتوي سائر الحكومات على قضاة يفصلون في الخصومات ويحدون من عنف النزاع الذي ينشأ بين أفراد الرعية. ففي المجتمع المدني أو السياسي لا يمكن أن يحل مكان القانون أي امرئ ما بغية الانتصاف أو الأمان من شره وجوهر القانون هو العدالة وإعطاء الناس حقهم دون تفريق بينهم.

7/ حدود السلطة السياسية و مشروعيتها عند جون لوك:

إنّ السّلطة السياسية بعد العقد هي التي يكون فيها الحاكم طرفا في هذا العقد، وأعلى سلطة ناتجة عن هذا العقد هي السلطة التشريعية وهي أعلى هيئة أو سلطة في الدولة باعتبارها السنة الوضعية التي يخلقها المجتمع لنفسه من أجل المحافظة على ذاته وعلى أفراده، وعلى وجودهم وممتلكاتهم:" **لأنّ حق الملكية حق طبيعي، يتنازل عنه الفرد للحكومة، والسّلطة التنفيذية فهي عادة ما تكون حسبه راذلة. فحدود السلطة السياسية عندئذ لا تتجاوز السنة الطبيعية المتمثلة في القانون الطبيعي الذي وهبه الله**

---

[1]–جون لوك، في الحكم المدني، ص 189.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 191– 194 .

للإنسان لكي يحافظ به على بقائه"[1]. أي أن السلطة السياسية نشأت بعد العقد والحاكم والشعب طرفا في هذا العقد، وأعلى سلطة الناتجة عن العقد هي السلطة التشريعية ثم السلطة التنفيذية، فحدود السلطة السياسية لا تتجاوز القانون الطبيعي الذي وهبه الله للإنسان.

و يعد المصدر الوحيد لإنشاء الدولة وتنصيب الحاكم هو الشعب وحده، وهو الذي يمتلك حق التشريع بنفسه، أو عن طريق ممثليه الذين يكتسبون هذا الحق إما بالانتخاب أو بالوراثة، وذلك حفاظا على ذاته وبقائه، وبقاء الآخرين. إذ لا يحق للهيئة التشريعية :" **أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأيّة هيئة أخرى وذلك أن هذه السلطة هي سلطة تفويضية منبثقة من الشّعب، فلا يحق لأصحابها أن يسبغوها على من عداهم، فالشّعب وحده القدرة على تعيين شكل حكم، عن طريق إنشاء السّلطة التّشريعية هذه وتعيين القائمين بها** "[2]. يرى لوك أن المصدر الوحيد لنشأة الدولة وتنصيب الحاكم يعود إلى الشعب وحده في حق التشريع، إما بالانتخاب أو الوراثة يكتسبون هذا الحق وذلك بغية الحفاظ على بقائهم والآخرين.

وقد لخص جون لوك حدود السّلطة السياسية فيما يلي: "**عليها أن تحكم على أساس قوانين موضوعية ثابتة، لا تتغير في أحوال خاصة.يجب أن تهدف هذه القوانين إلى غرض واحد أخير هو خير الشعب.يجب أن لا تفرض الضرائب على أملاك الشعب من دون موافقة أبنائه الصادرة عنهم أو عن نوابهم.لا يحق للسلطة التشريعية ولا ينبغي لها أن تسلم صلاحية وضع القوانين لأية هيئة أخرى، أو تضعها في غير الموضع الذي وضعها الشعب فيه قط، وفي هذه الحالة فهي تعمل في حدود يجب أن لا تتجاوزها.**"[3].

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص209– 210.

[2]– المرجع نفسه ، ص ص 210– 211.

[3]– المرجع نفسه، ص 211.

8/ أنظمة الحكم أو أشكال الحكومات عند جون لوك:

يعتمد لوك في تصنيف أشكال الحكومات على موقع السلطة التشريعية فيها، فهو يرى أن السّلطة التّشريعية يجب :" **أن تكون السّلطة الأعلى، وذلك لأنّها لا يمكن أن تكون تابعة إلا لإرادة الأكثرية، عبر الانتخاب لأعضائها، وأن الذين ينفذونها، أو السلطة التنفيذية، ما هي إلا هيئة موظفين يعينون لغرض إجراء القوانين المشرعة من السلطة العليا (التشريعية).وإذا كانت الأكثرية قد خلعت سلطاتها التشريعية لشخص واحد أو مجموعة أشخاص، مدى حياته أو لمدة معينة، بشرط أن تعود إليها السلطة العليا، (فللجماعة حق التصرف بها من جديد، عندما تعود إليها، وخلعها على من شاء محدثة بذلك شكلا حكوميا جديدا) وهذا يعني أن الأكثرية هي صاحبة الحق في وضع السلطة بيد من تشاء.**"[1].أي أن لوك قد اعتمد على تصنيف أشكال الحكومات على موقع السلطة التشريعية باعتبارها السلطة الأعلى، أما السلطة التنفيذية تقوم بإجراء القوانين المشرعة من السلطة العليا؛ بمعنى أن الأكثرية يكون لها الحق في تعين أو وضع السلطة بيد من تشاء.

إنّ المجتمع هو ينشئ الحكومة ويغيرها، وفي ذلك إشارة إلى مبدأ أساس في الديمقراطية وهو الانتخاب. لكن لوك لا يغادر شكل الملكية في كونه الأصوب، وكأننا نلمح توجيها منه للملكية، التي يمكن أن تقال أو تغير بإرادة المحكومين. وليس الملكية:" **لأنّ الملكية المطلقة تكون مالكة لكل الحقوق بصورة لا مقيدة.**"[2]. يرى لوك أن المجتمع هو الذي ينشئ الحكومة ويستطيع أن يغيرها، أي تقوم على مبدأ أساسي هو الديمقراطية وهو الانتخاب.

---

[1]– علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن، وخوض في ما ينبغي العيش معا، ص ص 143–144.

[2]– المرجع نفسه، ص144.

يستحيل أن تكون سلطة تعسفية مطلقة على أرواحهم وأرزاقهم، بينما هي قد وجدت من أجل صيانتها ما أمكن الأمر، إذ هي تشمل على سلطة وضع القوانين، مقرونة بتلك العقوبات الكفيلة ببقاء المجموع، وهذه السلطة إنما تنبثق من التعاقد والاتفاق، ورضى الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع، ذلك يعني **لوك:" أن يعول على الفصل بين السلطات التي يعدها ثلاث في أي دولة: التشريعية والتنفيذية والفيدرالية (التي تعتني بالشؤونالخارجية)، وبالرغم من أن الأخيرة هي ملحقة بالثانية وهي يرى أن الفصل بين السلطات يعد موازنة فيما بينها. وهو الذي يجعل الحكومة تستمر لمدى طويل لكي تسن القوانين وتنفيذها بغية حماية حرية المواطنين**"[1]. يرى لوك أن السلطة المطلقة تضع القوانين والعقوبات الأزمة لبقاء المجموع، وهذه السلطة تنبثق من التعاقد ويكون التراضي بين الأفراد، وعول لوك على فصل السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والفيدرالية التي سنراها فيما بعد في حكم الأغلبية وفصل السلطات بالتفصيل.

ولما كانت السلطة التشريعية هي أهم سلطة من سلطات الحكومة، فلقد رتب عليها تحديده لأشكال الحكومات، فإذا كان المجتمع ككل يحتفظ في يده بوظيفة وضع القانون، ويكتفي فقط بتعيين حاكم أو هيئة حاكمة لتنفيذ القانون :" **فإنّ الحكومة تكون ديمقراطية، وإذا وافقت أغلبية المجتمع عن طريق الانتخاب على اختيار هيئة حاكمة فإن شكل الحكومة أوليجاركيا، أما إذا وافقت الأغلبية على تعيين حاكم واحد أو ملك فإن شكل الحكومة يكون مونوركيا.إنّ شكل الحكومة قد يتغير ولكن تغيره لا يعني تغير المجتمع ذاته، فالمجتمع ثابت لا ينحل بانحلال الحكومة ولا يتغير بتغيرها. ولعل هذا يرجع أساسا إلى فكرة العقد الاجتماعي، إذ أن ما تعاقد عليه الناس هو إقامة المجتمع السياسي، وليس تحديد شكل الحكومة.**"[2].أي أن لوك قام بتحديد أشكال الحكومات وتمثلت في ديمقراطية و أوليجاركيا(حكم القلة أو الأقلية،حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة همها

---

[1]–علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن، وخوض في ما ينبغي العيش معا، الصفحة نفسها.

[2]– علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1984، ص 133.

الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية؛منظمة خاضعة لسلطة أو ليغاركية أو جماعة تمارس هذه السلطة ، و موناركيا وكل واحد لديها مهام يجب تنفيذها على أكمل وجه، ويمكن لهذه الأشكال أن تتغير ولكن لا يتغير المجتمع.

ولعل أهم فكرة سياسية أتى بها لوك في الميدان السياسي هي فكرته عن فصل السلطات، فأولئك الذين يضعون القانون يختلفون وظيفة عن أولئك الذين ينفذونه، كما أن مهمة الفئة الأولى ليست دائمة ومستمرة زمانيا كما هو الحال بالنسبة للهيئة الثانية، ذلك أن المشرعين يكتفون بوضع القانون، وتنتهي مهمتهم ريثما ينتهون من وضعه، أما واجب الهيئة التنفيذية فهو واجب دائم : " **ولأنّ القوانين توضع في فترة قصيرة، ومع ذلك يكون لها القوة دائمة ونافذة في الزمان، فإنّ الأمر يقتضي إيجاد سلطة تنفيذية، تتابع باستمرار تنفيذ القوانين والمحافظة على هيبتها، ومن ثم فإنّ السّلطة التشريعية يجب أن تنفصل عن القوة التنفيذية**"[1]. أي أن لوك قد جاء بفكرة وهي فصل السلطات، لأنّ من يضعون القانون يختلفون عن من ينفذونها وهنا وظيفتهم ليست نفسها، أما بالنسبة للهيئة التنفيذية فواجبها دائم ومستمر لأنه يمكن أن نفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن جهة ثانية– يقرر لوك– ليس من المعقول :" **أن نعطي لأولئك الذّين يضعون القانون واجب تنفيذه، لأنّهم قد يستثنون أنفسهم من إطاعة القوانين التي صنعوها، أو قد يهيئون القانون لكي يناسب رغباتهم تشريعا وتنفيذا، ومن ثم يتمتعون بحقوق لا يتمتع بها أفراد المجتمع، فتنعدم تحقيق الغاية من قيام المجتمع المدني المتحضر، وتتعرض بالتالي حريات وممتلكات وحياة الأفراد للأخطار. ومن أجل هذا يجب أن تنفصل السلطتان**"[2]. نستشف من خلال هذا أنه لا يمكن الثقة في الذين يسنون القوانين لأنهم

---

[1]–علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص 133.

[2]– المرجع نفسه، ص 134.

وضعوه وفقا لرغباتهم لخدمة مصالحهم،فتزول تحقيق الغاية من قيام المجتمع المدني المتحضر.

9/ الحكومة وفصل السّلطات عند جون لوك:

لقد حددنا الغاية من قيام المجتمع السياسي المتحضر، وهي حماية وحفظ ما يمتلكه الأفراد من حياة وحرية وملكية ضد الأخطار الداخلية والخارجية، ويلزم أن نجد الآن وسائل تحقيق هذه الغاية، ويرى لوك: "**أنّ حماية الحياة والحرية والملكية يتم: أولا: بإيجاد فهم محدد وتفسير دقيق لقانون الطبيعة الذي يعضد تلك الحقوق.ثانيا: بإيجاد سلطة تطبيق هذا القانون على جميع أفراد المجتمع بدون أدنى تمايز. ثالثا: بإمداد تلك السلطة المطبقة للقانون بالقوة اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وحماية المجتمع من العدوان الخارجي.**"[1].يرى لوك أنه لقيام المجتمع المدني المتحضر يجب الحفاظ على ما يملكه الشعب من حياة وحرية وملكية من أي مخاطر محتملة سواء كانت داخلية أو خارجية، ولتحقيق ذلك بالوسائل التي ذكرناها.

ولقد أعطى لوك السلطة التشريعية أسمى اعتبار، واعتبر هذه السلطة أهم وظيفة من وظائف الحكومة، أما السلطة الثانية فهي السلطة التنفيذية التي تخضع الأفراد لطاعة القوانين، كما يرى أن ثمة وظيفة ثالثة للدولة هي الوظيفة الفيدرالية التي تعند عند لوك الاهتمام برغبات الأفراد في المجتمع وتحديد العلاقة بين التجمعات المختلفة وبين المواطنين، ومعنى هذا أن السلطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: **السّلطة التشريعية: ويجب أن تكون في يد ممثلي الشعب الذين يحصلون على هذا الحق بالانتخاب أو الوراثة.السّلطة التنفيذية: وهي التي تنفذ القوانين، والتي يضعها الشعب عن طريق السّلطة التشريعي السّلطة الفيدرالية: وتتكون من ممثلين للمدن والمقاطعات يعينهم الملك، وهم النواة الأولى**

[1]– علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص 131– 132.

لمجلس اللوردات الحالي في إنجلترا."[1].لقد أولى لوك اهتماما بالغا للسلطة التشريعية واعتبرها أعلى سلطة وأيضا هناك سلطة تنفيذية وسلطة فيدرالية أعطى لكل من هذه السلطات الحكومية وظيفتها ومهمتها تقوم بها وعليها الاهتمام بالأفراد.

كما يجب أن تنفصل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية عن السلطة الفيدرالية، لأنّ كلا من هذه السلطات الثلاث تنتمي إلى أصل مختلف، والسلطة التنفيذية ليست سلطة مطلقة عند لوك إذ:" **أنّه تخضع أيضا للقانون على عكس ما ذهب هوبز، وكذلك تخضع السلطة التشريعية، والسّلطة الفيدرالية على السواء للقانون، وذلك لأنّ القانون لم يوضع لخدمة فئة معينة وإنّما وضع أساسا من أجل خير المجتمع ككل وتحقيق الغاية القصوى من تواجده، ومن ثم فعلى جميع هذه السلطات أن تسير وفق القانون وأن تتوخى العدل وخير المجتمع ككل، وأن تعمل على حفظ وحماية حقوق الأفراد الطبيعية المتمثلة في حق الحياة والحرية والملكية**"[2].لقد فصل لوك بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والفيدرالية، لأن السلطة التنفيذية ليست سلطة مطلقة وإلى غير ذلك على كل سلطة تقوم بدورها ووظيفتها لتسيير القانون وتحقيق العدل والإنصاف والعمل على حفظ وحماية حقوق الأفراد الطبيعية والتي تمثلت كما قيل: حق الحياة والحرية والملكية.

10/ غايات أو أغراض المجتمع السياسي والحكومة عند جون لوك :

فالغرض الرئيسي الأول إذن إتحاد الناس في دولة ما والرضوخ لسلطة الحكومة هو المحافظة على أملاكهم إذ يعوزهم في الطور الطبيعي أمور عدة:

يقول جون لوك:" أولا، يعوزهم قانون معروف ثابت متواضع عليه مسلم به، بناء على الموافقة العامة، المقياس للحق والباطل ومحك عام للفصل في جميع الخصومات التي تنشأ بينهم، ومع أن (السنة الطبيعية واضحة كل الوضوح وفي متناول جميع المخلوقات العاقلة، فالناس لتحيزهم لما فيه مصلحتهم وجهلهم بها لعدم إقبالهم

[1]–علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص 132.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

على دراستنا، كانوا غير مباليين إلى اعتبارها شريعة نافذة فيما يتصل بقضاياهم الخاصة"[1]. أي أن احتياج الناس في حالة الطبيعة لوجود قانون معروف وثابت ومسلم به ويكون متعارف عليه وموافقة الجميع، ويجعلونه معيارا للحق والباطل ومقياسا للفصل في جميع الخصومات.

" **ثانيا، فإنّ حالة الطبيعة تتطلب وجود قاض معروف له سلطة التصرف في جميع الخلافات مهتديا بالقانون الأساسي. لأن الفرد بوقوفه موقف القاضي، المنفذ للأحكام، يجعل المجال متسعا أمام نوازع الهوى أو الانتقام، فيحمل الناس على الشطط في قضاياهم الخاصة وعدم الاعتناء بإقرار العدل والإنصاف للآخرين.**"[2]. يرى لوك أنّ الناس في حالة الطبيعة يحتاجون إلى حكم (قاض) معروف وغير متحيز، ويقوم بحل جميع القضايا والخلافات والمنازعات بناءا على القوانين، وعليه أن يملك أو يتمتع بصلاحيات واسعة وشاملة.

ثالثا: "**يعوزهم في (الطور الطبيعي) أيضا السّلطة اللازمة لدعم الأحكام العادلة وتنفيذها كما ينبغي. فمن يقوى على دفع الإساءة بالقوة، فلما يرعوي عن المضي في ذلك، إذا استطاع، ولكن مثل هذا الدفع كثيرا ما يجعل العقوبة خطرة، وفي بعض الحالات مهلكة لمن يحاول الإطلاع بها**"[3].يرى لوك بأن الشعب في حالة الطبيعية يحتاجون أيضا لوجود أو توفر سلطة تدعم الأحكام العادلة وعليهم تنفيذها والتقيد بها كما هو مطلوب لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار.

يقول جون لوك ففي حالة الطبيعة (لكي تلغى حرية المرء في التمتع البريئة الساذجة) ستجد لديه سلطتين: "**أولهما: أن يفعل ما يراه كفيلا بالمحافظة على ذاته وكذا الآخرين في حدود قانون الطبيعة الذي يقره الجميع، فيقيم هو ومن معه في الجماعة الواحدة**

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، ص ص 212 – 213.

[2]– جون لوك، الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ص 108.

[3]– جون لوك، في الحكم المدني، ص 213.

مجتمعا خاصا يبعدهم عن بقية المخلوقات. ولن تكون هناك حاجة إلى الغير، أو ما يدفع الرجال إلى الانفصال عن هذه الجماعة الطبيعية العظيمة، وسيكون التعاون بالتالي في أضيق نطاق و بأوهن الارتباطات."[1]. أي أن الشعب يستطيع المحافظة على ذاته في الجماعة الواحدة وبعيدا عن الآخرين، والتعاون فيما بينهم بأي طريقة كانت.

استكمالا **لقول جون لوك: "السّلطة الأولى، أي القدرة على صنع ما يستصوبه، من أجل المحافظة على ذاته وعلى سائر البشر، فهو يتنازل عنها كي يتاح للمجتمع ضبطها بناء على القوانين التي يضعها، وفقا لما تقتضيه المحافظة على ذاته وعلى سائر أبناء ذلك المجتمع. وهذه القوانين التي يضعها المجتمع تحد من الحرية التي كان يتمتع بها، وفقا(السنة الطبيعية)، في أمور كثيرة**"[2]. أي إن غاية الحكومة هي المحافظة على حياة المواطنين أو الشعب وحريتهم وممتلكاتهم بناءا على القانون، والسنة الطبيعية.

استكمالا **لقول جون لوك** أيضا:" **أمّا السّلطة الثانية: فهي الحق في معاقبة الجرائم التي ترتكب ضد هذا القانون، ويتخلى الفرد عن كل من هاتين السّلطتين بمجرد اندماجه في مجتمع سياسي خاص، وبمجرد العمل في ظل حكومة منفصلة قائمة بذاتها.**" [3]. ذلك بمعنى أن السلطة الثانية في توقيع العقاب، فقد تخلى عنها نهائيا، بل وضع قدراته الطبيعية، في خدمة السلطة التنفيذية للمجتمع بما يتفق وحاجة القانون. بمعنى هنا أن غاية المجتمع السياسي هي: الاستقرار السلام والأمن وتحقيق الخير للشعب.

---

[1]– جون لوك، الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ص109.

[2]– المصدر نفسه، ص 214.

[3]– المصدر نفسه، ص 110.

11/ حق الثورة عند جون لوك :

كتب لوك مؤلفه الرئيسي السياسي (مقالتنا في الحكومة المدنية عام 1690) عشر سنوات بعد ظهور كتاب **فيلمر**[*] المسمى (الأبوة paitraircha) ولقد خصص لوك المقالة الأولى من مؤلفه للرد على ما جاء بكتاب فيلمر من آراء حول حق الملوك المقدس، أما المقالة الثانية فيدور حول آراء لوك السياسية، ولقد أوضح فيلمر في كتابه هذا: "**أنّ حق الملوك المقدس يعطى للملك الحق المطلق في حكم رعاياه حكما استبداديا، دون أن يكون لرعاياه أدنى حق في معارضته أو الثورة عليه، وأن من يعترض على الله ويثور عليه، لأنّ الله هو الذي فوض الملك في حكم الشعب.إنّ الملك باعتباره طرفا في العقد الاجتماعي، وإنّما يلتزم بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام، واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، وإخلاله بهذا الالتزام يحل للأفراد فسخ العقد والثورة عليه.**"[1]. أي أن لوك قد قام بتأليف كتابه الرئيسي السياسي "مقالتان في الحكومة المدنية" وذلك ردا على فيلمر (حق الملوك المقدس) وذلك يمنح الملك الحق المطلق في حكمه على الشعب، وليس للشعب أي حق في معارضته أو الثورة عليه، والملك بما انه طرف في العقد الاجتماعي وعليه إتباع الشروط وإلا تكون الثورة ضده وفسخ العقد.

فالقانون المتحضر عند لوك يعمل على احترام الحقوق الطبيعية للأفراد (وكفالة الالتزامات التي تعرضها الطبيعة والعقل) ومعنى هذا أن لوك يعتبر إقامة الحكومة حادثا أقل أهمية بكثير من العهد الفطري الأول الذي يصنع المجتمع المدني. **ولوك :**" **وإن اعتقد في تفوق السّلطة التشريعية على السلطتين الأخيرتين، إلا أنّه يرى أن الشعب يملك السلطة**

---

[*]- **روبرت فيلمر (1588-1653) : robert filmer**: سياسي إنجليزي أحد أشهر المدافعين عن نظرية حق الملوك الإلهي وهو مفهوم ديني سياسي يستمد من خلاله الملوك الذين يحكمون بسلطة مطلقة شرعيتهم من الدين، ويعتبرون أي نوع من العصيان والخروج عليهم ذنبا بحق الله. حيث اعتبر أن الدولة عبارة عن أسرة وأن الملك هو الأب، انتقده الفيلسوف جون لوك سنة 1689 في كتابه المعادي للاستبدادية بحكم (المعالجة الأولى عن الحكومة المدنية الآراء الداعمة للحكم باسم الله أو الرب ونقضها).

[1]-علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص ص 134- 135.

العليا في تغيير الهيئة التشريعية ذاتها عندما تتصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها"[1]. إنّ القانون المتحضر عند لوك يقوم على احترام الحقوق الطبيعية للأفراد، وكما يرى لوك في تفوق السلطة التشريعية على السلطتين الأخيرتين هو في أن الشعب له السلطة العليا في تغيير السلطة التشريعية عندما لا تقوم بعملها.

وهكذا يحتفظ لوك بحق الثّورة الأخلاقي، ويخصص جانبا من نظريته لمناقشة الحق في مقاومة الطغيان، إذ يذهب إلى حد القول بأنّ المجتمع الانجليزي والحكومة الانجليزية شيئان مختلفان وأن الحكومة موجودة من أجل خير المجتمع فإذا عرضت مصالح المجتمع للتهديد لا بد من تغييرها، وهذا يعني أنّه لا يمكن تبرير حكومة على أساس القوة، وإنما يقوم تبرير جميع الحكومات على أساس اعترافها بالحقوق الأخلاقية الكامنة في الأفراد والمجتمعات ودعمها :" **إنّ الحكومة المدنية باعتبارها ممثلة للإرادة الشعب بتعين عليها أن تعمل إذن على حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، فإذا اعتدت الحكومة على هذه الحقوق، أو قامت بإهدارها، أو التخفيف منها، وجب إعلان الاحتجاج من جانب الشعب بالطرق السليمة، فإذا لم تتحقق للشعب مطالبه، كان على كل فرد أن يحمل السلاح، وأن تقوم ثورة لحماية حقوق الأفراد المشروعة في الحياة والحرية والملكية.**"[2].يرى لوك أن الحكومة يمكن تغييرها إن عارضت مصالح المجتمع، وهي تعمل على حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، فإن لم تحقق للشعب مطالبهم يستطيع كل فرد حمل السلاح وقيام الثورة لحماية حقوقهم: الحياة، الحرية، الملكية.

حقا لقد أعطى لوك القانون سمة أساسية وجوهرية، واعتبره العنصر الأساسي للحكومة وللمجتمع، ولكنه رفض رفضا قاطعا أن يعترف بسيادة واضعي القانون المطلقة إنه يرفض بمعنى آخر تصور السيادة الذي أتى به هوبز إلى الميدان السياسي، **ويرى لوك:"أنّ القوة الشعبية تقف بكل صلابته وراء قوة السلطة التشريعية، وإذا كانت سلطة**

---

[1]–علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص ص 134– 135.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 135– 136.

الهيئة التشريعية مستمدة من ثقة المواطنين فإن من حق الشعب أن يغير تلك السلطة أو يثور عليها إذا لم تكن أهلا لهذه الثقة، وانحرفت عن تحقيق الغاية المنوطة بها. ولكن من هو ذلك الذي يقرر حل الحكومة و الثورة عليها ؟ يجيب لوك أن الشعب بأكمله هو الذي يقرر هذا ومن ثم فلقد أعطى لوك حق الثورة للشعب تجاه الحكومة التي انحرفت وشذت عن الطريق الذي رسمه الشعب لها."[1].أي أن لوك رفض رفضا تاما بسيادة واضعي القانون المطلقة، ويتصور أن السيادة تكون من اختيار الشعب ويستطيع تبديلها أو يثور عليها إن لم تكن أهلا لهذه الثقة، والشعب هو الذي يقرر بقيام الثورة تجاه الحكومة عن طريق الذي رسمه الشعب له.

12/ انحلال الحكومة و انهيارها عند جون لوك :

تنحل الحكومة نظرا للتجاوزات التي قد تحصل من السلطات الملكية أو التشريعية أو التنفيذية، أو بسبب تغير أساليبها في الحكم عن ما هو متفق مع رأي الأكثرية.

ويلخص لوك هذه الأسباب في الانحلال عبر نقاط عدة منها: "**إذا وضع الملك إرادته، المحضة، فوق القوانين، التي هي إرادة المجتمع، عبر السلطة التشريعية، فقد تغيرت مهمة الهيئة التشريعية لأنّها لن تكون مسؤولية عن ما يشرع.عندما يمنع الملك إجماع السّلطة التشريعية في مواعيدها المقررة، أو يمنعها من ممارسة صلاحيتها. بحرية، فقد أصابها التغير أيضا، وبذلك حرمان بصورة غير مباشرة لممارسة الشعب حقه بالسلطة المقترنة به، وبذلك تبطل السلطة التشريعية والحكومة معا**"[2]. نستشف من خلال هذه العناصر أن مهمة السلطة التشريعية تغيرت لأنها ليست مسؤولة عن ما قامت به من قبل.

إذا تغير الناخبون أو أساليبهم نتيجة للسلطة التعسفية من الملك، وبدون موافقة الشعب، تتغير السلطة التشريعية كنتيجة لازمة عن ذلك، وبذلك يكونوا على غير الوجه الذي أرادوه لأنفسهم.إن تسخير الشعب لسلطة دولة أجنبية، سواء على يد الملك أو السلطة

---

[1]–علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 144– 145.

التشريعية، يعني انحلال الحكومة عند لوك، :" **لأنّ المجتمع إنّما كان يريد من الحكومة أن تؤدي غرض استقلالهم وحريتهم التامة، وذلك ينتهي إذا ما سخروا لغير ما يريدون.**"[1].يتبين مما سبق ذكره في العناصر أن الحكومة تنحل بسبب التجاوزات التي يمكن أن تحصل من السلطات الملكية أو التشريعية أو التنفيذية أو تبديل أساليبها في الحكم نظرا للأسباب الذي وضعها والتي سبق ذكرها.

تنحل الحكومة، أيضا، إذا لم تقم السلطة التنفيذية. بمهامها، وذلك :" **لأنّه يستحيل تنفيذ القوانين التي سنت من قبل، مما يؤدي إلى الفوضى التامة، وذلك يجعل الشعب مجموعة من البشر المشوشين الذين لا يجدون من يحقق لهم العدالة أو السلام والأمن.إذا نقصت السلطة التشريعية أو الملك العهود التي أتفق معها بشأنها، تعد خائنة للأمانة التي أوكلت لها، وعليه تنحل الحكومة.**"[2]. يظهر لنا من خلال هذا أن الحكومة قد تنحل للتجاوزات، والسلطة التشريعية إن لم تقم بالمهام الذي يوكل إليها.

إن النتائج المستخلصة لأساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة عند جون لوك قد تمثلت على النحو التالي:

1/ حالة الإنسان الطبيعية عند لوك، هي حالة من الحرية والمساواة، لكن الحرية الطبيعية محدودة بواسطة القانون الطبيعي ذاته، وهذا القانون يمتزج مع الحق: الذي يعلّم للناس جميعهم وهم متساوون ومستقلون وحقهم في الحياة والصحة والحرية.

2/ إن لوك يرى أن الملكية الخاصة موجودة في حالة الطبيعة، وأنها سابقة للمجتمع المدني، ولها مكانة كبيرة عند لوك.

3/ إن نظرية لوك في سلطة الدولة والقانون يضع لوك فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والأشكال المختلفة للحكومة، والغرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية

---

[1]–علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص 145 .

[2]–المرجع نفسه، ص145.

والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل، فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية، وهذا يقسمها إلى تشريعية وتنفيذية واتحادية أو فيدرالية.

4/ إن التعاقد الاجتماعي تم بين الأفراد من جهة وبين الملك من جهة أخرى، بأن يتنازلوا للملك عن بعض حقوقهم بالقدر الذي يسمح بقيام سلطة عامة، وعلى الملك حماية حقوق الأفراد مقابل طاعتهم إياه، وفي حالة عجزه عن حماية هذه الحقوق يفسح العقد من قبل الشعب.

5/ إن العقد الاجتماعي ينظم العلاقة بين المحكومين والسلطة الحاكمة بهدف المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للإنسان ويؤدي إلى التزامات متبادلة قبل كل منهما: فالسلطة الحاكمة تلتزم قبل الأفراد بتنظيم حياة الجماعة، وإقامة العدل، وعدم المساس بحقوقهم التي لم يتنازلوا عنها عند دخولهم طرفا في العقد، وبذلك تكون السلطة الحاكمة مقيدة، وسلطاتها غير مطلقة، وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقدا غير مشروط وإنما يفرض التزامات متقابلة، فينبغي على الشعب أن يكون عاقلا مدركا فالمخلوقات العاقلة وحدها تستحق الحرية السياسية.

6/ نشأة وغايات المجتمع السياسي والحكومة، أن السلطة السياسية عند لوك مصدرها الرضا الشعبي، وأنها نشأت مرتبطة بهدف صون الحقوق الطبيعية للأفراد وحمايتها، وأنها إذا أخلت بالالتزامات وجاوزت هدفها كانت الثورة عليها شرعية.

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند جون لوك.

لقد تلقى جون لوك الكثير من الانتقادات التي وجهت له في أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة، ومن أبرزها:

الانتقاد الأول الذي يمكن أن يوجه إلى **جون لوك:" أنه بعد أن كان طبيعيا ويرجع كل شيء إلى القانون الطبيعي، ويجعل من هذا القانون الحد الفاصل بين الأفراد وينادي بالتساوي في حق الملكية، بعد هذا كله نراه يتجه اتجاها بورجوازيا. هذا الاتجاه يتمثل**

في أنه جعل الثورة والمحافظة على الممتلكات السبب في خروجه من الدولة الطبيعية إلى الدولة السياسية. فهو ضحى بالحرية في سبيل المادة أو الملكية، مع أن جون لوك كما مر بنا يجعل الحرية هي الأساس لكل شيء فالحرية تأتي بعد الملكية، وتنفيذ القانون يأتي بعد الحرية، لأن كل الفوائد التي يحصل عليها الإنسان في الدولة الطبيعية هي نتيجة الحرية، وهي تابعة للحرية. ألم يكن هذا الموقف متعارضا."[1]. إن النقد الموجه لجون لوك أن أفكاره متعارضة حيث أنه تخلى عن الحرية بسب الملكية ،واعتبر الثورة والمحافظة على الممتلكات هي السبب في الانتقال من الطور الطبيعي إلى المجتمع المدني، والحرية عنده هي الأساس.

الانتقاد الثاني:" نراه عندما يتحدث عن فكرة التعاقد بين الحاكم وبين المحكوم ليس هذا التعاقد بين أفراد الشعب في ما بينهم، نراه يجعل الحرية بمثابة القيد ليس للمحكومين فقط بل حتى للحاكم أو الحكام والحاكم ليس حاكما مطلقا بل حكمه في حدود نوع من التعاقد يكون بينه وبين عامة النّاس، فهو لا يكون حاكما إلا إذا حاز رضا الناس وموافقتهم، أما إذا سحبوا منه هذه الموافقة والرضا فإنه لن يعود في موقع يخول له الحكم"[2]. من خلال النقد الموجه لجون لوك أنه أعطى الحرية للشعب حيث يمكن لهم أن يتخلون عن الحاكم إذا ما لم يخدم الشعب الذين اختاروه،أي إقامة الثورة على الحاكم بالتخلي عن الحكم،لأن حكمه ليس مطلقا.

الانتقاد الثالث ،يبدوا في فكرة لوك عن القانون الطبيعي نوع من التعارض، فهو ينادي بهذا القانون وبمجده ثم بعد ذلك يبدأ بالتشكيك فيه.ويبدوا :" **أنّ الأفراد غير قادرين على تنفيذ هذا القانون، وأن هذا القانون يحتاج إلى سلطة، ويحتاج إلى هيئة تقوم بالتنفيذ. ونتساءل من تكون هذه الهيئة ؟ إنهم أفراد من الناس ينتمون إلى نفس المجتمع. إذا كان أفراد هذا المجتمع غير قادرين على تطبيق القانون الطبيعي فإن**

---

[1]– محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، ص97.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مجموعة أخرى منه هي بدورها هي غير قادرة"[1]. ومن خلال نقده هذا نرى أن لوك في القانون الطبيعي نوع من التعارض لأنه ينادي به ويمجده ولكن بعد ذلك شكك فيه، لأن الشعب لم يلتزموا به والقانون إلى سلطة .

إن مبدأ المحاباة بذاته لا نستطيع أن نجرد منه أحدا. حتى المجموعة التي ينادي بها لكي تشرف على تطبيق القانون الطبيعي هذه المجموعة ربما تحابي نفسها، أو تحابي أصدقائها، أو تحابي الحكام. خير مثال على ذلك المجتمع السياسي الغربي وكيف تنفذ فيه القوانين.ينادي **لوك** :" **بوجود الرقيب، أي بوجود شخص راقب، وهذا المبدأ يتعارض مع خيرية الإنسان الفطرية والمسؤولية الفردية التي كانت ينادي بها. والرقيب معناه السلطة والسلطة معناها الحاكم وهذا الحاكم قد يكون شخصا ودكتاتوريا. والأحرار لا يقبلون فردا يسميه الرقيب على بقية أفراد المجتمع الآخرين.**"[2]. ومن خلال النقد الموجه لجون لوك أن الشعب لا يقبل قوانين ولا سلطة عليه، لهذا لم يطبقوا القوانين، لأنهم أحرار.

---

[1]–محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، ص ص 97- 98.

[2]–المرجع نفسه، ص 98.

الفصل الثالث

نظرة جون جاك روسو لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون جاك روسو

المبحث الثاني :نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جون جاك روسو

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند جون جاك روسو

الفصل الثالث: نظرة جون لوك روسو لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.

بعد عرضنا وتحليلنا لأهم أفكار توماس هوبز وجون لوك بشأن فكرة العقد الاجتماعي وأهم القواعد التي بنيت عليها في كيفية نشأة الدولة، وهذا تبعا للظروف التي كانت تعيشها بريطانيا في عصرهما. سوف نتطرق أيضا بالعرض والتحليل لرؤية أخرى تنظر لكيفية التعاقد وتحدد أيضا جملة من الأسس والمبادئ التي تنشأ بموجبها الدولة، والأمر يتعلق بالفيلسوف **جون جاك روسو**[*] هنا بعد مرور بعض الوقت على طرح فكرة العقد الاجتماعي (هوبز ولوك) ليثير هذا العقد من جديد أو لنقل يواصل دعمه بالأفكار والنظريات التي تميزت عنده بالدقة وإعطاء الاعتبار للسيادة الشعبية، بالرغم من أن تعريفه للإنسان بأنه ذلك الكائن الأناني الذي تتضارب مصلحته مع المصلحة العامة، إلا أن هذه المصالح الفردية المختلفة هي التي تدفع الأفراد إلى عقد الاتفاق الاجتماعي لضمان أمنهم واستقرارهم، وينطلق روسو في تعريفه وتفصيله لهذا العقد بداية من الأسرة أين تكمن الطاعة التلقائية لرب الأسرة نظير الرغبة في المحافظة على النفس والعطف المتبادل ونفس الشيء يأتي مع الحاكم في الدولة وأفراد المجتمع. لكن مسألة العقد عنده تختلف عما رأيناه عند كل من هوبز و لوك.

1/ مفهوم القانون الطبيعي عند جون جاك روسو:

لقد كان دور جان جاك روسو ذات أهمية بالغة في دفع نظرية العقد الاجتماعي، وكان ذلك من خلال مؤلفيه الأساسيين في الفلسفة السياسية، وهما : (أصل التفاوت بين الناس) و(العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي)، ومنه نطرح السؤال التالي: ما هو القانون الطبيعي عند جان جاك روسو؟

---

[*]- **جون جاك روسو (1712-1778) J.(J). Rousseau** : ولد في مدينة جنيف سنة 1712، بسويسرا وهو من أصل فرنسي، عاصمة المذهب البروتستانتي الكلفيني لأسرة محترمة من الصناع، توفي سنة 1778. وأهم مؤلفاته: خطاب حول العلوم والفنون (1749)، خطاب حول أصل التفاوت بين الناس(1755)، الاميل(1762)، العقد الاجتماعي (1762)، الاعترافات (1770)، جاك يحاكم روسو(1776). ". أنظر: جان جاك روسو، دين الفطرة، نقله من الفرنسية إلى العربية: عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان، ط1، 2012، ص ص6-10.

يقول **جون جاك روسو** عن القانون الطبيعي بيد أننا مادمنا لا نعرف الإنسان الطبيعي كان من البعث :" **أن نحاول تعيين القانون الذي فرض عليه، أو القانون الذي هو أحسن ملائمة لنظامه، وكل ما نستطيع أن نبصره بوضوح بالغ حول موضوع هذا القانون هو ضرورة حديثه بصوت الطبيعة، ومن فوره ليكون طبيعيا، وضرورة خضوع من يلزمه له مع علمه بهذا ليكون قانونا أيضا**"[1]. يرى روسو أن القانون الطبيعي يستنبطه الإنسان من الطبيعة البشرية، وهو يرتبط بإدراك الإرادة الملتزمة.

لذا **يقول جون جاك روسو** أيضا:"**ولننعم النظر في أول أعمال الروح البشرية وأكثرها بساطة، فأرى أنه يمكنني أن أبصر فيها مبدأين سابقين للعقل، فيخص أحدهما بحرارة رفاهيتنا وبقاءنا، ويوحي الآخر إلينا بنفور طبيعي من مشاهدة هلاك، أو توجع، كل كائن حساس ولاسيما أمثالنا، فمن الاتفاق والتركيب اللذين تصنعهما نفسنا من هذين المبدأين، وغير أن تكون هنالك ضرورة لإدخال مبدأ الأنس، يلوح لي اشتقاق جميع قواعد الحقوق الطبيعية،هذه القواعد التي يضطر العقل بعدئذ إلى إقامتها ثانية على أسس أخرى عندما ينتهي إلى كبت الطبيعة بنشوئه المتعاقب**"[2]. أي أن القانون الطبيعي يقوم على مبدأين رئيسيين عن العقل هما:الرغبة في الحفاظ على الحياة والشفقة على الكائنات الأخرى. وأن القانون قائم على الغريزة قبل العقل.

لقد كان الإنسان يمتلك فضيلة طبيعية، ينبغي أن تؤخذ لحسابه بالاعتبار، إن لم نرد، أن نظلمه، وهذه الفضيلة هي: **الشفقة** اذ يقول: "**أنّ الشفقة شعور طبيعي يساهم، من خلال تخفيفه لنشاط حب الذات لدى كل فرد، في الحفظ المتبادل لكل الجنس**" فبفضل هذه الشفقة التي تقوم، في حالة الطبيعة، مقام (القوانين والأخلاق والفضيلة)، يكف الحفظ

---

[1]– جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2013، ص 26.

[2]– المصدر نفسه، ص ص2–6.

الخاص لكل فرد عن أن يكون همّ هذا الفرد الوحيد"[1].روسو يتصور الإنسان لديه دوافع غريزية للحفاظ على حياته الخاصة وبقاء جنسه في ذاته، وهذا بفضل الشفقة التي تنبع من ذات الإنسان. أي العاطفة هي القانون الطبيعي للإنسان.

2/مفهوم الحق الطبيعي عند جون جاك روسو:

لقد ركز روسو اهتمامه على وصف الحالة الطبيعية والسؤال المطروح : ما مفهوم الحق الطبيعي عند روسو؟

وهكذا يتصور روسو إنسان الطبيعة بأنه يكفي نفسه بنفسه، وليس له إلا العواطف والمدارك التي تتطلبها هذه الحالة ولا ينظر إلا إلى ما يظنه مفيدا له وقد عز إليه روسو غريزتين أساسيتين، الغريزة الأولى تدفعه إلى المحافظة على وجوده، والغريزة الثانية هي استعداد للرحمة، وكره فطري لرؤية ابن جنسه يتألم،يتبع رجل الطبيعة، إذن **المثل القائل:**" **اعمل صالحك بأقل ضرر ممكن تسببه للغير**."[2]. أي أن تصور روسو للبشر في حالة الطبيعة أنهم يقومون بتلبية حاجاتهم ورغباتهم، رغم أن هناك لا صلة بين الأفراد فيما بينهم إلا أنهم يكنون السلام والمحبة للأفراد الآخرين، لأنهم خيرين بالطبيعة ومنحتهم الطبيعة كل ما يريدونه من الحياة السعيدة دون حاجتهم لبعضهم البعض وذلك دون عمل أو بذل جهد، ولهذا نرى أن روسو رفض الملكية الفردية.

إن الشخص الأول الذي استهدف، لأرض ما أن يقول هذه لي، ووجد أناسا بسطاء ليصدقونه، كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني. كم من جرائم وحروب وقتل، كم من بؤس وفظائع كان يمكن :" **أن يوفرها على الجنس البشري ذاك الذي يمكن أن يصرخ أمام أقرانه، وهو ينتزع الأوتاد أو يطمر الحفر، قائلا: احذروا من الإصغاء إلى هذا المحتال**

---

[1]– جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: محمد عرب صاميلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 1، 1985، ص ص 479– 480.

[2]– أندريه كريستون، روسو، حياته– فلسفته– منتخباته، ترجمة: نبيه صقر، منشورات عويدات، بيروت، ط 4، 1988، ص 81.

إنكم ستضيعون إن نسيتم أن الثمار هي للجميع وأن الأرض ليست لأي شخص"[1]. إن روسو لا يتصور الملكية في حالة الطبيعة، إن ما يضمن بقاء الإنسان هو الطبيعة فهي المنبع الأساسي لهم، فالطبيعة عند روسو هي الحفاظ على بقاء البشر، والأرض ليست ملكا لأحد، فالملكية تقوم بتخريب وجودهم وسعادتهم للبشر.

إن تنازل الإنسان عن حريته هو تنازل عن صفته كإنسان، وعن حقوق إنسانيته، حق وعن واجباتها:" **إنّ مثل هذا التنازل لا يتفق مع طبيعة الإنسان لأنّه يحرم أعماله من كل أخلاقية، ويحرم إرادته من كل حرية.**"[2].أي أن الإنسان عند روسو إذ يتنازل عن حريته وحقوقه وإنسانيته وقد تخلى عن ملامحه أو صفاته كإنسان، وأخلاقياته وإرادته من كل حرية.

إن عاطفتنا الباطنية المباشرة هي التي تتكفل، هنا، بطمأنتنا، لأنها تنبؤنا بحرية، إرادتنا التي لا ريب فيها عندنا. إنها نقطة رئيسية بذاتها وبنتائجها، يستحيل على أن أرتاب في قرارة نفسي بحرية إرادتي، لأنّني أشعر بها شعوري بفكري ذاته، ويضيف **روسو قائلا:**" **إنّكم تسألونني كيف أعلم أن، ثمة، حركات بديهية مباشرة، فأجيبكم: لأنّني أشعر بوجودها.**"[3]. إنّ روسو ينطلق من العاطفة أو الشعور الغريزي باعتباره أساس الوجود الإنساني وليس العقل، والطبيعة البشرية هي المنبع للحق الطبيعي، فالحق الطبيعي مرتبط بوجود الإنسان وحتى انتقاله إلى الحالة الأخرى.

لقد كان عبارة عن كائن يعيش في الغابات، بين الحيوانات، ولديه في غريزته وحدها كل ما يلزمه من أجل العيش. لقد كان يخاف فقط من الألم والجوع؛ أما الخيرات الوحيدة التي يعرفها فهي الغذاء،والراحة في وقت الفراغ وأنثى(لقد كان يكتفي من الحب بجانبه الجسدي) :" **إنّ همه الوحيد تقريبا هو أن يحفظ ذاته، ويكون قلبه في حالة سلام وجسده**

---

[1]– جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 480.

[2]– أندريه كريستون، روسو، حياته– فلسفة–منتخباته، ص 112.

[3]– المرجع نفسه، ص 65.

بصحة جيدة. لقد كان لديه أقران يعيشون مثله مبعثرين، لكنه لا يقيم معهم أي تجارة؛ فلم يكن لديه أي حاجة لهم إن كل (سلاسل) التبعية كانت مستبعدة!؛ ولم يكن لديه أي رغبة في إيذائهم، فبينه وبينهم لا يوجد أي نوع من العلاقات الأخلاقية أو الواجبات المشتركة. هكذا يفترض ويتصور أن يكون بصفة أساسية، الإنسان الطبيعي في تكوينه البدائي"[1].ما يتصوره روسو أن حقوق الإنسان الطبيعية منبعها الإنسان ذاته أو نفسه والحفاظ على ذاته من الآخرين.

" **فالحق الطبيعي لكل إنسان في البقاء والوجود، من حيث كونه حقا أصيلا وغير قابل للاندثار والاضمحلال، يشكل المعيار أو الأساس الذي يعود إليه كل المجتمعات لبناء سلطة عليا تخدم هذه الغاية**"[2]. إن الحق الطبيعي لجميع الأفراد لهم الحق في الحفاظ على بقائهم، و هو الغاية لتشييد سلطة عليا.

3/ الحالة الطبيعية عند جون جاك روسو:

يرى روسو أن الإنسان طبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير، وأن المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية.والقوانين قد شرعت لتثبيت الظالم على المظلوم والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره. ومنه نطرح السؤال التالي: ما هي الحالة الطبيعية عند جان جاك روسو؟

يفترض **روسو** وجود حالة طبيعية في البشر:"**وسط هذه الحالة يعيش الإنسان متوحدا بقوة مع النظام الطبيعي، مستسلما كليا لشعوره .خلافا لذلك فقد أضحى التفكير مصدرا للشر الاجتماعي وسببا لانفصام الإنسان عن ذاته. (فحالة التفكير هي حالة تعاكس الطبيعة، والإنسان الذي يتأمل أو يفكر هو حيوان متدن عن نوعه)**"[3]، أي

---

[1]– جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ص 479.

[2]– بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط ، 2007، ص 87.

[3]– بيتر كونزمان، فرانز – بيتر بوركارد، فرانز فيدمان ،أطلس الفلسفة –dtv، ترجمة: جورج كتورة، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت: لبنان، ط2، 2008، ص134.

للافتراض والتسليم بأن هناك حالة طبيعية عاشها الأفراد متوحدون بقوة مع النظام الطبيعي والاستسلام لشعوره.والتفكير أصبح منبع لانفصام الإنسان عن ذاته.

ومن هنا يمكن القول أن روسو أرجع كل مظاهر الفساد إلى (ظاهرة الملكية الزراعية) تلك التي تتعارض مع النظام الطبيعي الذي يراه أفضل النظم، فقد أوضح أن الناس كانوا في حالة طبيعية متساويين ولكن المجتمع والحضارة هما اللذان أديا إلى ما نرى بينهم من فوق وأضاف إلى ذلك أن الحضارة فاسدة. وأن التقدم الحضاري هو أساس ما تعانيه البشرية من شرور وآثام، ثم ينضج بضرورة الرجوع إلى (حالة الطبيعية)التي تؤدي وحدها بالإنسان إلى (حالة السعادة). روسو يتصور أنّ الإنسان الطبيعي أن المساواة تكون بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية، إلا أنهم كانوا يعيشون في حالة الطبيعة حياة سعيدة.

كان يرى روسو أنّ الإنسان الطبيعي في الحالة الطبيعية إذ يقول: **"بأنّ الإنسان في البداية أوفى حالته الطبيعيّة الأولى، كان يعيش وحيدا في الغابة، لا يعرف أهله، ولعلّه لم يكن يعرف أولاده، لا لغة له ولا صناعة، ولا فضيلة ولا رذيلة، وأنّه لم يكن له مع أفراد أنواع أيّة علاقة يمكن أن تصير علاقة خلقيّة."**[1].يرى روسو الإنسان الطبيعي أنه كان يستطيع الحصول على حاجاته الطبيعية بكل سهولة، ويقر روسو أن المجتمعات البشرية الأولى هي الأسرة.

فما يزال الأبناء مرتبطين بالأب طالما هم بحاجة إليه من أجل بقائهم، فما أن تنتهي هذه الحاجة حتى تنحل هذه الرابطة الطبيعية، وإذ يصبح الأولاد متحررين من الطاعة الواجبة عليهم نحو الأب، يعود دون جميعا، على السواء إلى الاستقلال، وإذا هم استمروا في البقاء متحدين :" **فانّ ذلك البقاء لا يعود طبيعيا. بل يكون إراديا والأسرة نفسها لا تبقى أسرة إلا بالتعاقد**"[2]. إن روسو يتصور المجتمعات

---

[1]– كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ص 267.

[2]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 219– 220.

البشرية إذا توحدت وتلاحمت يمكنها الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني وذلك من أجل سعادة الأفراد.

كما أن الإنسان في هذه المرحلة الطبيعية لم يكن بحاجة إلى قوة يمكن أن يرهب بها أية قوة أخرى أن تصادفه. لكن ذلك الإنسان كان يتوفر على غريزتين، غريزة المحافظة على وجوده، والثانية هي استعداده للرحمة والتعاطف، حيث **يقول** بشأن الأولى:" **أنّ الخيرات الوحيدة التي يعرفها في العالم هي الطعام والأنثى والراحة، أمّا الشّرور التي يخشاها فهي الوجع والجوع، أمّا الثانية التي يكون فيها رجل الطبيعة يتبع المثل القائل: (أعمل ما فيه خيرك بأقل ما يمكن أن يلحق من الأضرار بغيرك)**. "[1]. أي الإنسان في المرحلة الطبيعية يمتلك غريزتين للحفاظ على نفسه، حيث يقوم بعمل الخير دون إيذاء الغير، وأضفى نوعا من المغالاة الرومانتيكية ليصف الحياة التي كان يعيشها المجتمعات البشرية الطبيعية من حياة سعيدة، ومليئة بالحب والهناء، ولكن هذا لن يدوم طويلا وفقا للعوامل الطبيعية.

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون جاك روسو.

الإنسان الطبيعي عليه تخطي هذه المرحلة الأولى التي كان يعيشها ليجعل منه إنسانا متميزا بخصوصيته الإنسانية وسلوكاته وأفعاله بصبغة أخلاقية بعيدا عن الحالة الطبيعية، لينتقل إلى مرحلة أخرى أي من المرحلة الطبيعية إلى المرحلة المدنية، ولهذا نطرح السؤال التالي: كيف يتم الخروج من الحالة الطبيعية إلى المرحلة المدنية عند جان جاك روسو؟

إن الانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني لدى روسو:" **هذا الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث في الإنسان تغييرا بارزا جدا باستبداله الغريزة في مسلكه بالعدالة، وإضفائه على أفعاله الأخلاقية التي كانت تنقصها فيما**

[1]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 220- 221.

مضى."[1]. أي للانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني تتحول الغريزة إلى العدالة وكذلك صفاته الأخلاقية من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي تغيرا تاما لما كان له من مزايا في الطور الطبيعي ،فأنه سيعوضها بمزايا أخرى وتكون أحسن بكثير منها.

يقول **جون جاك روسو** عن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية: "**إذ أنّ ملكاته تتدرب وتنمو، وأفكاره تتسع وعواطفه تتنبّل وتسمو روحه بأكملها إلى حد أنه كان لابد له. لو لم تكن تنحط به تعسفات هذه الحالة الجديدة غالبا إلى أدنى من الحالة التي خرج منها، من أن يبارك بلا انقطاع اللحظة السعيدة التي انتزعته منها إلى الأبد والتي نقلته من حيران أحمق ومحدود إلى كائن ذكي وإلى إنسان**"[2]. أي أن الإنسان الطبيعي لقد تغيرت أفكاره من إنسان أحمق إلى كائن ذكي ويعيش حياة سعيدة.

ولنحوّل جميع هذا الحساب إلى حدود يسهل قياسها، فالذي يخسره الإنسان بالعقد الاجتماعيّ هو حريته الطبيعية وحق ّمطلق في كل ما يحاول وما يمكن أن يحصّل، والذي يكسبه هو الحرية المدنية وتملّك ما يجوز ويجب لعدم الخطأ في هذه المعارضة :" **أن تمتاز الحرية الطبيعية التي لا حدود لها غير قوى الشخص، من الحرية المدنية المقّيدة بالإرادة العامة، وأن تمتاز الحيازة، التي ليست سوى نتيجة قوة المستولي الأولى أو حقه، ومن التملّك الذي لا يمكن [...]، وذلك لأن صولة الشهوة وحدها هي العبودية ولأن إطاعة القانون الذي نلزم به نفسنا هي الحرية، غير أنني كنت قد أفضت في الكلام حول هذا الموضوع، وليس معنى كلمة (الحرية) الفلسفي غرض الآن.**"[3].أي أن حالة الإنسان الطبيعة كان يتمتع بالحرية اللامحدودة لتتحول لتصبح الحرية المدنية المقيدة بالإرادة العامة.

إن العقد هو بالضبط ارتهان، لكنه ارتهان كل شريك ارتهانا تاما مع الحقوق كافة للمجتمع كله: "**إن الارتهان أمر جيد إذا كان تاما، إذ لا يعود فيه أي شخص متمتعا**

---

[1]– إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 223.

[2]– جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت: لبنان، د ط، د ت، ص 55.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 50-51.

بأي سلطة يمارسها على الأخر. ويصبح كل إنسان ذاتا، ولكن لما كان هذا الإنسان نفسه مواطنا بطريقة مماثلة،[...] فإنه لا يخضع سوى نفسه، أي للقانون الذي هو قانون الجميع لأنه ليس قانون أحد بشكل خاص. إن هذا القانون الناتج عن عقد حرّ، لا يمكن أن يأتي إلا من الإرادة العامة. وإذ لا يؤسس أي سبب سياسي المدنية، فان هذه الإرادة العامة لا تخضع لأي قاعد أو معيار، إلا إلى إرادتها الخاصة التي تريد و ما تريد في كل لحظة"[1]. إن العقد هو رهن كل ما يملك من حقوق للمجموع أي الشعب أو الإرادة العامة، وعلى كل فرد أن يخضع لهذا القانون دون تمرد عليه.

1/ في حق الأقوى عند جون جاك روسو:

إن الأقوى لا يبقى أبدا على جانب كاف من القوة ليكون دائما هو السيد، يقول **جا جون جاك روسو**: "**إنّ لم يحول قوته إلى حق، والطاعة واجب. وما كان حق الأقوى؛ وهو حق أخذ على محمل السخرية في الظاهر وفي حقيقة الأمر، أقر كمبدأ. ولكن أفلا ينبغي أن يفسر لنا أحدهم هذه الكلمة.إن القوة هي قدرة مادية لست أرى أية أخلاقية يمكن أن تنتج عن آثارها. فالخضوع للقوة هو فعل من أفعال الضرورة، لا من أفعال الإرادة؛ إنّه على الأكثر فعل يمليه الحرص: فبأي معنى يمكنه أن يكون واجبا؟**"[2]. أي بأن الأقوى لا يمكن إطلاقا أن يكون هو السيد إن لم يستبدل قوته إلى حق، والطاعة إلى واجب، والقوة تستخدم في حالة الدفاع عن النفس.

يقول **جون جاك روسو**: "**أنّ هذا الحق المزعوم موجود، فأقول إنّه لا ينتج منه سوى هراء لا يقبل التفسير وذلك أنّه حالما تكون القوّة هي ما يصنع الحقّ تتغيّر النتيجة بتغير السبب: فكل قوّة تغلبت على قوّة سابقة عليها، قامت مقام الحق الذي كان لها. وحالما أمكن الخروج عن الطاعة دونما عقاب جاء إمكانه ذاك على نحو مشروع؛ أمّا**

---

[1]– دومينيك فولشيد، المذاهب الفلسفية الكبرى، ترجمة: مروان بطش، مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط1، 2011، ص ص 102–103.

[2]– جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص 39.

الأقوى دائما ما يكون على حقّ، فليس لأحدنا من فعل يفعله إلاّ أن يصير هو الأقوى،فأيّ حق هذا الذي يفنى بانكفاف القوةّ؟ وإذا لزم المرء أن يطيع بمقتضى الواجب. وإذا لم يعد المرء مجبرا على الطاعة لم تعد تلزمه هذه الطاعة. ونرى إذا كيف أنّ كلمة (حقّ) هذه لا تضيف شيئا إلى القوّة، وإنما هي لغو لا يدلّ على شيء"[1]. لكل قوة طغت على سابقتها تحل محلها مقام الحق الذي كان لها، الأقوى دوما على حق إذا علينا امتلاك القوة لنكون دائما على حق، وكلمة (حق) كما يتصور روسو لا تضيف شيئا يذكر إلى القوة، وإنما هي لغو لا يدل على شيء.إذا فاجأني قاطع طريق في ركن من غابة يجب عليّ ألا أكتفي بإعطائه قسرا كيس نقودي، بل أن أسأل نفسي:" **ألا يلزمني عامل الوجدان أن أدفع إليه بالكيس، لأن المسدس الذي يمسك به هو أيضا سلطة من السلطات؟ فلنقر إذن: بأنّ القوة لا تصنع الحق، وأننا لا يفرض علينا الخضوع إلا للسلطات الشرعية.**"[2].بأن القوة لا تصنع الحق، ويجب الخضوع إلا للسلطات الشرعية حسب المثال الذي أعطاه.

2/في العبودية عند جون جاك روسو:

يقول روسو عن العبودية: " أنّه ليس لإنسان سلطة على أقرانه وأن القوة لا تنتج أي حق، فإن الاتفاقات تبقى إذا هي الأساس لكل سلطة شرعية بين البشر"[3]؛ ذلك بأن العبودية لا يمكن لأي إنسان أي يسيطر على الفرد الآخر.

إن العبودية هي: "**أن يعطي الإنسان نفسه لغيره مجانا هذا ما لا يستطيع العقل أن يتصوره؛ إنّ مثل هذا الفعل هو غير شرعي وباطل، لمجرد أن فاعله يعتبر غير عاقل. وإذا افترضا أن شعبا بكامله فعل ذلك، وجب علينا أن نفترض أن هذا الشعب هو شعب مجانين: والجنون لا يخلق حقا.**"[4].الإنسان أو الفرد لا يمكن أن يمنح نفسه للغير هذا ما لا

---

[1]– جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص 83.

[2]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، ص ص41–42.

[3]– جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ص 41.

[4]– أندريه كريستون، روسو حياته– فلسفته– منتخباته، ص 111.

يتقبله العقل، وهو غير شرعي وباطل، وافتراضا أن شعبا فعل ذلك وسلم نفسه فهم يعتبرون شعبا مجنون لا يخلق حقا لهم.

لو سلمنا بأن لكل فرد الحق بأن يتنازل عن حريته، فإننا لا نستطيع أن نسلم بأن له الحق في أن يتنازل عن حرية أبنائه: **"أنّهم يولدون بشرا أحرارا. ولكن، قبل أن يبلغوا سن التمييز، يحق للأب أن يتعاقد باسمهم لأجل حفظهم وخيرهم؛ غير أنّه لا يحق له أن يبيعهم نهائيا بلا قيد ولا شرط، لأنّ ذلك مضاد لغاية مصيرهم الطبيعي، وخارج عن حقوق الأبوة. ينبغي، إذن لكل حكومة مطلقة، لكي تظل حكومة شرعية، أن يترك لكل جيل الحق بأن يرضى بها أو يرفضها"**[1]. لو افترضنا بأن الفرد منح نفسه الحق في تنازله عن حريته، فليس له الحق في ذلك أن يتنازل عن حرية أبنائه يستطيع أن يتعاقد باسمهم في سن الطفولة وحمايتهم لكن في بلوغه سن الرشد لا يمكنه ذلك، ولا حتى بيعهم بدون قيد وشروط.

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جان جاك روسو.

تعد نظرية روسو في التعاقد الاجتماعي الأساس الذي هيأ لقيام الثورة الفرنسية عام 1789 ضد الملكية المستبدة، وأمدت الطريق بقاعدة الديمقراطية للسيادة الشعبية في فرنسا لاحقا، ومنه نطرح السؤال التالي: فيما تمثلت نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جان جاك روسو؟

يقول روسو عن نشأة الدولة: "**أنّ الرغبة في الوحدة (إتحاد الأفراد فيما بينهم) هي التي أدت إلى هذا العقد الاجتماعي، والمقصود بالوحدة هي وحدة الجسم الاجتماعي أي تبعية المصالح الخاصة للمصلحة العامة، والعقد عنده ليس عقدا بين الأفراد مثل ما يراه هوبز ولا عقدا بين الأفراد والحاكم كما يراه لوك، ولكنه أعطاه شكلا آخر بحيث بموجب العقد الاجتماعي كل واحد يتحد مع الكل، والعقد معقود مع المجموعة ...كل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل**"[2]. إن الرغبة في الوحدة أدت إلى العقد ليصبح للمصلحة

---

[1]– أندريه كريستون، روسو حياته– فلسفته– منتخباته، ص112.

[2]– نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ص 304.

العامة، والعقد عند روسو يختلف إلى ما ذهب إليه هوبز لوك، العقد عند روسو يكون معقود مع الجميع ويتحدوا فيما بينهم.

إن العقد الاجتماعي في نظر روسو عبارة عن: " **التزام اجتماعي تم الاتفاق عليه عن طريق الاختيار لا القوة إذ لا يوجد ما يسمى بقانون الأقوياء في حالة المجتمع. كم أن هذا الالتزام الاجتماعي غير مبني على أية سلطة أبوية طبيعية أو سلطة حاكم. والتعليل القانوني الوحيد للالتزام الاجتماعي موجود في اتفاق جميع أعضاء المجتمع على ضرورة بنائه. وهو اتفاق بين الفرد ونفسه يربط الفرد به نفسه بمحض إرادته. وتتأتى شرعية هذا التحالف الاجتماعي من الموافقة المطلقة لكل فرد عليه.**"[1]. إن العقد الاجتماعي عند روسو هو عبارة عن التزام اجتماعي تم الاتفاق عليه ليس بالقوة بل بالاختيار لم يكن مبني على السلطة الأبوية أو سلطة حاكم والقانون هو الوحيد للالتزام الاجتماعي في الاتفاق.

1 /الإرادة العامة عند جان جاك روسو:

ينشأ هذا التعاقد الاجتماعي بأن :"**يضع كل فرد إرادته الخاصة تحت تصرف الإرادة العامة "Volonté Générale" وأن يقبل الجميع كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل. ذلك يعني أنّ كل عضو يتنازل عن نفسه وعن حقوقه كاملة للجماعة، وبالتالي يتساوى الجميع في الشروط. ويلتزم كل تجاه الآخر**"[2]. يعني هذا أنّه يضع جميع الأفراد تحت تصرف الإرادة العامة ،شخصه وجميع ما هو ما يملك ليصبح تحت قيادة إرادة المجموع.

ينتج عن هذا أن للإرادة العامة وحدها في قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي أننشئ من أجلها النظام السياسي وهي الصالح العام.يقول روسو: "**ولمّا كان كل شخص**

---

[1]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1973، ص ص 243– 244.

[2]– المرجع نفسه، ص244.

يضع نفسه للجميع، فأنّه من ثمة لا يضع نفسه لأي شخص آخر"[1]. إن الإرادة العامة هي خير ضد أي مشروع للأفراد لضمان الصالح العام .

ويتكون نتيجة لارتباط الفرد بالكل جسم سياسي أو مجتمع يكون كل عضو فيه بمثابة الحاكم والمحكوم. حاكم لأنه عضو في الجم السياسي صاحب السيادة ولمشاركته في أوجه النشاط فيه، ومحكوم لطاعته للقوانين التي شرعها الجسم السياسي الذي يتصف بكونه صاحب الإرادة العامة. وليس معنى الإرادة العامة مجموع إرادات الأفراد أو إرادة الجميع **la Volonté De Tous** ويصف روسو إرادة الأفراد بأنها جزء من عالم الرذيلة :" **لأنّها لا تهتم إلا بالمصالح المشتركة Intèrèt Particulier بينما تكون الإرادة العامة عماد الفضيلة لاهتمامها بالصالح العام وبالسلوك طبقا للقانون**"[2].

يقول روسو: " **إنّ الإرادة العامة هي الصحيحة وتعلو على الإرادة الفردية**"[3]. الإرادة الخاصة لا تهتم بمصالح العامة بل بمصالحها الخاصة فقط بينما الإرادة العامة هي الفضيلة والصحيحة التي تحتل مكانه عليا على الإرادة الفردية.

2/ في الشعب عند جون جاك روسو:

إنّ الشّعب عنده :" **كما أنّ الباني يبحث، قبل أن يقيم البناء. عن متانة الأرض التي يريد أن يبنى عليها لكي يرى هل تستطيع أن تحمل البناء الذي صممه، هكذا يجب على المشرع الحكيم، قبل أن يضع شرائع صالحة بحد ذاتها، أن يبحث عن قابلية الشعب لتلك الشرائع [...] والأمم التي استطاعت ذلك لم تستطعه إلا مدة قصيرة من تاريخها الطويل. إن معظم الشعوب، وهي في ذلك كمعظم الناس، لا لبونة عندها إلا في عهد شبابها، ولكنها تصبح غير قابلة للإصلاح حينما تشيخ**"[4]. لقد أعطى لنا روسو مثال

---

[1]– علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص445.

[2]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 244.

[3]– فايز صالح أبو جابر، الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، د ط، 1985، ص 103.

[4]– أندريه كريستون، روسو، حياته– فلسفته– منتخباته، ص ص 18– 19.

ألا وهو البناء، عليه التأكد من المكان الذي يضع عليه البناء أم لا حسب التصميم الذي قام به، لذا على المشترع الحكيم قبل أن يضع شرائعه الصالحة عليه البحث عن قابلية الشعب للشرائع بعينها.

يقول جون جاك روسو :"وهذا لا يعني أنّه، كبعض الأمراض التي تدير رؤوس البشر فتنزع منها ذكرى الماضي، يتفق أحيانا أن تأتي في تاريخ الدول عصور عنيفة تحدث فيها الثورات في الشعوب ما تحدثه أزمات معينة في الأفراد فتقوم في نفوسها كراهية الماضي مقام النسيان، وتكاد الدولة، وقد فرقتها الحروب الأهلية أن تولد من جديد من أنقاضها وتسترد حيوية الشباب بانفلاتها من براثن الموت. تلك كانت حالة إسبارطة في عهد ليكورغوس كما كانت حال روما بعد ملوكها المسمى كل منهم تاركوين؛ وهذه هي حال الهولنديين والسويسريين في زمننا بعد طرد الطغاة من بلديهما"[1]. يرى روسو على الشعوب معظمها لم تكن لها لبونة إلا في عهد شبابها وتصبح غير قابلة للإصلاح ثم تشيخ، ويتفق أحيانا أن في تاريخ الدول تأتي عصور عنيفة تحدث فيها الثورات في الشعوب أو الأزمات فيتولد الحقد في نفوس الأفراد. و تسترجع الدول حيويتها من جديد من نشاط الشباب هو من أنقضها من الموت.

غير أن هذه الأحداث نادرة الوقوع؛ إنها شواذات تتصل بجذورها بدستور الدولة نفسه، ولكنها قد لا تقع مرتين لذات الشعب :" **لأنّ الشعب يستطيع أن يتحرر وهو لا يزال في طور التكوين، ولكنه لا يستطيع ذلك بعد بلوغه سن الشيخوخة، حينئذ يمكن للاضطرابات أن تهدمه من غير أن تستطيع الثورات النهوض به، لأنه حينما تتكسر قيوده يقع آنذاك متفتنا، وحينئذ يصبح في حاجة إلى سيد، لا إلى محرر. أيتها الشعوب، أذكري دائما أنك (تستطيعين أن تمتلكي الحرية، ولكنك لا تستطيعين بعثها)."[2]**.أي يستطيع الشعب أن يتحرر وهو ما يزال في مرحلة التكوين، لكنه لا يمكنه ذلك بعد بلوغه عمر

---

[1]– جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ص88.

[2]– أندريه كريستون، روسو. حياته– فلسفته– منتخباته. ص ص 119–120.

الشيخوخة، ويمكن للاضطرابات أن تهدمه من غير أن تستطيع الثورات النهوض به، وحينئذ يصبح في حاجة إلى سيد أو حاكم. ويمكن للشعوب أن تمتلك الحرية ولا يمكن بعثها.

3/ المساواة والملكية الخاصة عند جون جاك روسو:

يقول روسو عن المساواة والملكية الخاصة يكتسب كل عضو في المجتمع الجديد بواسطة العقد الاجتماعي إلى جانب الحرية مزايا أخرى لتعويض الحرية الطبيعية التي فقدها بمجرد اعترافه بالعقد الاجتماعي. ومن بين هذه المزايا نذكر المساواة الطبيعية إذ يتساوى الجميع أمام العقد الاجتماعي ويلتزمون بنفس الشروط ويتمتعون بنفس الحقوق. إلا:" **أنّ هذا لا يعني المساواة في الملكية. وبذلك تصبح المساواة شكلية لا غير. بمقتضى العقد الاجتماعي يصبح للدولة حق السيادة على الملكية فهي صاحبة الملكية العامة ولكنها لا تملك الحق في سرقة ملكية الفرد، بل عليها أن تؤمن له أملاكه القانونية. وبهذا يصبح أصحاب الأملاك حراسا للملكية العامة. ويعترف بحقوقهم كل أعضاء الدولة التي تدافع عن الملكية بكل ما لديها من الوسائل ضد أي أجنبي**"[1].

إن نظريته روسو تبني على أسس من الحرية والمساواة، حيث كان الأفراد في الحالة الطبيعية متساوون أمام العقد الاجتماعي وهذا لا يعني المساواة في الملكية لأنها تصبح صاحبة الملكية العامة والقانون هو الذي يؤمن على أملاكه.

4/ التحول الإنساني في الحالة الاجتماعية عند جون جاك روسو:

وفي تحول الإنسان من حالة الطبيعية على حالة المجتمع :" **حدث له ما هو جدير بالملاحظة، فقد استبدل غرائزه السلوكية بالعدالة وارتفع بذلك بسلوكه الغرائزي. ولم يعد الإنسان في هذه المرحلة الاجتماعية يفكر في نفسه فقط بل اكتسب أنماطا سلوكية يغلب عليها العقل بدلا عن الأهواء الذاتية، وشرع الإنسان يستخدم قدراته ويطورها ويوسع من آرائه وأفكاره ويحسن من شعوره ويرفع من روحه إلى درجة يشكر معها اللحظة**

[1]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 245.

التي أبعدته عن حالة الطبيعة إلى الأبد وجعلت منه مخلوقا ذكيا وإنسانا"[1].حسب تصور روسو أن الفرد في انتقاله من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني فقد بدل غرائزه السلوكية بالعدالة، واكتسب العقل بدلا عن الأهواء وأصبح إنسانا ذكيا.

5/ القانون عند جون جاك روسو:

إنّ الإرادة العامة هي مصدر القوانين فالقانون تعبير عن الإرادة العامة، إنه التعبير الوحيد عنها إن بتها في موضوع فردي هو أمر مناقض لطبيعتها نفسها. إنها لا تتصرف، ولا تملي أعمالا، وغنما تضع قواعد، هي القواعد الأعم ولا تتكلم إلا بواسطة قوانين، بالمعنى القوي جدا الذي يعطيه روسو لهذه الكلمة، بمعنى أن القانون بالنسبة **لروسو:" هو التّعبير الأجدر عن الرابطة الاجتماعية، والمنظم الجليل للنظام الاجتماعي: إنّه رابطة مقدسة ونظام مقدس ."**[2].

نجده يبين لنا يقول روسو عن القانون إن ما يكون حسنا للنظام و يلائمه يكون كذلك بطبيعة الأشياء وبصورة مستقلة عن الاتفاقات البشرية. حقا عن كل عدالة تأتي من الله، وهو وحده منبعها، ولكننا لو كنا نعرف :" **أن نتلقاها من الخالق لما كانت بنا حاجة لا لحكومة ولا لقوانين. فلا ريب في أنّ هناك عدالة شاملة منبثقة من العقل وحده؛ إلا أنّ هذه العدالة يجب أن تكون متبادلة لإقرارها بيننا. فإذا نظرنا بشريا إلى الأشياء فإنّ قوانين العدالة، في حالة انعدام الجزاء الطبيعي تكون باطلة بين البشر، فهي لا تصنع إلاّ الخير للشرير والشر للعادل عندما يراعيها هذا العادل تجاه جميع الناس ولا يتقيد بها أحد تجاهه. لابد إذا من اتفاقات من قوانين لربط الحقوق والواجبات ورد العدالة للانطباق معها هدفها**"[3].يتصور روسو أن في القانون تعبيرا عن النظام الإلهي أنه يقوم على العدالة فوق الأرض.

---

[1]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص ص 245– 246.

[2]– جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ص 489.

[3]– جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ص78.

ولكن، **ما هو القانون؟** لا يكون قانونا حقيقيا إلا حينما تكون غايته المصلحة العمومية، لا مصلحة فرد، أو أفراد، مهما بلغ عددهم. فحينما. يصدر كل الشعب قانونا، بلا استثناء، حينئذ يكون القانون عاما كالإرادة التي أصدرته. هذا ما أسميه قانونا. أطلق اسم جمهورية على كل دولة تسود القوانين مهما كان شكل إرادة هذه الدولة:" **لأنّ المصلحة العمومية هي التي تحكم، وحدها، آنذاك، تلك الدولة. إنّ كل دولة شرعية تدعى جمهورية. لأنّ الإدارة العامة هي التي تحكمها؛ والإدارة العامة هي القانون الشرعي**"[1]. يرى روسو أن القانون حينما يكون هدفه المصلحة العمومية لا فرد أو أفراد، ويكون القانون عاما مثل الإرادة العامة. و أطلق اسم جمهورية لأنّ المصلحة العمومية هي التي تحكمها والإرادة العامة هي القانون الشرعي لكل دولة جمهورية.

6/السيادة ومقوماتها عند جان جاك روسو:

تستمد السيادة [*] سلطتها من العقد الاجتماعي؛ والمقصود بالسيادة من الشعب الذي يعبر عن إرادته العامة وينفذها خلال تشريع القوانين. وإرادة صاحب السيادة نفسها، وتتم في سيطرة الجسم السياسي على جميع أعضائه وفي تفاعلها مع الإرادة العامة. والسيادة لا يمكن التعبير عنها إلى جانب أنها غير قابلة للتقسيم وتتصف بأنها لا تخطئ وأنها مطلقة.فبينما يمكن للسلطة :" **أن تتنازل عن نفسها لهيئة أخرى لا تستطيع السيادة القيام بذلك. ويفقد كل المواطنين كيانهم كشعب في اللحظة التي يتنازلون فيها إمّا. ولا يمكن التنازل عنها سواء لممثل أو لعضو برلماني، كما لا يمكن ندب السيادة. فهي إمّا أن تكون نفسها أو شيئا آخر وممثلو الشعب ليسوا مندوبين عنه. وبالرغم من إعطائهم**

---

[1]– أندريه كريستون، روسو، حياته– فلسفته– منتخباته، ص ص116– 117.

[*]– **سيادة (رفعة.علو)**: سلطة ذات سيادة قانونية، بالمعنى سلطة سياسية أصلية، تنبثق منها كل السلطات الأخرى، وتجد فيها مصدرها الشرعي، (يكمن مبدأ كل السيادة،جوهريا، في الأمة، ولا يمكن لأية هيئة، لأي فرد، ممارسة السلطة التي لا تصدر عنها صراحة). إعلان حقوق الإنسان 1789، المادة ا ا ا . (الشعب هو مصدر السيادة ; وهذه واحدة.لا تقبل التجزئة ، لا تقبل الإلغاء ولا الارتهان) إعلان 1793.المادة الخامسة وعشرون. أنظر إلى: أندرية لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول A–G، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–باريس،ط 3 ،2001، ص1322.

السّلطة عن الشعب إلا أنّهم لا يمكنهم اتخاذ قرارات فاصلة يرفضها الشعب، وكل قانون لا يقبله الشعب فهو باطل"[1]. إنّ السيادة ومقوماتها لدى روسو تستنبط السيادة سلطتها من العقد الاجتماعي. ويقصد بالسيادة هو الشعب الذي يعبر عن إرادته العامة وينفذها خلال تشريع القوانين، وإرادة صاحب السيادة هي السيادة نفسها.

والسيادة غير قابلة لنفس للتقسيم لنفس الأسباب. فإما أن تكون أولا تكون. فهي إما جسم للشعب أو جزء منه، وإرادة الجزء إرادة خاصة. تقسيم الإرادة أو السيادة يعني القضاء عليها، ومن الخطأ اعتبار السلطات أجزاء للسيادة بل هي معطيات لها. والإرادة العامة لا يمكن أن تخطئ، وهي دائما صاحبة الحق وتهدف إلى الصالح العام. وكل عمل للسيادة أو كل سلوك حقيقي للإدارة العامة يلزم المواطنين ويضفي عليهم حقوقا بالتساوي. ويشترط هنا :" **أن تكون الإرادة فعلا عامة وخالية من أي هدف شخصي. والسيادة في واقعها سلطة مطلقة، ولابد للدولة أن تمتلك قوة شاملة تستطيع أن تفرض كل شيء وأن تحصل على كل شيء يتفق وصالح الجميع. وكما تمنح الطبيعة الإنسان سلطة مطلقة على أعضائه فكذالك يمنح العقد الاجتماعي الجسم السياسي سلطة مطلقة على أعضائه**"[2]. يظهر لنا من خلال هذا أن روسو يرى أن السيادة فهي جزء لا يتجزأ، بمعنى لا يمكن تقسيمها، فهي جزء من الشعب، وهدفها خدمة الصالح العام وهي سلطة مطلقة على أعضائه.

7/ صاحب السيادة عند جون جاك روسو:

إن السيد، أو صاحب السيادة، هو إذن الإرادة العامة التي يكون القانون تعبيرا عنها:

" **إنّ إرادة صاحب السّيادة بحد ذاته. ويتوخى صاحب السّيادة المصلحة العامة، وبالتعريف لا يمكن أن يريد إلا المصلحة العامة** ".

---

[1]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 246.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 246–247.

وتتصف السّيادة بأربع صفات:

إنّ السّيادة لا تقبل التنازل عنها لأحد. والسيادة لا يعهد بها أولا يمكن أن تكون ممثلة بأحد. ويدين روسو الحكم التمثيلي والملكية على الطريقة الإنجليزية.(ليس نواب الشعب هم بممثليه ولا يمكن أن يكونوا ممثليه). والسيادة لا تتجزأ. إنّ روسو مناوئ لفصل السلطات، وللهيئات المتوسطة، وللرمز في الدولة.فالهيئة تمثل بالضرورة مصالح خاصة ويجب أن لا يعتمد عليها من أجل تغليب المصلحة العامة"[1]. إن صاحب السيادة هوالإرادة العامة ويكون القانون تعبيرا عنها، والسيادة لها أربعة صفات إن السيادة لا تقبل التنازل عنها لأي كان، والسيادة لا تتجزأ أبدا.

" **والسّيادة معصومة لا تخطئ. فالإرادة العامة هي :(دائما مستقيمة وتنزع دائما إلى المنفعة العامة). (وإن صاحب السيادة، بما هو صاحب السيادة فقط، يكون دائما ما يجب أن يكون).وهذه الصيغة أقل يقينا مما يبدو لأن المشكلة تكمن في أن يوجد صاحب السيادة. والسيادة مطلقة: (إنّ الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة مطلقة على جميع أفرادها إلا أن هذا الإطلاق للإرادة العامة لا يتعرض بالنسبة لروسو لأن يكون تعسفيا. فلننظر في هذا الصدد إلى فصل حدود سلطة السيادة): فإن أصبحت السلطة تعسفية. فذلك يعني ان الإرادة العامة لم تعد سيدة أو صاحب سيادة.**"[2]. إن السيادة لا تخطئ أبدا، فالإرادة العامة تكون على صواب دائما لفائدة العامة، والسيادة مطلقة لأن الاتفاق الاجتماعي منحها إياه، بينما حدود سلطة السيادة إذا أصبحت تعسفية يعني الإرادة العامة لن تكون صاحب السيادة.

---

[1]– جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة: ناجي الدراوشة دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق: سوريا، ط 1، 2010، ص 572 .

[2]– المرجع نفسه، ص573.

8/ السلطة الأبوية عند جون جاك روسو:

يقول روسو عن السلطة الأبوية التي اشتق منها الحكومة المطلقة وجميع المجتمع فيكفي أن يلاحظ أنه لا شيء في الدنيا أكثر ابتعادا عن روح الاستبداد الضاري من حلم هذه السلطة التي تنظر إلى نفع من يطيع أكثر من نظرها إلى فائدة من يأمر، وأن الأب، على حسب قانون الطبيعة، ليس سيد الولد إلا للزمن الذي تكون معونته ضرورية له، فإذا مر هذا الزمن صارا متساويين، وهنالك إذ يصبح الولد مستقلا عن الأب تماما، فإنه لا يكون مدينا له بغير الاحترام. –لا الطاعة– وذلك لأن معرفة الجميل واجب يجب تأديته لاحق يمكن أن يطالب به، وكان يجب أن يقال :" **إن السلطة الأبوية تنال قوتها الرئيسية من المجتمع المدني**"[1]. يرى روسو بأن السلطة الأبوية تبقى مؤقتة فقط لأنها ضرورية له في الصغر، حتى يكبر يمكن أن يصبح متساويين ومستقلا عن الأب تماما وعليه احترامه والسلطة الأبوية تنال قوتها الأساسية من المجتمع المدني.

يقول جون جاك روسو بدلا من أن يقال المجتمع المدني يشتق من السلطة الأبوية، ولم يعترف بأن الفرد أب للكثيرين إلا عندما يبقون مجتمعين حوله، وما لدى الأب من أموال يملكها حقا هو الصلات التي تبقى أولاده تابعين له، ويستطيع الأب ألا يجعل لهم نصيبا في ميراثه إلا بنسبة ما يستحقون ذلك منه بامتثال دائم لمشيئته، والواقع :" **أن من البعيد أن يكون للرعايا نفع مماثل ينتظرونه من طاغيتهم ما داموا هم وجميع ما يملكون مالا له، أو مادام يزعم هكذا، فهم ملزمون بأن يعدوا فضلا ما يتركه لهم من مالهم الخاص، وهو يعدل إذا ما جردهم، وهو يتساهل إذا ما تركهم يعيشون**"[2]. يرى روسو بأن المجتمع المدني يشتق من السلطة الأبوية، والأب يمكن أن لا يمنح للأبناء حق من الميراث إلا ما يحتاجون، والرعايا لهم بالمثيل.

---

[1]– جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص 72.

[2]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

9/الحكومة ونظم الحكم عند جون جاك روسو:

لقد ميز روسو بوضوح دقيق وكامل بين الدولة (السيادة) وبين الحكومة،الدولة المجتمع كله، الذي إتفق الناس على إقامته في العقد الاجتماعي، والذي يتبدى لنا في صورة الإرادة العامة، نجد أن الحكومة تشير إلى ذلك الشخص أو تلك الهيئة التي عينها المجتمع لتنفيذ إرادة السيادة، فالحكومة ما هي إلا هيئة تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة، وصيانة الحريات المدنية، والممتلكات. وهي هيئة لا سلطان لها، إذ السلطان الوحيد في المجتمع وحده. وهي مفوضة فقط لتنفيذ القوانين التي تسنها الدولة. وتتجسد في المواطن الحاكم ثلاث إرادات متميزة :" **الأولى تلك الإرادة الفردية التي تركز على رغباته الفردية الشخصية، والثانية : الإرادة المتصلة بأعمال الحاكم، وهي تركز على رغباته من حيث انضمامه إلى الهيئة الحاكمة. والثالثة إرادة المجتمع ككل التي تتجلى بأروع صورها في الإدارة العامة.**"[1].الدولة والسيادة قد فرق بين الدولة والسيادة وأعطى لكل منهم تعريفها الخاص ومهامها في تنفيذ القوانين. وجسد في المواطن الحاكم ثلاث إرادات متميزة كل على الأخرى.

يرى روسو ثلاث نظم للحكم فإذا ما تولى الشعب أو أغلبيته الحكومة يطلق على ذلك الديمقراطية، وإذا ما تولاه عدد قليل من أفراد الشعب أطلق عليه الارستقراطية أما إذا تولاه شخص ذو هيبة كبيرة يستمد الجميع منه سلطاتهم فيسمى بالملكية. ويختلف هذا التقسيم عند روسو عن التقسيم الكلاسيكي :" **لأنّ السّيادة عنده تختلف تماما عن الحكومة. وفي رأي روسو تكتسب الدولة شرعيتها عندما يمارس الشعب برمته وهو صاحب السيادة السلطة التشريعية وبالتالي تكتسب كل حكومة بمعناها الضيق شرعيتها عندما لا تنافس صاحب السيادة في سلطاته بل تبقى أداة في يده لتنفيذ إرادته**"[2].

---

[1]– علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، ص ص 452– 453.

[2]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 249.

10- أشكال الحكومة عند جون جاك روسو:

إن هناك ثلاث نظم أو أشكال للحكومات أولها:الديمقراطية، والثانية: الأرستقراطية، والثالثة: الملكية. ويرى أن السيادة تختلف تماما عن الحكومة :

يقول روسو عن الديمقراطية، يعلم من يضع القانون أكثر من أي شخص كيف يجب أن ينفذ ويفسر- وعلى هذا يبدو إذا إنه ليس هناك أفضل من دستور تتحد فيه السلطتان: التنفيذية والتشريعية. لكن هذا هو نفسه ما يجعل هذه الحكومة غير تامة من وجوه معينة،لأن الأمور التي يجب أن تميز بينها لا تكون كذلك، ولأن الأمير وصاحب السيادة، بالنظر إلى أنهما شخص واحد- لا يشكلان، إذا صح **القول:" إلا حكومة واحدة بلا حكم"**[1] . ويصف روسو،هذه الحكومة بكونها سيئة :" **لأّن الأشياء التي يجب فصلها عن بعضها متحدة فيها. وليس من الحكمة أن يكون مشروع القوانين هو القائم على تنفيذها لما في ذلك من تشتيت انتباه الجسم السياسي من الأشياء العامة إلى الأشياء الخاصة الفردية.فضلا على (أن ذلك ضد الطبيعة عندما تحكم الأغلبية العظمى(...) إذ لا يمكن التصور أن الشعب سيبقى دائما مجتمعا ليتشاور في الأمور العامة"**[2].إن الديمقراطية هو تداخل السلطة التنفيذية بالتشريعية ولا يمكن أن يتحقق عمليا، لأنه حسب روسو لا ينفذ القوانين من يسنها أو يضعها ،وهي الأكثر استعدادا لتكوين تجمع شعبي وهي الأجدر بتحقيق الدولة .

يقول **جان جاك روسو** عن الأرستقراطية: " **هي الحكم المسند لعدد قليل، إنها إما أن تكون وراثية، وهذا هو الأسوأ من بين كل أنظمة الحكم، أو أن تكون انتخابية، وهذا هو الحكم الأفضل: لأنه يختار أعضاءه ويقود الشؤون بنظام وسرعة. أي نظام هو طبيعي أكثر من أن (يحكم الأكثر حكمة الجمهور) ومع ذلك فإننا لن نستطيع إخفاء**

---

[1]- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ص 118.

[2]- إبراهيم دموقي أباطة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص ص 250- 249.

أن المصلحة الجسدية يمكن أن تكون فيه بارزة جدا على حساب الإرادة العامة."[1].

يتصور روسو بأن النظام الأرستقراطي يكون الحكم فيه لفئة قليلة من الشعب .

يقول **جان جاك روسو:"وتأتي الأرستقراطية، إذا، على ثلاث ضروب:طبيعية وانتخابية، ووراثية، فأما الأول فلا يصلح إلا لشعوب على الفطرة، وأما الثانية فهو أسوأ ضرب من ضروب الحكم وأما الثالث فهو أفضلها الأرستقراطية في معناها الحقيقي"[2]**. إن النظام الأرستقراطي يكون الحكم فيه لعدد قليل من الشعب، وتقوم على ضروب ثلاثة للحكم طبيعية وانتخابية ووراثية والأفضل عند روسو هو ضروب وراثية، يمكن أن تكون وراثية أو انتخابية.

تمتاز الملكية عن غيرها من نظم الحكم بما لها من قوة في تنفيذ الأشياء. فهي تحتوي على إرادة الشعب وإرادة الملك والقوة العامة للدولة وقوى خاصة للحكومة. والجميع يعمل لهدف واحد. ويرى روسو في هذه الحكومة أحسن النظم السياسية. وفيها يكون الشعب هو صاحب السيادة والملك هو الشخص الوحيد الذي يسهر على تنفيذ القوانين. ولكي يمنع روسو الملكية من :" **أن تتحول إلى حكم فردي مطلق مبني على القوة يوصي الملك بان يهتم بحب الشعب له. وأخطر شيء على جميع نظم الحكم هو إساءة استخدام السلطة. والحكومة عبارة عن وسيط بين السيادة والشعب وتمتلك (أنا معينة) تعمل ضد (الأنا العامة). وهي بذلك جسم ككل الأجسام لها ميولها الطبيعية وترغب في تنفيذها طالما لا يقف أمامها أحد."[3]**.إن الملكية ينتقدها بشدة روسو لأن أخطر شيء على جميع نظم الحكم هو إساءة استخدام السلطة، ويرى أفضل حكومة وأحسنها في النظم

---

[1]– جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ص ص 509– 510.

[2]– جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: لبنان، ط 1، 2011، ص 161.

[3]– إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص ص 250– 251.

السياسية هي الملكية لها قوة في تنفيذ الأشياء وهي تمثل إرادة الشعب والعامة والخاصة للحكومة. والشعب هو صاحب السيادة والملك يسهر على تنفيذ القوانين.

"**بل وترغب في بعض الأحيان في سلب صاحب السيادة سلطته وتجريده منها. وهذا المرض موجود في كل الدساتير. ومن يريد محاربة هذا الداء لابد من دفاعه عن الإرادة العامة والوقوف بجانبها ضد رغبات الحكومة الخاصة، التي لا يمكن القضاء عليها ولكن الحد منها وإخضاعها، ويمكن الوصول إلى ذلك بواسطة الاجتماعات المتكررة للمواطنين لمناقشة الوسائل التي يحاربون بها هذا الداء المستفحل. وعندما يجتمع الشعب صاحب السيادة تختفي مطامع الحكومة.**"[1].إن الملكية أن تسلب الحاكم أو صاحب السيادة سلطاته وتجريده بالكامل منها، ولإنهاء هذا المرض على الشعب عليهم الاجتماع مع صاحب السيادة وطرح انشغالاته والعمل بها تنتهي مطامع الحكومة.

11/ الحرية عند جون جاك روسو:

جعل روسو من الحرية[*] المبدأ الأساسي لكل وجود إنساني، وكل ماهية ترتبط به، فانعدام الحرية معناه انعدام إنسانية الإنسان، سواء العقلية أو الخلقية، ومن ذلك يقول:" **إنّ تخلي المرء عن حريته هو تخل عن صفته كإنسان، عن حقوقه في الإنسانية بل عن واجباته... إذ أن تنازلا لهذا مناف لطبيعة الإنسان، و انتزاع كل حرية من إرادته هو انتزاع كل أخلاقية من أفعاله**""[2]. بمعنى الإنسان وإن كان يتمتع في الحالة الطبيعية بحرية طبيعية، فإنه في الحالة المدنية يفقدها يكتسب حرية مدنية وفقدانها لتحقيق حرية أفضل منها، لأن الحرية الطبيعية ليس لها حدود سوى قوى الفرد، بينما الحرية الناشئة من

---

[1]–إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 251.

[*]– **الحرية:** بوجه عام؛ حال الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة، ويفعل طبقا لطبيعته وإرادته، وتصدق على الكائنات الحية جميعها من نبات وحيوان وإنسان. الحرية الإنسانية ذات صور شتى أهمها: حرية سياسة واجتماعية: وهي التي يستطيع فيها الفرد أن يفعل ما يريد في حدود القانون ودون أن يسيء إلى غيره، واخص الحريات السياسية حرية الرأي والقول والعمل والاعتقاد. وهي مقيدة دائما بنظام حكم سياسي (فيما يتعلق بحقوق الآخرين)، وليس ثمة حرية مطلقة. أنظر إلى :ابرهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمبرية ، القاهرة، د ط، 1983، ص81.

[2]– اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 227.

الحالة المدنية تكون محدودة بالإرادة العامة،أي أعطى للحرية مكانة هامة في فلسفته السياسية لجميع البشر ،إذا زالت الحرية يعني زالت إنسانية البشرية من جميع النواحي العقلية أو الخلقية.

وقد ربط روسو بين الحرية والمساواة باعتبارها يمثلان الخير الأعظم الخير الذي يسعى المجتمع السياسي إلى تحقيقه، ومن ثم يقول روسو: "**إذا بحثنا فيما يتكون بالضبط أعظم خير للجميع يجب أن يكون غاية كل نظام تشريعي لوجدنا أنه ينحصر في هذين الغرضين الرئيسيين : الحرية والمساواة**"[1] .إن المساواة التي ينشدها روسو يدعو لها ليست تساوي بين الجميع في القوة والثراء بصورة مطلقة.والحرية لا تتحقق في المرحلة المدنية إلا بمزاولة الحكومة الناشئة عن العقد لمهامها السياسية فهي وحدها القادرة على تنفيذ الحرية وتحقيقها، بل إنها وظيفة من وظائفها، وذلك يقول روسو في تعريفه وتساؤله عن الحكومة: "**أنها هيئة وسيطة بين الرعايا وصاحب السيادة من أجل الاتصالات المتبادل بينهما، مكلفة بتنفيذ القوانين والمحافظة على الحرية المدنية والسياسية على السواء ...**".[2].إن الحرية عند روسو تتحقق بالعقد الذي يكون الدولة يضمن الحرية.

وفي الأخير نستنتج من أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة عند جون جاك روسو، والتي تندرج ضمن العناصر التالية:

1/ بدأ روسو مثلما فعل سابقوه بحالة الطبيعة، إذا يرى "روسو" أن الناس ليسوا بطبيعتهم أعداء متناكرين، ولكنهم على نقيض من ذلك، إذ هم بفطرتهم متحابون متآلفون، وقد تعاقدوا على الاجتماع لكي يؤكدوا جهودهم في رقي الإنسانية وكمالها.

2/ يشيد "روسو" نظريته على أساس من الحرية والمساواة.

3/ فالسيادة لصاحب السيادة أو الجسم السياسي الذي ينشأ عن العقد أو الميثاق الاجتماعي.

---

[1]–اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص ص227 – 228.

4/ فكرة العقد عنده هي التزام اجتماعي تم الاتفاق عليه عن طريق الاختيار الطوعي لا القوة. هو اتفاق بين الفرد ونفسه يربط الفرد به نفسه بمحض إرادته، وينشأ التعاقد بأن يضع كل فرد إرادته الخاصة تحت توجيه وإرادة الإرادة العامة.

5/ الفرد في عقد روسو لا يخضع للحاكم، فهو يتنازل عن حقوقه للمجموع لا لشخص معين، والمشارك في العقد الاجتماعي لا يدعي حقا على الآخرين إلا بقدر ما يكون للآخرين من حق عليه، وهكذا يحصل على مقابل لكل ما تنازل عنه، ولا بد له أخيرا من قوة تحميه.

6/ يتميز روسو بنظريته الجديدة لفكرة السيادة، التي تستمد سلطتها لديه من العقد الاجتماعي ويقصد بها الشعب حين يعبر عن إرادته العامة وينفذها من خلال تشريع القوانين، وبها يتحول إلى مجتمع سياسي.

7/ فرق بين السيادة والسلطة، فالسيادة غير قابلة للتقسيم وتتصف بأنها لا تخطئ وبأنها مطلقة، في حين يمكن للسلطة أن تتنازل عن نفسها لهيئة أخرى.

8/ لا تدخل الحكومة طرفا في العقد بأي حال من الأحوال، ويمكن القول إن طرفي العقد الاجتماعي عند روسو هما الفرد ونفسه، يربط الفرد به نفسه بمحض إرادته، وتتأتى شرعية هذا التحالف الاجتماعي عن الموافقة المطلقة لكل فرد عليه.

9/ إن أشكال الحكم في نظر روسو من سلطة الشعب السائدة المطلقة يفوض أساس الميثاق الاجتماعي، تبقى السلطة السيادية من حق الشعب على الدوام، ويطلق على الشكل الأول من أشكال الحكم إسم الديمقراطية وعلى الثاني الأرستقراطية وعلى الثالث اسم الملكية، اختار روسو الديمقراطية.

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند جان جاك روسو

لقد تعرض الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو للعديد من الانتقادات لأساس فكرة التعاقد الاجتماعي في نشأة الدولة.

بين عشرات النقاد وذلك التناقض بين النزعة الفردية في مقالتي روسو وحرفية القانون في العقد الاجتماعي ،لقد رفض (فيلمر) في كتابه (patriarcha) قبل مولد روسو، الفكرة

التي تزعم :"**أن الناس ولدوا متساوين، فهم في ميلادهم خاضعون للسلطان الأبوي ولقوانين الجماعة وعاداتها ،و التناقضات التي تلحظها في مؤلفاته هي أساسا بين خلقه وفكره ،فلقد كان فرديا متمردا بحكم مزاجه، وافتقاره إلى الانضباط ،وكان بيئيا (لا شيوعيا إطلاقا، ولا حتى جماعيا) بحكم إدراكه المتأخر لاستحالة تكوين المجتمع الفعال...**"[1] .

ومن خلال نقده لفكرة الحالة الطبيعية للإنسان التي كان يعيشها عامة البشر كانت في حالة مساواة منذ ولادتهم فيكونون تحت السلطة الأبوية والقوانين التي يسنّها الجماعة وعاداتها. ورغم أنه كان فرديا وغير منظم أو منضبطا، وكان بيئيا نظرا لإدراكه المتأخر لأنه مستحيل إنشاء مجتمع فعال. إن البشرية في حالتها الطبيعية تبدو، إذن، في نظرية روسو :"**كمجموعة من الأفراد المتساوين والمنعزلين – وهذه صورة قابلة للنقد وقد انتقدها فعلا العديد من الكتاب على ضوء المعطيات الاثنوغرافية العينية ومن منظور قيمتها كمثل أعلى اجتماعي. لكن لا يسعنا أن تقيّم تصور روسو تقييما تاريخيا صحيحا ما لم نأخذ بعين الاعتبار توضيحين أساسيين له في المضمار، طالما غفل عنهما نقّاده، فقد أشار روسو غير مرّة إلى الطابع الافتراضي للحالة الطبيعية، التي لا يعلق عليها من أهمية إلا باعتبارها نقطة انطلاق لتأملاته .**"[2] . ومن خلال نقده للحالة الطبيعية تاريخيا، أي أنها لم تطبق على أرض الواقع ،نظرا لتأملاته فهي حالة افتراضية.

ونفى نفيا قاطعا للتأويل الذي قدمه العديد من معاصريه ومن تلامذته للحالة الطبيعية التي أرادوا أن يرو فيها التجسيد التاريخي لمعايير الحق الطبيعي المثلى. نحن نعلم، على العكس، أن أسعد عهود البشرية، في رأي روسو:"**يتمثل لاحقة من تطورها مرحلة شهدت قيام الأسرة والأواصر الاجتماعية الأولى ،لم يكن روسو ميالا، بصورة من الصور، إلى**

---

[1]– ول وايريل ديورات، قصة الحضارة روسو والثورة، ترجمة: فؤاد أندراوس، مراجعة: علي أدهم، ج 1 من المجلد العاشر 39، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1789، ص ص 291–292.

[2]– ف. فولغين، فلسفة الأنوار، ترجمة: هنريت عبودي، مراجعة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط1، 2006، ص 223.

التنويه بتعارض نظريته السياسية مع نظريات مونتسكيو[*] **والموسوعيين**"[1]. ومن خلال نقده لمعاصريه ومن تلاميذته تاريخيا ،لمعايير الحق الطبيعي المثلى، ولكن العكس، أن أسعد فترة أو مرحلة مرّ بها الناس في الحالة الطبيعية في رأي روسو هي مرحلة شهدت ازدهار أو قيام الأسرة والروابط الاجتماعية الأولى، ولم يعرض روسو الى نظريته السياسية من تعارض وتناقضات مع نظريات مونتسكيو والموسوعيين.

اعترف بأن النظام أول قوانين الحرية ، والنظام الذي دافع عنه يجب أن يكون التعبير عن الإرادة العامة ،وقد نفى روسو أي تناقضات حقيقية في فلسفته فقال :"**كل أفكاري متسقة، ولكني لا أستطيع عرضها مرّة واحدة** " .وقد أغفل تماما من الناحية العلمية المبادئ، ولم يخطر بباله قط أن يطبقها حين طلب إليه وضع دستور لبولندة أو كوريسكا"[2]. ومن خلال نقده أن روسو قد نفى أي تناقضات حقيقية في فلسفته ،لأنه يرى جميع تصوراته أو أفكاره منظمة ومرتبة ولايمكن أن يعرضها جميعها دفعة واحدة.

إن من شأن إقامة نظام للحريات العامة أن يمنع وقوع المجتمع السياسي في حالة من الفوضى :"**ولكن ليس من شأنه أن يسد المسالك إلى حالة من الاحتلال، محكومة بعلاقات القوة المتفاوتة بين أفراد المجتمع .فالإرادة الحرة تنقسم بالنسبة إلى الفعل الاجتماعي إلى تحقيق و الى قدرة على التحقيق** ."[3] .ومن خلال نقده لنظام الحريات

---

[*]- **مونتسيكيو** (1689-1755): montesquieu:شارل- لوي دي سوكوندا، بارون دي لا بريدودي كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف فرنسي، ولد في 18كانون الثاني 1689، في قصر دي لابريد ،قرب بوردو .ومات في 10 شباط 1755، في باريس وقد كاشف زملاءه بأفكاره حول علة الصدى، مذكرة حول الصدى (1718).وحول طفل بلا دماغ .أنظر إلى: جورج طرابشي، معجم الفلاسفة (الفلاسفة-المناطقة -المتكلمون -اللاهوتيون -المتصّوفون)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط3، 2006، ص 652.

[1]- ف.فولغين، فلسفة الأنوار، المرجع السابق ص ص 223-231.

[2]- ول وايريل ديورات، قصة الحضارة روسو والثورة، مرجع سابق، ص ص 292-293.

[3]- نصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط2، 2001، ص 273.

العامة لتحذير وتفادي وقوع المجتمع السياسي في حالة فوضى ،والعدل ليس الاستطاعة على التحقيق، بل إرادة التحقيق .

ولكن تفكير روسو في سلطة الدولة مبني على افتراض مفاده أن أفراد البشر اضطروا إلى الخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية، وأن فعل خروجهم هذا إنما هو :" **فعل تنازل متبادل وشراكة واتحاد تام فيما بينهم .وهذا الافتراض لا يجد سندا كافيا له في الواقع، ولا في طبيعة الأشياء. ونقطة الضعف الرئيسة في نظرية انبثاق الدولة من الميثاق الاجتماعي هي تجاهل الوضع السابق لفعل الشراكة، وأعني به وضع الانتماء الذي ينوجد عليه الأفراد في الحالة الاجتماعية الطبيعية. ولكن الانتماء لا يتحول إلى انتساب، بل يتراخى ويضعف ويتلاشى من جهة مقوماته الموضوعية أو من جهة شروطه الذاتية...**"[1]. ومن خلال نقده لفكرة العقد الاجتماعي مجرد فرضية من اقتراح روسو من أجل الخروج من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي.

[1]– نصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر، ص 76.

الخاتمة

الخاتمة:

مكننا هذا البحث من الكشف عن أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة، التي انطلق منها فلاسفة العقد الاجتماعي الذي يجعل من الإنسان مصدر الحق وغايته في الوقت نفسه وهذا ما ينتج عن التسليم بأن الناس أحرار ومتساوون بطبيعتهم، أي يحملون حريتهم في ذواتهم الفردية ولا يمنعهم من الحفاظ عليها بل ينشأ هذا العقد من أجل حمايتها وضمان استمرارها، و إلا ما كان تعاقدا حقيقيا .

و يمكن القول بأنهم محل مشروع متكاملا خاصة في المجال السياسي أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، ولقد تطرقت إلى أهم النتائج لفلاسفة العقد الاجتماعي، والانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي :

وقد انطلق جميع فلاسفة العقد الاجتماعي من فرضية حالة الطبيعة، التي تقوم على الحرية والمساواة باعتبارهما حقين طبيعيين.

إن نظرية العقد الاجتماعي بصفة عامة سواء عند توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو، ترجع أصل الدولة إلى عقد أبرمه الجماعة بهدف الانتقال من حالة الطبيعة إلى وضعية النظام الذي يعني ميلاد الدولة.

وقد انطلق جميع فلاسفة العقد الاجتماعي من فرضية حالة الطبيعة:

وقد انطلق توماس هوبز من افتراض مفاده أن ّالإنسان في**الحالة الطبيعية:** حالة صراع وحرب الكل ضد الكل، وسيادة قانون الغاب وذلك ناتج عن طبيعة الإنسان الميالة للشر، وغلبة الأنانية على سلوك الأفراد في سعيهم الدائم للمحافظة على النفس، لذلك يكون المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني تخليا عن الحق الطبيعي رغم تصور هوبز أنّ ذلك الانتقال هو في صالح الحفاظ على الحق الإنساني، بما في ذلك التنازل المطلق عن الحرية أي عن القوة لطرف آخر غير ملتزم بما يقره العقد، هذا التنازل يجعل الحاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، فهي حق طبيعي تنازل عنه كل فرد بإرادته لا يمكن

الاعتراض عليه أو مقاومته، و هو تعاقد الأفراد ليس تعاقدا إراديا، بل هو تعاقد قائم على ضغط الخوف والموت العنيف، وهو ما استوجب ضرورة تحقيق الأمن، من أجل الحفاظ على الحياة وتجنب الموت العنيف، وعليه فانه لا فرق بين حالة الطبيعية وحالة المجتمع المدني، اذ أن البشر يخضعون للقوة والخوف في الحالتين.

وأطراف العقد عنده الأفراد وحدهم، والحاكم لم يكن طرفا في العقد .بينما **جوهر العقد** هو تنازل الأفراد كليا ونهائيا عن حقوقهم وحرياتهم للشخص الحاكم، الذي يتولى المحافظة على المجتمع .إن **التزامات العقد** على الأفراد إطاعة الحاكم مادام قادرا على توفير الأمن لهم، والحاكم غير ملزم بنصوص العقد لأنه لم يكن طرفا فيه، أما **صاحب السيادة** فالسيادة قد تكون لفرد أو مجموعة، والشعب تنازل عنها، و لا يمكن استرجاعا، **وطبيعة السلطة** فالسلطة هي التي تخلق المجتمع وتوحد الحقوق **نظام الحكم** عنده نظام ملكي مطلق واستبدادي ، والسلطة فيه مطلقة للحاكم.وهدف هوبز تحقيق السلام .

ينطلق **جون لوك** هو الآخر من التسليم بوجود طبيعة بشرية، ويرى أنّ الإنسان في **حالة الطبيعة** هو تبادل منافع، وتمتع بالحقوق و الحريات، في ظل سيادة القانون الطبيعي، الذي يضمن حق الحياة والحرية والملكية، للمرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني الذي ينشأ المجتمع المدني القائم على العقل و الإرادة الحرة للبشر، غايته الحفاظ على ملكية الأفراد ومقاومة من يعتدي عليها، لأنّ الإنسان بطبيعته معرض للانحراف والخروج عن القانون، ولهذا ضرورة الانتقال يكون بواسطة العقد الاجتماعي الذي ينشأ المجتمع المدني القائم على العقل والإرادة الحرة للبشر، **وأطراف العقد** عنده بين الأفراد والسلطة، **وجوهر العقد** هو تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم لحماية الجزء الآخر للسلطة الحاكمة، دون أن يفقدوا حرياتهم، **التزامات العقد** على الحاكم الالتزام بنصوص العقد، واحترام حقوق وحريات الأفراد، ويجوز الثورة عليه إذا خالفه، **صاحب السيادة** عنده الشعب أو الأغلبية هو أصحاب السيادة، وهم يستطيعون استعمالها

متى أرادوا، وهي تتمثل في السلطة التشريعية . **طبيعة السلطة** يكون للشعب حق اختيار السلطة التي تحكمه، وله الحق في تغييرها، و **نظام الحكم** هو نظام الحكم ديمقراطي،وهناك من يرى أنه تمثيلي ديمقراطي مفتوحة (أحزاب ومنظمات) وذلك عن طريق الانتخاب ، والسلطة فيه مقيدة برأي الأغلبية .وهدف جون لوك الملكية .

يقول **جان جاك روسو** بوجود **حالة طبيعية للبشر**، سابقة عن كل اجتماع بشري هي حالة استقرار و حياة مثالية تسودها الفضيلة والسعادة لدى كافة الأفراد، وأن المدينة أسدت هذه الحياة، إن المرور من حالة الطبيعية إلى المجتمع المدني كان بفضل الإرادة البشرية للأفراد والتي تجسدت من خلال العقد الاجتماعي الذي يقوم على التنازل المتبادل، **أطراف العقد** عنده تكون بين الأفراد و الإرادة العامة المعبرة عن المجموع، **جوهر العقد** عنده هو تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم للجماعة، لإنشاء الإرادة العامة، ومن ثم تنشأ الدولة التي تعبر عن الإرادة العامة، **التزامات العقد** عنده وجوب خضوع الأفراد والحكام للإرادة العامة، أما **صاحب السيادة** الإرادة العامة صاحبة السيادة، وتمارسها بصورة مباشرة من خلال الاجتماعات العامة، وسيادتها هذه دائمة ومستمرة، **طبيعة السلطة** عنده السلطة الحاكمة هي وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الإرادة العامة، **نظام الحكم** عنده هو نظام الأرستقراطي (طبيعية، انتخابية، ووراثية) وهناك من يرى أنه ديمقراطي مباشر لأنّ الدولة جمهورية ديمقراطية، والسلطة فيه مطلقة للإرادة العامة .وهدف روسو الحرية.

ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى النظرية فقد حققت في بدء ظهورها فوائد جمة للمجتمع الأوروبي،لأنّها وقفت في وجه نظام الحكم المطلق وأيدت حقوق الشعب ووضعت حدا لطغيان الطبقة الحاكمة وطبقة النبلاء، وقد أسهمت نظرية العقد الاجتماعي بوضع أسس وأشكال مختلفة لنظم الحكم والسياسة وزودت الفكر السياسي بتاريخ عميق إذا أصبحت مصدرا أساسيا.

لقد تعرضت نظرية العقد الاجتماعي الى انتقادات كثيرة ، لاسيما من وجهة النظر التاريخية، أهمها:

إن لنظرية العقد الاجتماعي لها محاسن من أهمها:

إن النظرية تذكّر المجتمعات الإنسانية وتحثها على إمكانية بناء الدولة وخدمة أهدافهم الإنسانية .

و أنها مهدت الطريق نحو تطور الديمقراطية الحديثة، بالشكل المعطى من قبل "لوك" و" روسو"، وأنّ المجتمع الإنساني لا بد أن يقبل الالتزام، وان يتعلم إطاعة القانون، وأن يفرض رأيه ليحصل على حقوقه، سواء من قبل الحاكم أم المحكوم في ظل سيادة الدولة والقانون.

وأيضا لنظرية العقد الاجتماعي لهاعيوب من أهمها:

إنّ فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية لا تجد لها سندا من الواقع أي غير منطقية، كونها افتراضية، إذ تستلزم ضميرا سياسيا في أناس مجرد أنهم عاشوا دولة الطبيعة، وهذا لا ينطبق على أفراد قد عاشوا مسبقا داخل كيان دولة، فالتاريخ لا يؤيدها، ولم يسجل متى اجتمع النّاس.وتعاقدوا على إقامة المجتمع السياسي وكذلك، لا يمكن قبول هذه النظرية على اعتبار التعاقد افتراضا ومجازا، لأن ما وراء هذا الافتراض من خطورة لا يخفى، ولأن هذه الفكرة سيترتب عليها إعطاء الدولة سلطة تحديد مدى ما تنازل عنه الأفراد من حريات، ومدى ما تحملوه من التزامات وقيود .وبهذا يمهد السبيل للحكم المطلق المعيب.إلى جانب هذا كله.

إن النظرية خاطئة في أساسها، إذ بنيت على أساس أن الفرد كان يعيش قبل نشوء الجماعة في عزلة عن غيره.مع أن الحقيقة غير ذلك،لأنّ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ولا يطيق حياة العزلة.فلم يعد العقل البشري يصدق خرافة الإنسان المنعزل عن سائر

الناس؛ فالإنسان، لا يكتسب صفته الآدمية إلا في مجتمع،فيه خلق ونشأ.وفيه كتب عليه أن يعيش، وهو في معيشته في الجماعة لامناص له من أن يندفع بغريزته إلى السعي للمحافظة على كيانه وتلبية حاجاته المختلفة،ولكنه لا يمكنه أن يشبع رغباته اعتمادا على مجهوده الشخصي وحده،فهو في حاجة إلى التعاون مع غيره من أفراد الجماعة لكي يتمكن الجميع من تلبية حاجاتهم المختلفة.

إنها نظرية لا تتوافق والمنطق القانوني وغير متصور الوقوع؛ لعدم إمكان الحصول على رضاء جميع الأفراد، وهذا الرضا ركن أساسي في العقد بحيث لا يتم العقد من دونه؛ ومن ثم لا تصلح نظرية العقد الاجتماعي،كفرضية نظرية لنشوء الدولة، لأن العقد لا يلزم إلا موقّعيه، فلكي تنشأ الدولة، بموجب عقد اجتماعي، يجب أن يكون هذا العقد مقبولا من جميع الذين سيشكلون رعايا الدولة. والحقيقة إن مسالة الإجماع مسألة مستحيلة، والمتصور هو موافقة الأغلبية؛ومن ثم يثور التساؤل حول الوضع القانوني للأفراد الذين لم ينضموا إلى العقد، أو يريدون الانسحاب من هذا العقد، ممن يقطنون إقليم الدولة!.

إنّ النظرية متناقضة في مضمونها، فهي تقرر أن الجماعة السياسية نشأت نتيجة عقد، وتم بواسطة هذا العقد نقل الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة، أي إنّ العقد هو الذي أنشأ الجماعة.بيد أن فكرة القوة الإلزامية للعقد لا توجد إلا بوجود الجماعة وقيام سلطة بها تحمي العقود وتطبق الجزاءات اللازمة لضمان احترامها.ومن ثم ليس من المتصور أن يكون العقد الذي يحتاج إلى حماية السلطة،هو ذاته الذي يقيم هذه السلطة إن تأييد القوة الملزمة للعقد، وارتباط الأفراد ارتباطا أزليا بالدولة يتنافى مع الحرية الطبيعية للإنسان؛ فوفقا لنظرية العقد الاجتماعي، خلق الإنسان حرا بالطبيعة، ومن ثم تكون الحرية لصيقة بالإنسان لا يمكنه النزول عنها ولو أراد.فإذا تعاقد الإنسان لإنشاء الجماعة السياسية، فانه يبقى محتفظا بحرية الطبيعة،وتكون له حرية فسخ العقد والخروج من الجماعة في كل وقت .فإذا تعدّد الخارجون على الجماعة واتفقوا فيما بينهم على إنشاء دولة

جديدة، كان معنى ذلك انهيار الدولة القديمة لأنه لا يتصور قيام دولتين على إقليم واحد. ومن ذلك يظهر أن النظرية تناقض نفسها، وبدلا من أن تقيم أساس الدولة فإنها تهدده.

إن النظرية عند بعض أتباعها تبرر السلطان المطلق، وعند آخرين لا تمنع من ذلك صراحة، وتقيم من سلطان الجماعة ومن الإرادة العامة، عند مجموعة ثالثة، سلطانا رهيبا، لا يستطيع الأفراد في مواجهته دفعا؛ وسبب ذلك تنازلهم عن جميع حقوقهم.

إنّ الحريات والحقوق السياسية، لا يصح أن تكون محلا للتعاقد.

من الصعب تصور عقد يمضيه الأفراد عند نشوء الجماعة البشرية، و ظل إلى الأبد مؤثرا في الإنسانية كافة، وملتزما إياها، مهما تعاقبت الأجيال.

إنّ النظرية في ذاتها تتضمن جوانب خطيرة ومشجعة على نمط من الفوضى الاجتماعية، كونها تعتبر أن الدولة وأنظمتها جاءت نتيجة لإرادة الأفراد، وهو ما يجعل كيان الدولة رهن اختلاف إراداتهم.

إن الدفاع عن نظرية تعاقد بين الأفراد لا يمكن أن تشكل أساس لسلطة سياسية، لاسيما في مجتمع بدائي، إذ يمكن أن نتصور في مثل هذه الحالات أن أفراد قد عقدوا اتفاق وهم أحرار بعمل شيء ما من التعاقد بطريقتهم الخاصة، فأين المدلولات التي تدلل على ذلك ؟ وهذا ما يطرحه المفكر" **مين** " من أن تقدم المجتمعات البشرية صحيح جاء عن علاقة بين الأفراد بصيغة تعاقد، إلا أن هذا التعاقد لم يكن موجودا في بداية حياة المجتمعات، بل في مراحل لاحقة ويبرر " **مين** "هذا الاتجاه، على أن القانون القديم والعادات الاجتماعية قد أثبتا أن الناس البدائيين لم يكونوا أحرارا، ولم يملكوا القدرة على التعاقد، بل كانت تربطهم علاقات فردية بأشكال مختلفة، كون أن أفراد المجتمع قد ولدوا على أساس مراكزهم الاجتماعية.

إن التعاقد المبرم، قد يلزم الآباء والأجداد، ولكنه لا يلزم الأحفاد من بعدهم، لتطور طبيعة العلاقات والحاجات وتطور الأفكار التي تحتاج إلى ما هو أعمق من التعاقد في بناء الدولة.

إنّ نظرية العقد الاجتماعي مازالت محل استلهام للكثير من الباحثين في الشؤون السياسية. وهي محطة من محطات التاريخ،ولها إسهامات في أنظمة الحكم وهي عبارة عن انتقالة ضرورية من الاستبداد إلى الديمقراطية وهذا ما تعيشه معظم دول العالم حاليا.

قائمة المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم

أولا: قائمة المصادر باللغة العربية

أ- مصادر توماس هوبز:

1. توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، أبوظبي، ط1، 2011.

ب- مصادر جون لوك:

2. جون لوك، الحكومة المدنية بقلم جون لوك وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة: محمود شوقي الكيالي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: مصر، د ط، د ت.
3. جون لوك، في الحكم المدني، نقله من الأصل الإنجليزي إلى العربية: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

ج- مصادر جان جاك روسو

1. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2013.
2. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت: لبنان، د ط، د ت.
3. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: لبنان، ط 1، 2011.
4. جان جاك روسو، دين الفطرة، نقله من الفرنسية إلى العربية: عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان، ط1، 2012.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة العربية

1. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، د ط، 1996.
2. أندريه كريستون، روسو، حياته- فلسفته- منتخباته، ترجمة: نبيه صقر، منشورات عويدات، بيروت، ط 4، 1988.
3. إبراهيم دموقي أباظة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1973.

4. إبراهيم موسى، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للطبعة والنشر، بيروت: لبنان، ط1، 1994.
5. إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، منشورات مكتب الفكر والتوعية للإتحاد الوطني، الكردستاني، العراق، ط1، 2012.
6. إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2001.
7. إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1985.
8. بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون: الجزائر، د ط ، 2007.
9. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة: ناجي الدراوشة دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق: سوريا، ط 1، 2010.
10. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الكتاب الثالث، مصر، دط، دت، ص 195.
11. جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: محمد عرب صاميلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت:لبنان، ط 1، 1985.
12. دومينيك فولشيد، المذاهب الفلسفية الكبرى، ترجمة: مروان بطش، مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط1، 2011.
13. عبد الصمد سعدون الشمّري، النظرية السياسية الحديثة مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2012.
14. علي عبد المعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1984.
15. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015.

16. غنارسكيريك ونلزغيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: نجوى نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: لبنان، ط1، 2012.

17. ف. فولغين، فلسفة الأنوار، ترجمة: هنريت عبودي، مراجعة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط1، 2006.

18. فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط1، 1933.

19. فايز صالح أبو جابر، الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، د ط، 1985، ص 103.

20. فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2005.

21. ليوشترواس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية : من جون لوك إلى هيدجر، ج 2، ترجمة: محمود سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.

22. ليوشترواس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية: من ثيوكيديديدس حتى إسبينوزا، ج 1، ترجمة: محمود سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.

23. محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، دار توبقال، الدار البيضاء: المغرب، ط3، 2008.

24. محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، ط1، 2006.

25. نبيل عبد الحميد عبد الجبار، توماس هوبز ومذهبه في الأخلاق والسياسة، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان: الأردن، ط1، 2007.

26. نصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط2، 2001.

27. نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط3، 2012.

28. ول وايريل ديورات، قصة الحضارة روسو والثورة، ترجمة: فؤاد أندراوس، مراجعة: علي أدهم، ج 1 من المجلد العاشر 39، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1789.

29. وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة: محمود سيد أحمد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط1، 2010.

قائمة المعاجم والموسوعات:

قائمة المعاجم

1. ابرهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمبرية ، القاهرة، د ط، 1983.

2. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب لبناني، بيروت: لبنان، ط1، 1982.

3. جورج طرابشي، معجم الفلاسفة (الفلاسفة-المناطقة –المتكلمون –اللاهوتيون – المتصّوفون)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط3، 2006.

4. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط5، 2007.

قائمة الموسوعات

1. أندرية لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول A–G، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت-باريس،ط 3 ،2001.

2. بيتر كونزمان، فرانز – بيتر بوركارد، فرانز فيدمان ،أطلس الفلسفة –dtv، ترجمة: جورج كتورة، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت: لبنان، ط2، 2008.

3. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984.

4. كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2000.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الفصل الأول: نظرة توماس هوبز لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.

تمهيد 5

1 /مفهوم الحق الطبيعي عند توماس هوبز 5

2/ مفهوم القانون الطبيعي عند توماس هوبز 7

3/ الفرق بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي عند توماس هوبز 8

5/ الحقوق الطبيعية عند توماس هوبز 11

المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند توماس هوبز. ... 17

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند توماس هوبز 20

1/ في أسباب نشوء الدولة عند توماس هوبز 20

2/ تعريف الدولة عند توماس هوبز. 23

3 / في حقوق الحكام المطلقين بموجب فعل التأسيس عند توماس هوبز. 24

4/ أشكال الحكم عند توماس هوبز 29

5/ العقد وظهور السيادة المطلقة للحاكم عند توماس هوبز 30

6/ هوبز والفردانية..... 31

7/ في السلطة الأبوية والسلطة الاستبدادية عند توماس هوبز 32

8 / حق الأقوى نفي لأي حق عند توماس هوبز 35

9/ حرية الأفراد عند توماس هوبز 36

المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند هوبز. 44

الفصل الثاني نظرة جون لوك لفكرة التعاقد في نشأة الدولة

تمهيد. 47

1/ تعريف الحالة الطبيعية عند جون لوك 48

2/ تعريف القانون الطبيعي عند جون لوك..... 48

3/ الحالة الطبيعية عند جون لوك..... 49

4/ حالة الحرب عند جون لوك..... 51

5/ من الحالة الطبيعية إلى حالة الحرب إنّ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حال الحرب تمثّل ذلك في 52
المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون لوك. 54
المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جون لوك. 55
1/ نشأة المجتمعات السياسية عند جون لوك..... 56
2/الاختلاف بين حالة الطبيعية وحالة المجتمع المنظم عند جون لوك 59
3/ حق الملكية عند جون لوك 59
4/ في العبودية عند جون لوك 61
5/ السلطة الأبوية عند جون لوك 63
6/ في المجتمع السياسي أو المدني عند جون لوك 66
7/ حدود السلطة السياسية و مشروعيتها عند جون لوك..... 68
8/ أنظمة الحكم أو أشكال الحكومات عند جون لوك..... 70
9/ الحكومة وفصل السّلطات عند جون لوك..... 73
10/ غايات أو أغراض المجتمع السياسي والحكومة عند جون لوك 74
11/ حق الثورة عند جون لوك 77
12/ انحلال الحكومة و انهيارها عند جون لوك 79
المبحث الثالث: نقد فكرة التعاقد عند جون لوك. 81
الفصل الثالث: نظرة جان جاك روسو لفكرة التعاقد في نشأة الدولة.
تمهيد. 85
1/ مفهوم القانون الطبيعي عند جون جاك روسو 85
2/مفهوم الحق الطبيعي عند جون جاك روسو 87
3/ الحالة الطبيعية عند جون جاك روسو 89
المبحث الأول: المرور من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني عند جون جاك روسو 91
1/ في حق الأقوى عند جون جاك روسو 93
2/في العبودية عند جون جاك روسو 94
المبحث الثاني نظرية العقد الاجتماعي في نشأة الدولة عند جان جاك روسو. 95
1 /الإرادة العامة عند جان جاك روسو 96

2/ في الشعب عند جون جاك روسو 97
3/ المساواة والملكية الخاصة عند جون جاك روسو 99
4/ التحول الإنساني في الحالة الاجتماعية عند جون جاك روسو 99
5/ القانون عند جون جاك روسو 100
6/السيادة ومقوماتها عند جان جاك روسو 101
7/ صاحب السيادة عند جون جاك روسو 102
8/ السلطة الأبوية عند جون جاك روسو 104
9/الحكومة ونظم الحكم عند جون جاك روسو 105
10- أشكال الحكومة عند جون جاك روسو 106
11/ الحرية عند جون جاك روسو 108
المبحث الثالث نقد فكرة التعاقد عند جان جاك روسو 110
الخاتمة 115
قائمة المصادر والمراجع 123

تم بحمد الله